

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

الموضوع:

تحليل أثر الرافعة المالية في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة: مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب 2016-2020

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

الأستاذ (ة) المشرف(ة)

- سعيدي عبد الحليم

من إعداد الطالب (ة):

- سعيدي مدينة

- براهيم هاجر

لجنة المناقشة

الجامعة	الصفة	الرتبة	أعضاء اللجنة
بسكرة	رئيسا	- أستاذ محاضر أ	- العمري اصيلة
بسكرة	مقرا	- أستاذ محاضر أ	- سعيدي عبد الحليم
بسكرة	مناقشا	- أستاذ محاضر أ	- نوبلي نجلاء

الموسم الجامعي: 2021-2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

الموضوع:

تحليل اثر الرافعة المالية في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية
دراسة حالة: مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

الأستاذ (ة) المشرف(ة)

- سعيدي عبد الحليم

من إعداد الطالب (ة):

- سعيدي مدينة

- براهيم هاجر

لجنة المناقشة

الجامعة	الصفة	الرتبة	أعضاء اللجنة
بسكرة	رئيسا	- محاضر أ	- العمري اصيلة
بسكرة	مقرا	- محاضر أ	- سعيدي عبد الحليم
بسكرة	مناقشا	- محاضر أ	- نوبلي نجلاء

الموسم الجامعي: 2021-2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

نحمد الله ونشكره الذي أعاننا على إتمام هذا العمل،

ونصلي ونسلم على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين،

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لا يشكر الله من لا يشكر الناس".

واقترء بهذا الحديث النبوي نتوجه بخالص الشكر والتقدير والعرفان إلى الأستاذ الفاضل "سعيد عبد الحليم" على ما أسداه لنا من نصح، وتوجيه،

وإرشاد خلال إعداد هذه الدراسة، منك تعلمنا أن للنجاح قيمة ومعنى، ومنك تعلمنا كيف يكون التفاني والإخلاص في العمل.

شكر الذين كانوا عونًا لنا في بحثنا هذا، وقدموا لنا المساعدات، والتسهيلات، والأفكار، والمعلومات.

نوجه جزيل الشكر لأساتذة لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة وإثراء هذا العمل وتحملهم عناء

قراءته وتقديمه، دون ألا ننسى الأساتذة الذين لم يتخلوا علينا بإرشاداتهم وتوجيهاتهم وإلى جميع من قدم لنا يد

العون ولو بالشيء اليسير، وما نحن إلا مبتدؤون فإن أصبنا فذا من فضل الله وحده، وإن أخطأنا فلنا أجر

الاجتهاد، فالحمد لله على تمام فضله ونعمته

كما نتوجه بجزيل الشكر لكل طاقم إدارة العلوم الحاسوبية والمالية على راسم الأستاذ 'بلحن محمد علي'

لعمري

إلى كل من نطق بكلمة التوحيد لسانه وصدق قلبه، إلى كل من صلى خير البرية "محمد عليه الصلاة والسلام".

إلى الزهرة التي لا تذبل وأعظم وأرق وأطيب امرأة بين نساء الكون أمي ثم أمي ثم أمي الغالية التي حملتني وهنأ على وهن حنيئة وأسقتني لبن التوحيد مع الأخلاق رضيعاً وعلمتني صغيراً ورافقتني بدعائها.

إلى أبي الفاضل شامخ المكارم وراسخ الفضائل.

إلى الأستاذ الفاضل سعيدي عبد الحليم.

إلى دق البيت وسعادته اخوتي: توفيق، عبد الله، عبد السلام، عبد اللطيف، محمد

إلى اخواتي: دنيا، زولبخة، شروق، فضيلة، منيرة، وناسة، سعاد

إلى بنات واولاد اخوتي واخواتي نور الدين، انيس، رحاب، ريتاج، رحيل، خديجة، رياض، نهال، أيوب، خيرة، مداني، اباد، رنيم

إلى كل من جمعني معهم المشوار الدراسي من البداية إلى اليوم وفي السراء والضراء.

إلى صديقتي في هذا العمل: برايممي باجر

إلى كل زلأئي وزميلاتي: مريم، دينا، فاطمة، مروى،

إلى كل من أحبهم بإخلاص وبادلوني نفس الشعور إلى كل من عرفني وسيعرفني إن شاء الله.

إلى كل من دق به قلبي ولم ينطقه لساني إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي وسهر الليال.

لهجرة

أهدي عملي المتواضع إلى من وعيت على الدنيا وهي أسامي إلى من زرعت بذور الحياة النبيلة في طريقي فكانت السند والنبراس
لدرني إلى من زرعت في قلبي معنى الإخلاص إلى من في رضاها جنتي أُمي الغالية أطال الله في عمرها.

إلى أبي الكريم الذي ضل الليل والنهار من أجلي ليحميني ويعلمني قيمة الحياة إلى من علمني القيم الرفيعة والأخلاق الفاضلة إلى
سر سعادي أبي الغالي أطال الله في عمره.

كما أهدي هذا العمل إلى إخوتي محمد أمين، سلسبيل، إكرام، ريمه.

إلى زوجي رفيع درني وسندي في الحياة.

إلى كل من جمعني بهم المحبة والصداقة والوفاء ملاك وبناء، مكنة ولميس .

إلى كل من وسعم قلبي ولم تسعم ورقتي هذه.

إلى أستاذي الفاضل سعيدي عبد الحكيم.

إلى زميلتي في هذا العمل سعيدي مدينة.

إلى كل من علمني حرفا فصرت له عبداً أستاذتي الكرام الذين رافقوني في كل أطوار التعليم. وخاصة أستاذتي في تعليم القرآن
الكريم شريط زبيدة.

إلى روح عمي الطاهرة رحمه الله.

إلى كل من نسيتم أو سوت عن ذكر أسمائهم.

الملخص باللغة العربية:

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء حول أثر الرافعة المالية على مؤشرات الأداء المالي (مؤشرات التوازن المالي، الربحية، النشاط، السيولة، التمويل)، حيث اتبعنا منهج دراسة حالة بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب واستخدمنا البرنامج الاحصائي SPSS V.20 من اجل دراسة وتحليل المعلومات المالية لقوائمها المالية خلال الفترة 2016-2020 من اجل اختبار فرضيات الدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها أن أرباح المؤسسة قد تزداد بإزدياد الرافعة المالية ، كما أن الرافعة المالية تمكن المؤسسة من بناء سمعة في الأسواق المالية، وهذا أمر هي بحاجة دائمة إليه وأن قرار التمويل بالإستدانة يؤثر على العائد المحقق وهذا ما ثبت من خلال وجود علاقة بين نسبة الرافعة المالية ومؤشر الربحية، كما توصلنا إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الرافعة المالية وكل من مؤشرات التوازن المالي، النشاط، السيولة، التمويل.

Abstract:

This study aims to shed light on the impact of financial leverage on financial performance indicators (indicators of financial balance, profitability, activity, liquidity, financing), where we followed a case study approach at the Great Mills Corporation of the South and used the statistical program spss v.20 in order to study and analyze financial information to its financial statements during the period 2016-2020 in order to test the study's hypotheses.

The study reached many results, including that the corporation's profits may increase with the increase in the financial leverage, and that the financial leverage enables the corporation to build a reputation in the financial markets, and this is something that it constantly needs and that the decision to finance with debt affects the return achieved and this is proven by the presence of A relationship between the financial leverage ratio and the profitability index, as we found that there is no statistically significant relationship between the financial leverage ratio and each of the indicators of financial balance, activity, liquidity, and financing.

Keywords: financial performance evaluation, financial leverage, financial performance indicators, financial and economic profitability.

قائمة الجداول

قائمة الجداول


الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
22	الميزانية الوظيفية	01
24	عوامل تغير رأس المال العامل	02
55	تشكيلة منتجات الدقيق والفريضة	03
57-56	أصول المؤسسة للفترة من 2016-2020	04
58-57	خصوم المؤسسة للفترة من 2016-2020	05
58	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2016	06
59	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2017	07
59	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2018	08
60	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2019	09
60	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2020	10
61	جدول حسابات نتائج المؤسسة للفترة من 2016-2020	11
63-62	جدول نسب التغير في الرافعة المالية للمؤسسة للفترة من 2016-2020	12
65	جدول مؤشرات رأس مال العامل المؤسسة للفترة من 2016-2020	13
66	جدول نسب التغير في الرافعة المالية المؤسسة للفترة من 2016-2020	14
68	جدول نسب ربحية المؤسسة للفترة من 2016-2020	15
69	جدول نسب سيولة المؤسسة للفترة من 2016-2020	16
70	جدول نسب نشاط المؤسسة للفترة من 2016-2020	17
72	جدول نسب التمويل المؤسسة للفترة من 2016-2020	18
73	العلاقة بين الرافعة المالية ومؤشرات التوازن المالي	19
75	العلاقة بين الرافعة المالية ونسب الربحية	20
77	العلاقة بين الرافعة المالية ونسب السيولة	21
79	العلاقة بين الرافعة المالية ونسب النشاط	22
81	العلاقة بين الرافعة المالية ونسب التمويل	23



قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
25	التوازن المالي الادنى	01
26	راس المال العامل الموجب	02
26	راس المال العامل السالب	03
27	احتياج راس المال العامل	04
29	الحالات الممكنة للخزينة الصافية الإجمالية	05
29	رأس المال العامل موجب	06
30	رأس المال العامل أكبر من احتياج رأس المال العامل	07
30	الخزينة	08
52	الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب	09
74	التمثيل البياني للرافعة المالية ومؤشرات التوازن المالي	10
76	التمثيل البياني للرافعة المالية ونسب الربحية	11
78	التمثيل البياني للرافعة المالية ونسب السيولة	12
80	التمثيل البياني للرافعة المالية ونسب النشاط	13
82	التمثيل البياني للرافعة المالية ونسب التمويل	14



مقدمة

تعتبر أهداف المؤسسة الاقتصادية في ظل اقتصاد السوق، ضمان استمرارية النشاط وتحقيق الربحية، وذلك ضمن منافسة تامة يفرضها السوق والعالم الخارجي، ولتحقيق أهدافها المرادة، اهتمت المؤسسة بدراسة المزيج الأمثل بيت تحقيق اقل تكلفة ممكنة للتمويل ضمن البدائل المتاحة، واقصى عائد ممكن تحقيقه.

أصبحت الإدارة المالية في المؤسسة تهتم بطرق التمويل اللازمة لتسيير نشاطها وتغذية استثماراتها، واعتماد المؤسسة على الموارد الخارجية بشكل كبير كالفروض والسندات والأسهم لما تتيحه من ليونة في التسيير تتماشى مع مردودية المؤسسة. إلا ان ذلك يتوقف على مجموعة من الدراسات منها تقييم الأداء المالي وتحليله باستخدام النسب المالية، ومؤشرات الأداء وتحليل أثر الرافعة المالية باعتبارها تعكس العلاقة بين اعتماد التمويل الخارجي وأداء المؤسسة الاقتصادية، وما توفره الرافعة المالية من زيادة في صافي الربح المتاح للمساهمين والوفرات الضريبية المحققة من خصم المصاريف المالية المترتبة عن الاستدانة.

إشكالية البحث:

هناك العديد من المؤشرات الاقتصادية والمالية والأدوات والنسب المستخدمة لتقييم الأداء المالي الذي يعبر عن الوضعية المالية للمؤسسة، كما ان آلية الرافعة المالية، لها خصوصية في هذا الاطار، من خلال الأثر الذي تمارسه على أداء المؤسسة، ومن هذا المنطلق نطرح الإشكالية التالية:

❖ ما هو تأثير الرافعة المالية في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة

؟

الأسئلة الفرعية:

1. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرافعة المالية و مؤشرات التوازن المالي؟
2. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرافعة المالية و نسب الربحية؟
3. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرافعة المالية و نسب السيولة؟
4. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرافعة المالية و نسب النشاط؟
5. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرافعة المالية و نسب التمويل؟

الفرضيات:

للإجابة على تساؤلات هذه الدراسة اعتمدنا على الفرضيات التالية:

- يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرافعة المالية و مؤشرات التوازن المالي،
- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرافعة المالية و نسب الربحية،

- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرافعة المالية و نسب السيولة،
- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرافعة المالية و نسب النشاط،
- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرافعة المالية و نسب التمويل.

أسباب اختيار الموضوع:

- الرغبة الذاتية في دراسة الموضوع من جانبه المالي وتحليل المعطيات للوصول الى النتائج.
- توضيح العلاقة بين أثر الرافعة المالية والأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية.
- دراسة مدى اهتمام المؤسسة واعتمادها على الجانب العلمي في اتخاذ القرارات المالية.
- تناسب موضوع البحث مع مجال تخصصنا.
- الدراسات السابقة في هذا الموضوع قليلة.

الدراسات السابقة:

الحمدي والصبيحي(2012) بعنوان: "العلاقة بين الرافعة المالية وعوائد الأسهم، دراسة في عينة من الشركات الأردنية المساهمة" هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المفاهيم الأساسية للرافعة المالية ومدى تأثيرها على عائد السهم وهيكل رأس المال وصولاً إلى الهيكل الأمثل لرأس المال. اعتمدت الدراسة على عدد من الفرضيات لإختبار العلاقة بين الرافعة المالية و كل من المخاطرة النظامية بمعامل بيتا، والمخاطرة الكلية مقاسة بالإنحراف المعياري ، وربحية السهم الواحد في الشركات المساهمة الأردنية المسجلة في سوق عمان للفترة ما بين 2015 و2019. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للرافعة المالية على المخاطرة النظامية، وذلك بناء على العلاقة الطردية بين العائد والمخاطرة النظامية. وجود علاقة دالة إحصائية بين الرافعة المالية والمخاطرة الكلية للسهم.

بن ساسي وبن عبد الرحمن (2013) بعنوان: "قرار الرفع في رأس المال نقداً تحت تأثير الأداء المالي والبورصي، دراسة تطبيقية على عينة من المؤسسات المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية" تهدف هذه الدراسة إلى إبراز تأثير الأداء المالي والبورصي على قرار الرفع في رأس المال نقداً، تكونت عينة الدراسة من (36) منشأة صناعية مدرجة في سوق عمان للأوراق المالية خلال سنة 2018، تم استخدام أسلوب الإنحدار اللوجستي وإنحدار الاحتمال الشرطي. من نتائج هذه الدراسة عدم وجود تأثير إيجابي للأداء المالي على احتمال إصدار

المنشآت الصناعية الأردنية لأسهم جديدة، وجود تأثير للأداء البورصي على قرار التمويل عن طريق الرفع في رأس المال نقداً بدلاً من اللجوء إلى الإئستدانة.

دراسة بسام محمد الآغا : (بعنوان " أثر الرافعة امالية وتكلفة التمويل على معدل العائد على الاستثمار " سعت هذه الدراسة لتقييم العلاقة بين الرافعة المالية وتكلفة التمويل و تأثيرها على معدل العائد على الاستثمار، وقد طبقت الدراسة على شركات المساهمة العامة العاملة بفلسطين، حيث تم أخذ عينة مكونة من 15 شركة خلال الفترة 1999-2003 ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة : وجود علاقة عكسية بين تكلفة التمويل المقترض ومعدل العائد على الاستثمار، وكذلك وجود علاقة عكسية بين الاعتماد على مصادر التمويل المملوكة والمقترضة وتكلفة هذه المصادر، كما أثبتت الدراسة كذلك عدم وجود علاقة ذات دالة إحصائية بين الرافعة المالية ومعدل العائد على الاستثمار.

مميزات الدراسة:

تظهر أهمية هذه الدراسة في ربط الجانب النظري مع التطبيقي، إذ يجمع بين النظريات والتحليل الإحصائي وهذا ما يزيد درجة الإطمئنان في النتائج المتوصل إليها. التعرف على أثر الرفع المالي على تقييم الأداء المالي.

محاولة تحديد العلاقة بين الرافعة المالية والمردودية المالية في مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة، و لكون الموضوع يرتبط ببقاء وإستمرارية المؤسسة و تعظيم ثروة الملاك وحماية المقرضين مما يساهم نسبيا في تطوير الأداء المالي لهذه المؤسسة.

منهجية الدراسة:

لقد تطلبت معالجة الموضوع والوصول إلى النتائج المرجوة إعتتماد الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي وهو المنهج الموافق للدراسة النظرية الذي يستدعي تجميع البيانات والمعلومات وتنظيمها وعرضها بشكل تسلسلي والإحاطة بكافة المفاهيم المتعلقة بالرافعة المالية والأداء المالي للفصل الأول.

كما تم اعتماد أسلوب دراسة الحالة في الفصل الثاني لانه يوافق طبيعة موضوع البحث والذي يتضمن إسقاط ميداني على المؤسسة الإقتصادية المطاحن الكبرى للجنوب، مستخدمين الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات بالاستعانة ببرنامج SPSS V.20 و

EXCEL

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- توضيح دور الرافعة المالية في زيادة المردودية المالية للمؤسسة؛
- التعرف على المفاهيم الأساسية للرافعة المالية، وقياس نسبتها ودراسة العلاقة وأثر الرافعة المالية على الوضعية المالية؛
- دراسة إمكانية وجود علاقة بين نسبة الرافعة المالية ومؤشرات تقييم الأداء؛
- توضيح العلاقة بين الاستدانة والأداء المالي وتحقيق المردودية الإيجابية؛
- التحقق من الفرضيات الموضوعية ومدى صحتها.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الموضوع من أهميته في العصر الحالي، حيث أصبحت الوظيفة المالية من بين الوظائف الأساسية، على اعتبار أنها تعاني من عقبة اختيار مصدر التمويل الملائم ومدى انعكاسه على المردودية في المؤسسة.

فضلا عن إبراز العوامل المؤثرة على الأداء المالي وكيف يستطيع المسيرين تحقيق أهداف المؤسسة في ظل المخاطر المحتملة.

حدود الدراسة:

تتمحور الدراسة حول معرفة تأثير آلية الرافعة المالية على تقييم الأداء المالي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب.

الحدود المكانية الزمانية: قد تمت الدراسة في مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب-بسكرة- حيث حددت المدة الزمانية للدراسة بخمس سنوات على التوالي من 2016 إلى 2020.

صعوبات البحث:

عدم توفر المراجع الكافية لأثراء الموضوع.

صعوبة الحصول على المعلومات اللازمة للبحث من طرف المؤسسة عينة الدراسة.

هيكل الدراسة:

بغية الإجابة على الإشكالية و على الأسئلة الفرعية تم تقسيم الدراسة إلى فصلين فصل نظري و فصل تطبيقي حيث خصص الفصل الأول للإطار النظري للدراسة والذي تناول في المبحث الأول الأداء من خلال معرفته ومكوناته ومختلف أشكاله، أما المبحث الثاني فقد تم التطرق فيه إلى ماهية تقييم الأداء، أما بالنسبة للمبحث الثالث فقد خصص لدراسة تقييم الأداء المالي،

وبالنسبة لماهية الرافعة المالية فقد تم التطرق اليها في المبحث الرابع، وأخيرا خصص المبحث الخامس لمعرفة دور الرافعة المالية في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية.

وقد تناول الفصل الثاني أثر الرافعة المالية في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، ثم مرحلة إعداد استمارة الدراسة الاستبائية ومن ثم الدراسة الإحصائية الوصفية لعناصر الاستبيان وأخيرا تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة.

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

تمهيد:

تسعى المؤسسة الاقتصادية في تحقيق وضعية مالية جيدة إلى مجموعة من الأهداف الاقتصادية، حيث تعد المردودية المالية أداة لقياس فعالية واتخاذ القرارات المناسبة، بالإضافة إلى أنها طريقة وسبيل للمراقبة ومتابعة نشاط المؤسسة. وامكانياتها ومن أجل وصول المؤسسات إلى المردودية المطلوبة بترتب عليها أن تسخر كل طاقتها المتاحة، والوسائل المتاحة لغرض تحقيق الأهداف المرسومة والمرجوة، والتي من بينها المحافظة على التوازن تعتبر الرافعة المالية مقياس يسمح بمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة من حيث اعتمادها في تمويل أصولها الثابتة سواء باموالها الخاصة أو لجوئها إلى الديون، حيث يقيم من خلالها مختلف العمليات والأنشطة الاقتصادية، لإتخاذ القرار السليم، وتصحيح الإنحرافات أو للقيام بأنشطة، أو استثمارات جديدة. لذا سيتم التعرض في هذا الفصل لبعض المفاهيم المتعلقة بتقييم الأداء المالي، والرافعة المالية، وطرق حسابها إذ تعتبر من بين أهم النقاط التي يركز عليها المسير المالي، حيث تتعدد استخداماتها من كونها معيار لإتخاذ القرارات إلى وسيلة تستخدم لتقيس أثر الإستدانة والإقتراض.

المبحث الأول: ماهية الأداء المالي

يعتبر تحديد تعاريف ومفاهيم دقيقة للمصطلحات والاتفاق عليها من الأهداف التي يصعب تحديدها. بل وإن الاختصار على تعريف واحد يعد غير كاف للوصول إلى المفهوم الأدق لذلك يجب عرض العديد من التعاريف للوصول إلى المفهوم الذي يناسب البحث.

المطلب الأول: تعريف الاداء

هناك عدة مفاهيم للأداء، سنحاول الاختصار على مجموعة منها لإيضاح معناه.

إن أصل كلمة أداء ينحدر إلى اللغة اللاتينية أين توجد كلمة (PERFORMARE) التي تعني إعطاء، وذلك بأسلوب كلي الشكل لشيء ما. وبعدها اشتقت اللغة الإنجليزية منها لفظة (PERFORMANCE) واعطتها معناها. ويرى بعض الباحثين فيه ما يلي: "أداء مركز ذو مسؤولية ما يعني الفعالية والإنتاجية التي يبلغ بها هذا المركز الأهداف التي قبلها. الفعالية تحدد في أي مستوى تتحقق الأهداف أما الإنتاجية فتقارن النتائج المتحصل عليها بالوسائل المستخدمة في ذلك. (فلاح و مؤيد ، 2006، صفحة 222)

يعرف الباحث "الشيخ الداوي" الأداء على أنه: (حاصل تفاعل عنصرين أساسيين هما الكفاءة في استخدام موارد المؤسسة، والأهداف المحققة من ذلك الاستخدام أي الفعالية. كما يرى أن مفهوم الأداء بالنسبة لمنظمات ومؤسسات الأعمال تكمن في أن الأداء يستعمل للحكم عليها من حيث قدرتها و التزامها بالرشادة في تحقيق أهدافها). (الداوي، 2009، صفحة 218).

ينظر "دراكر" إلى الأداء على أنه: (قدرة المؤسسة على الإستمرارية والبقاء محققة التوازن بين رضا المساهمين والعمال). (المحسن، 2004، 2003، صفحة 222)

كما هناك تعريف آخر يرى أن الأداء يعبر عن قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها طويلة الأجل، ومدى قدرتها على استغلال مواردها نحو تحقيق الأهداف المنشودة فالأداء هو المرآة العاكسة التي تعكس وضع المؤسسة من مختلف جوانبها والتي تسعى بدورها لتعزيز الأداء الأمثل. (عشي، الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة (مذكرة ماجستير)، 2002، صفحة 03)

مما سبق ذكره يمكن تعريف الأداء بأنه مدى قدرة المؤسسة على الإستغلال الأمثل للموارد التي تحت تصرفها من أجل تحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط والأهداف المرسومة، بعبارة أخرى فالأداء هو الكفاءة والفعالية معا.

المطلب الثاني: مكونات الأداء:

يتكون الأداء من عاملين رئيسيين هما الفعالية والكفاءة، فالمؤسسة التي تتميز بالأداء هي التي تستطيع أن تجمع بينهما ويتجلى مفهوم كل منهما في: (الشهري، 2020، صفحة 219)

1_ الفعالية: (Efficiency, Effectiveness)

ينظر أغلب الباحثين في علم التسيير إلى أن مصطلح الفعالية من أدوات مراقبة التسيير في المؤسسة، لأنها معيار يعكس درجة تحقيق الأهداف المسطرة.

حسب الكاتب (Vincent plauchet) فالفعالية هو: "القدرة على تحقيق النشاط المرتقب والوصول إلى النتائج المرتقبة." أما الكاتبان (Walker et Ruibert) فيرى كل منهما أن الفعالية: "ترتبط بمدى تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة، من نمو المبيعات وتعظيم حصتها السوقية." ينتج لنا مما سبق بأن الفعالية هي الفرق بين النتائج المحققة والنتائج المتوقعة، فكلما كان الفرق أقل كانت المؤسسة أكثر فعالية، والعكس صحيح.

2_ الكفاءة: (Efficacité, Efficiency)

يتميز مصطلح الكفاءة بعدم الاتفاق بين الكتاب حول تعريفه الذي قد يتقاطع مع بعض المصطلحات الأخرى في علوم التسيير، مثل: الإنتاجية، المردودية، الأمثلية....

تعرف الكفاءة على أنها: "كيفية استعمال الموارد بأحسن طريقة لإنتاج شيء ما."

وهناك تعريف آخر يرى بأن الكفاءة هي: "الحصول على ما هو كثير نظير ما هو أقل، أي ابقاء التكلفة في حدودها الدنيا والأرباح في حدودها القصوى، وهي مفهوم يقتصر على استخدام الموارد الانتاجية المتاحة للمؤسسة، أي أنه يرتبط بالدرجة الأولى بعصر التكلفة والعلاقة بين المدخلات والمخرجات."

نستنتج بأن الكفاءة هي بلوغ أقصى النتائج بأدنى التكاليف.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الأداء (ثابت، 2001، صفحة 14)

جعل تعدد العوامل المؤثرة في أداء المؤسسات الاقتصادية مهمة تحديدها بدقة والاتفاق عليها من طرف الباحثين أمرا صعبا للغاية، وخاصة فيما يتعلق بتحديد مقدار التأثير وكثافته، وفيما يخص التقسيم الذي سينتهج هو اعتبار أن العوامل المؤثرة هي

العوامل الخاضعة لتحكم المؤسسة نسبيًا والمتمثلة في التحفيز، المهارات والتكوين والعوامل غير خاضعة لتحكم المؤسسة المرتبطة بالمحيط الخارجي للمؤسسة.

1 العوامل الخاضعة لتحكم المؤسسة نسبيًا

يعتبر تحكم المؤسسة في عواملها الداخلية تحكم نسبي، نظرا لترابط العوامل الداخلية فيما بينها، وتأثرها بعوامل أو متغيرات المحيط الخارجي. فتحكم المؤسسة في عواملها الداخلية له حدوده إلا في بعض الحالات أين تتمكن المؤسسة من التحكم الكلي في بعض متغيراتها. وحصر هذه العوامل بدقة يعد من الأمور صعبة التحقيق، لذلك سوف يتم التعرض إلى أهمها أو إلى التي تبدوا أكثر ارتباطا بالأداء وتأثيرا فيه

1_1 التحفيز:

يعد التحفيز من العمليات التي لقيت اهتماما كبيرا من مختلف الدارسين والباحثين، هذا ما ترتب عنه العديد من التفسيرات والنظريات، كنظرية تدرج الحاجات، نظرية العاملين، نظرية الحاجات....، ويتمثل التحفيز في المؤسسة "الحاجة أو الطاقة الداخلية التي تدفع الفرد إلى العمل في اتجاه موجه نحو الهدف" يتبين من التعريف أن تحفيز العمال يكون من خلال معرفة حاجاتهم ومحاولة تلبيتها، أو بتنبههم إلى طاقاتهم التي تمكنهم من تحقيق أهدافهم. فالمؤسسة عن طريق التحفيز الجيد لمختلف العمال قد تتمكن من بلوغ أهدافها ومن ثمة تحقيق الأداء الجيد. ولا يمكن أن تتم عملية التحفيز إلا بتوفر الحوافز التي قد تكون مادية أو معنوية. فدور المسير الجوهري في عملية التحفيز يكمن في معرفة كل حالة وتحديد الحوافز التي تتناسب معها، للوصول إلى أقصى ما يستطيع المحفز تقديمه للمؤسسة.

1_2 المهارة

يمكن تنظيم المهارات في ثلاث مستويات

مهارة التقليد: وتمكن من القيام بالنشاطات المتكررة حسب إجراءات محددة مسبقا.

مهارة الإسقاط: تسمح بالانطلاق من وضعية معطاة، مواجهة وضعيات أخرى شبيهة إلى حد معين الوضعية الأولى.

مهارة الإبداع: وتمكن هذه المهارة من مواجهة مشكل جديد. فالفرد مجبر أن يعود إلى رصيده المعرفي لاستغلاله في إيجاد الحلول. فحسب هذه الحالة يجب على الفرد أن يبدع في التصرف والتعامل مع الحالات الجديدة التي لم يسبق له مواجهتها. الأنواع الثلاثة مهمة إلا أن مهارة الإبداع هي الأهم، وهذا لما يمكن لها أن تؤثر في أداء المؤسسة.

1_3 التكوين:

يعد التكوين نوع من الاستثمارات في العنصر البشري التي يمكن القيام بها لتحسين الأداء الكلي للمؤسسة. ويظهر دوره في تحسين الأداء عبر النقاط التالية:

- رفع مستوى معارف الأفراد ونشرها وتحسين تقنياتهم في العمل.
- يسمح التكوين بتحسين التنظيم وتنسيق المهام.
- يسهل عملية الاتصال وتحرك المعلومات في كل الاتجاهات.

I.2 العوامل غير الخاضعة لتحكم المؤسسة:

تتمثل في مجموعة من المتغيرات والقيود التي لا تستطيع المؤسسة التحكم فيها، والتي تنتمي إلى المحيط الخارجي الذي هو مصدر للفرص التي تحاول المؤسسة استغلالها، ومصدر للمخاطر التي تفرض على المؤسسة التأقلم للتخفيف من حدها، فالمحيط الخارجي له تأثير كبير في الأداء. ويمكن تقسيم هذه العوامل حسب معيار الطبيعة إلى:

2_1 العوامل الاقتصادية:

تتمثل في العديد من العوامل كالنظام الاقتصادي الذي تتواجد فيه المؤسسة، الطرف الاقتصادي كالأزمات الاقتصادية وتدهور الأسعار، ارتفاع الطلب الخارجي..،

2_2 العوامل الاجتماعية:

تتمثل في العناصر الخارجية المرتبطة بتغيرات سلوك المستهلكين، بالعلاقات بين مختلف مجموعات المجتمع وتأثيرها الذي تمارسه تلك العناصر على المؤسسات، فدراسة العوامل الاجتماعية تقدم معلومات مفيدة للوظيفة التجارية داخل المؤسسة كإرسال منتج جديد واستهداف حصة من السوق.

2_3 عوامل تكنولوجية:

تتمثل في التغيرات والتطورات التي تحدثها التكنولوجيا كإيجاد طرق جديدة لتحويل الموارد إلى سلع وخدمات، اختراع آلات جديدة تساعد في تخفيض تكاليف الإنتاج أو وقت الصناعة، ويجب على المسير أن يكون يقظا اتجاه هذه العوامل وأن يشجع الإبداع والتجديد داخل المؤسسة.

2_4 عوامل سياسية وقانونية:

تعتبر هي الأخرى عناصر خارجية لا يمكن التحكم فيها. تتمثل عموما في الاستقرار السياسي والأمني للدولة، نظام الحكم، العلاقات مع العالم الخارجي، القوانين، القرارات..، والتي قد تشكل فرصا تستفيد منها المؤسسة لتحسين أدائها الإجمالي أو مخاطر تفرض على المؤسسة التأقلم للتخفيف من حدتها.

المطلب الرابع: أبعاد الأداء (الداوي، 2009، صفحة 218)

تتضمن أبعاد الأداء العديد من الآراء، فالبعض يركز على الجانب الاقتصادي بينما يعتمد الآخرون على الجانب التطبيقي والاجتماعي، وهذا اعتمادا على أن الأداء مفهوم شامل، فتتمثل أبعاده فيما يلي:

البعد التنظيمي: يقصد به الطرق والكيفيات التي تعتمدها المؤسسة من أجل تحقيق أهدافها، فالمسير لديه معايير يتم على أساسها قياس فعالية الإجراءات التنظيمية المعتمدة وأثرها على الأداء والتي لها علاقة مباشرة بالهيكل التنظيمية، فالمؤسسة بذلك تستطيع إدراك الصعوبات التنظيمية في الوقت الملائم قبل أن تدرك من خلال تأثيراتها الاقتصادية.

البعد الاجتماعي: يشير هذا البعد إلى مدى تحقيق الرضا عند أفراد المؤسسة مع اختلاف مستوياتهم، فمستوى رضا العاملين يدل على مدى وفائهم لمؤسستهم، فهذا الجانب قد يؤثر سلبا على الأداء الكلي للمؤسسة إذا اقتضت على تحقيق الجانب الاقتصادي أهملت الاجتماعي لمواردها البشرية. فجودة التسيير ترتبط بمدى تلازم الفعالية الاقتصادية مع الفعالية الاجتماعية.

المبحث الثاني: ماهية الأداء المالي

يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء الشركات حيث انه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم. (الخطيب، 2010، صفحة 45)

المطلب الأول: تعريف الأداء المالي

يعرف الأداء المالي بأنه تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على انشاء قيمة ومواجهة المستقبل. ويعبر الأداء المالي عن مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها في الاستخدامات ذات الاجل الطويل والقصير من اجل تشكيل الثروة. (جليلة، 2009، الصفحات 76-77)

كما يعرف الأداء المالي بمدى قدرة المؤسسة على توليد إيرادات سواء من أنشطتها الجارية او الراسمالية او الاستثنائية، وتحقيق فائض من أنشطتها من اجل مكافاة عوامل الإنتاج وفقا للنظرية الحديثة، او بتعبير اخر مدى قدرة المؤسسة على التصدي للمخاطر والصعاب المالية. (دادن، 2006-2007، صفحة 35)

عرفه (Gladstone) " بأنه وصف لوضع المؤسسة الحالي وتحديد للمجالات التي استخدمتها للوصول إلى الأهداف من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات، الموجودات، المطلوبات وصافي الثروة"، وعرفه (Miller et DESS) على انه "المعبر عن أداء الأعمال باستخدام مؤشرات مالية كالربحية مثلا، ويمثل الركيزة الأساسية لما تقوم به المؤسسات من أنشطة مختلفة"، فيما ذهب

الكاتبان (الحسيني والدوري) في تعريفهما للأداء المالي على أنه "تبيان لأثر هيكل التمويل وانعكاس لكفاءة السياسة التمويلية". (شيخان المشهداني و فرحان طالب، 2011، الصفحات 67-68)

مما سبق فإن الأداء المالي يعبر على مدى استغلال الموارد المالية وتزويد المؤسسة بالفرص الاستثمارية وكما انه أداة للتعريف على الوضع المالي القائم في المؤسسة وقياس مدى انجاز أهدافها كما يرتبط بقياس نجاعة القرارات المالية المتخذة وخاصة المرتبطة بالسياسة المالية للمؤسسة.

المطلب الثاني: أهمية الأداء المالي:

وتتلخص أهمية الأداء المالي في النقاط التالية: (الخطيب، 2010، الصفحات 46-47)

تتبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقويم أداء المؤسسات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد جوانب القوة والضعف في المؤسسة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد قرارات المالية للمستخدمين.

وتتبع أهمية الأداء المالي أيضا وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال المؤسسات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليتها وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح إجراءات التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة للمؤسسات واستثماراتها وفقا للأهداف العامة للمؤسسات والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة.

حيث أن الأداء المالي يمكن أن يحقق للمستثمرين الأهداف التالية: (الخطيب، 2010، صفحة 47)

- 1- يمكن المستثمر من متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة وطبيعته وكما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة، وتقدير مدى تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية وسيولة ونشاط ومدى توزيعات على سعر السهم؛
- 2- يساعد المستثمر في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية وفهم التفاعل بين البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع المؤسسات.

ومنه فإن الموضوع الأساسي للأداء المالي هو الحصول على معلومات تستخدم لأغراض التحليل المناسبة لصنع القرارات واختيار السهم الأفضل من وقت لآخر من خلال مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة. وبشكل عام يمكن حصر أهمية الأداء المالي في أنه يلقي الضوء على الجوانب التالية:

◀ تقييم ربحية المؤسسة؟

- ◀ تقييم سيولة المؤسسة؛
- ◀ تقييم تطور نشاط المؤسسة؛
- ◀ تقييم مديونية المؤسسة؛
- ◀ تقييم تطور حجم المؤسسة؛
- ◀ تقييم تطور توزيعات المؤسسة.

لذلك يتم تحديد المؤشرات التي توفر للمؤسسة أدوات وطرق تحليل الأداء المالي، حيث أن الغرض من تقييم الربحية وتحسينها هو تعظيم قيمة المؤسسة وثروة المساهم، والغرض من تقييم السيولة هو تحسين قدرة المؤسسات في الوفاء بالالتزامات أما الغرض من تقييم النشاط هو معرفة كيفية توزيع المؤسسة لمصادرها المالية واستثمارها، والغرض من تقييم الرافعة المالية لمعرفة مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي، والغرض من تقييم التوزيعات هو معرفة سياسة المؤسسة في توزيع الأرباح، أما الغرض من تقييم حجم المؤسسة فهو يزودها بمجموعة من الميزات ذات أبعاد اقتصادية بالإضافة إلى تحسين القدرة الكلية للمؤسسة.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الأداء:

هناك عدة عوامل تؤثر على أداء المؤسسة من الناحية المالية، بحيث تمس عملية التخطيط المالي واتخاذ القرارات، وتتلخص هذه العوامل في التالي

الفرع الأول: العوامل الداخلية

وتتلخص العوامل الداخلية المؤثرة على الأداء المالي بالتالي: (الخطيب، 2010، الصفحات 48-51)

أولاً: الهيكل التنظيمي: هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالمؤسسة واعمالها، ففيه تتحدد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات واساليب تبادل الأنشطة والمعلومات، حيث يتضمن الهيكل التنظيمي الكثافة الإدارية وهي الوظائف الإدارية في المؤسسات، و التمايز الراسي وهو عدد المستويات الإدارية في المؤسسات. اما التمايز الافقي فهو عدد المهام التي تنتج عن تقسيم العمل والانتشار الجغرافي من عدد الفروع والموظفين.

ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء المؤسسات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الاعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ومن ثم تخصيص الموارد لها بالإضافة الى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في المؤسسات والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل لادارة المؤسسات اتخاذ القرار بأكثر فعالية.

ثانيا: **المناخ التنظيمي** هو وضوح التنظيم وكيفية اتخاذ القرارات وأسلوب الإدارة وتوجيه الاداء وتنمية العنصر البشري، ويقصد بوضوح التنظيم إدراك العاملين مهام المؤسسة وأهدافها وعملياتها ونشاطاتها مع ارتباطها بالأداء المالي.

أما اتخاذ القرار فيقصد به اتخاذه بطريقة عقلانية وتقييمها مدى ملاءمة المعلومات لاتخاذها، وأسلوب الإدارة في تشجيع العاملين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء. أما توجيه الأداء يدل على مدى حسن سير العمل وتحقيقه لمستويات عليا من الأداء، حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية وكفاءته من الناحيتين الإدارية والمالية، عطاء معلومات لمتخذي القرارات لرسم صورة الأداء والتعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال المؤسسات.

ثالثا: **التكنولوجيا**: هي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في المؤسسة لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات ، ويندرج تحت التكنولوجيا عدد من الأنواع التكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب وتكون وفقا للمواصفات التي طلبها المستهلك، وتكنولوجيا الإنتاج المستمر التي تلتزم بمبدأ الاستمرارية وتكنولوجيا الدفعات الكبيرة.

وعلى المؤسسات تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها وذلك بسبب أن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات والتي لا بد لها من التكيف مع التكنولوجيا لأنها تعطي جوانبا متعددة من القدرة التنافسية وتخفض التكاليف والمخاطرة بالإضافة إلى زيادة الأرباح والحصة السوقية.

رابعا: **الحجم**: يقصد بالحجم هو تصنيف المؤسسات إلى مؤسسات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم حيث يوجد عدة مقياس لحجم المؤسسة منها: إجمالي الموجودات أو إجمالي الودائع أو إجمالي المبيعات أو إجمالي القيمة الدفترية.

ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسات سلبا فقد يشكل الحجم عائقا لأداء المؤسسات حيث إن بزيادة الحجم فان عملية إدارة المؤسسة تصبح أكثر تعقيدا ومنه يصبح أداؤها أقل فعالية، وإيجابا من حيث أنه كلما زاد حجم المؤسسة يزداد عدد المحللين الماليين المهتمين بالمؤسسة وان سعر المعلومة للوحدة الواحدة الواردة في التقارير المالية يقل بزيادة حجم المؤسسات، وقد أجريت عدة دراسات حول علاقة الحجم بأداء المؤسسات وبينت أن العلاقة بين الحجم والأداء علاقة طردية.

الفرع الثاني: العوامل الخارجية:

يؤثر في الأداء المالي مجموعة من العوامل الخارجية أي التي تخرج عن نطاق تحكمه كالأوضاع الاقتصادية العامة والسياسات

الاقتصادية... الخ، وعموما تتمثل أهم العوامل الخارجية المؤثرة في الأداء المالي في: (نجلاء، 2015، صفحة 81)

أولا: السوق: يوجد العديد من الأشكال التي يمكن أن تأخذها أسواق السلع الاقتصادية، حيث يعتمد ذلك على هيكل السوق والسلوك الذي تقوم المؤسسة بإتباعه من أجل تحقيق هدفها الأساسي وهو تعظيم الأرباح، ويؤثر السوق في الأداء المالي من ناحية قانوني العرض والطلب فان تميز السوق بالانتعاش وكثرة الطلب فان ذلك سيؤثر بإيجابية على الأداء المالي، أما في الحالة العكسية فسنلاحظ تراجع في الأداء المالي.

ثانياً: المنافسة: تعتبر المنافسة سلاح ذو حدين بالنسبة للأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، فإما قد تعتبر المحفز لتعزيزه عندما تواجه المؤسسة تداعيات المنافسة فتحاول جاهدة لتحسين صورتها ووضعها المالي عن طريق أدائها المالي لتواكب هذه التداعيات، أما من جهة أخرى فإن لم تكن المؤسسة أهلاً لهذه التداعيات ولا تستطيع مواجهة المنافسة فإن وضعها المالي يتدهور وبالتالي الأداء المالي يسوء.

ثالثاً: الأوضاع الاقتصادية: إن الأوضاع الاقتصادية العامة قد تؤثر على الأداء المالي سواء بطريقة سلبية أو على العكس، فنجدها مثلاً في الأزمات الاقتصادية، أو حالات التضخم تؤثر بالسلب على الأداء المالي، أما في حالة ارتفاع الطلب الكلي أو دعم الدولة لإنتاج ما قد يؤثر بإيجابية على الأداء المالي.

المطلب الرابع: معايير الأداء المالي: (العلي، 2010، صفحة 78)

توجد عدة شروط يجب توافرها في المعايير الجيدة التي من خلال استخدامها يمكن الحكم على الأداء المالي، وهي كالتالي:

- 1- الواقعية: بحيث لا تكون سهلة التحقيق بشكل يحد الأطراف على بذل المزيد من الجهد، ولا تكون مبالغ فيها حيث يتعذر الوصول إليها، مما ينعكس في النهاية على معنويات الأفراد.
- 2- الارتباط بالنشاط: المعيار الذي لا يرتبط بالنشاط هو معيار عديم القيمة.
- 3- المرونة: عملية وضع المعايير لا تعني ان الإدارة يجب ان تلتزم بها مهما تغيرت الظروف.
- 4- الثبات: يتعلق بالمقياس وليس بالأداء، لان الفرد يتغير او يخضع للتقلبات.

كما ان عملية تقييم الأداء المالي لا يمكن ان تتم الا بتوفر مجموعة معايير التي تفسر من خلال مجموعة من المؤشرات وتشير الى وجود فرق بين المعيار والمؤشر، فالاول يعني الأساس الذي نسنده عليه عملية تقييم الأداء، اما المؤشر فهو أداة للقياس وتفسير المعيار، أي ان المعيار يتم قياسه وتفسيره من خلال مجموعة من المؤشرات كالآتي: (العلي، 2010، صفحة 78)

المعايير التاريخية: وتحسب هذه النسب من الكشوفات المالية للسنوات السابقة لغرض رقابة الأداء من قبل الإدارة المالية والاستفادة منها في وضع الخطط المستقبلية.

المعايير المطلقة: وتأخذ هذه المعايير شكل نسب معينة مشتركة بين جميع المؤسسات، وتقاس بها النسبة ذات العلاقة في مؤسسة معينة مثل نسبة التداول.

المعايير القطاعية: يستفيد المحلل المالي بدرجة كبيرة من المعايير المالية في رقابة الأداء، وهي معايير تمثل متوسط لاداء القطاع الذي تنتمي اليه المؤسسة، خاصة وان المؤسسات تتشابه في العديد من الصفات والخصائص.

المعايير المستهدفة: وهي نسب تهدف إدارة المؤسسة الى تحقيقها من خلال تنفيذ الموازنات (الخطط) وبالتالي فان مقارنة النسب المتحققة مع تلك المستهدفة تبرز أوجه الاختلاف بين الأداء الفعلي والمخطط، وباتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

المطلب الخامس: مكونات الأداء المالي: (الداوي، 2009، صفحة 200)

يتكون مفهوم الأداء من ثلاث مكونات رئيسية هي الفعالية، الكفاءة والإنتاجية أي ان المؤسسة التي تتميز بأداء افضل هي التي تجمع بين هذه العوامل وتسيرها بشكل جيد، وعليه سنتطرق لمفهوم هذه العوامل:

1- الفعالية: يرى الباحثون في علم التسيير ان مصطلح الفعالية على أنه أداة من أدوات مراقبة التسيير في المؤسسة، وهذا من منطلق أن الفعالية هي معيار يعكس درجة تحقيق الأهداف المسطرة.

ينظر الكاتب Vincent plauchet الى الفعالية على انها القدرة على تحقيق النشاط المرتقب وتعريف الفعالية بانها:

- إمكانية الوصول الى النتائج المرتقبة.

- مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها.

من خلال التعريفين السابقين نستنتج ان الفعالية تعبر عن درجة بلوغ المؤسسة لأهدافها المسطرة.

وتقاس الفعالية بالنسبة التالية:

$$\text{الفعالية} = R_p / R_m$$

قيمة المخرجات الفعلية: R_m

قيمة المخرجات المتوقعة: R_p

2- الكفاءة: تعرف الكفاءة حسب Vincent plauchet بأنها القدرة على القيام بالعمل المطلوب بقليل من الإمكانيات والنشاط الكفاء وهو النشاط الأقل تكلفة.

- كما تعرف على انها الاستخدام الأمثل للموارد المؤسساتية باقل تكلفة.

من خلال التعريفين السابقين يتضح لنا ان الكفاءة تعني كيفية استخدام المؤسسة لمدخلاتها من الموارد مقارنة بمخرجاتها.

ويتمثل جوهر الكفاءة في تعظيم الناتج وتدنيه التكاليف، وتقاس الكفاءة بالعلاقة التالية:

$$\text{الكفاءة} = Mr/Rm$$

المخرجات: Rm

المدخلات: Mr

3- الإنتاجية: تعرف الإنتاجية بأنها كفاءة استخدام الموارد من ناحية اعتبارها كميات وهي تستعمل لتبين مدى نجاح المؤسسة في استخدام عناصر الإنتاج المختلفة.

ذكما تعرف الإنتاجية بأنها مقياس للكفاءة التي تسمح للمؤسسة ان تقوم بعملية تحويل المدخلات الى مخرجات. وبالتالي فهي تعبر عن كمية الإنتاج المنسوبة لعنصر او عدة عناصر من الإنتاج خلال فترة زمنية محددة.

المبحث الثالث: ماهية تقييم الاداء المالي

بعدما تعرفنا على الأداء المالي، تاتي مرحلة تقييمه أي الحكم على كفاءة الموارد المستخدمة والنتائج المحققة وهناك عدة تعاريف سنتناولها في هذا المطلب.

المطلب الاول: تعريف تقييم الاداء المالي

يعرف على انه "الأداة التي تستخدم للتعرف على نشاط المؤسسة بهدف قياس النتائج المحققة ومقارنتها بالأهداف المرسومة بغية الوقوف على الانحرافات وتشخيص مسبباتها مع اتخاذ الخطوات الكفيلة لتجاوز تلك الانحرافات وغالبا ما تكون المقارنة بين ما هو متحقق فعلا وما هو مستهدف في نهاية فترة زمنية معينة". (الكرخي، 2014، صفحة 31)

تقييم الاداء المالي للمؤسسة يعني تقدير حكم ذي قيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة لادارة المؤسسة وعلى طريقة الاستجابة لاشباع رغبات أطرافها المختلفة. بمعنى اخر يعتبر تقييم الاداء المالي للمؤسسة عملية تقيس النتائج المنتظرة، من خلال إجراءات ووسائل وطرق القياس المحددة، وبالتالي فهي تكشف عن أهميتها للإدارة وذلك للأسباب التالية: (فرحات، 2000، صفحة 26)

- تحديد مستوى تحقيق الأهداف من خلال قياس ومقارنة النتائج مما يسمح بالحكم على الفعالية.

- تحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على الكفاءة.

عند تحديد المعايير أو المؤشرات المناسبة للحكم على الأداء يفضل أن تكون قليلة العدد ولكن ذات دلالة وأهمية على أن تتوفر فيها الشروط التالية: (قرياقص و الحناوي، صفحة 64)

1- أن يكون المعيار مقياسا صادقا ومدى فعالية استخدام موارد المؤسسة الاقتصادية؛

2- أن يكون المعيار حساسا للتغير في الأداء بحيث يعكس مدى قوة واتجاه هذا التغير، وفي الزاوية المقابلة يجب أن تتوفر فيه خاصية التحفيز إلى تغيير مستوى الأداء؛

3- أن تتوفر للمقياس القدرة على وصف العوامل المتشابكة التي تتداخل معا لتشكيل المقياس النهائي؛

4- أن يسمح المعيار بمقارنة أداء المؤسسة حاليا بأدائها في فترات سابقة وكذلك مقارنة هذا الأداء بأداء وحدات أخرى؛

5- أن يتم اختيار مؤشرات الأداء على أساس التفهم السليم والتحديد الواضح لأهداف ووظائف المؤسسة؛

6- عند وضع معايير الأداء لابد من فحص وتحليل البيانات المحاسبية لاستبعاد تأثير العوامل التي تخرج عن نطاق سيطرة المؤسسة.

ومنه يعتبر تقييم الأداء المالي عملية إدارية يمكن من خلالها قياس وتقييم الأداء المالي من خلال مؤشرات ومعايير مناسبة وهذا بمقارنة النتائج المحققة فعليا بالأهداف المسطرة مسبقا.

المطلب الثاني: أهمية تقييم الأداء المالي:

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي إحدى وسائل الإدارة الفعالة لتحقيق من مدى انجاز الأهداف المخططة للمؤسسة، كما تناولت التعاريف السابقة لتقييم الأداء المالي، وبالتالي فأهميتها تأتي من:

- تعد أداة رئيسية من أدوات الاجراء الرقابي في المؤسسة، فهي تظهر تصحيح وتعديل الاستراتيجية والخطط المالية وترشيد استخدام الموارد المتاحة. (نعيمه، 2008، صفحة 30)

- تسمح بالكشف عن مدى تحقيق القدرة على توليد الإيرادات والقدرة على تحقيق فائض من أنشطة المؤسسة من اجل مكافأة عوامل الإنتاج وفقا للنظرية الحديثة. (الغني، 2006، صفحة 41)

- الكشف عن عناصر ذات كفاءة، وتحديد العناصر ذات الاحتياج من اجل تحسين أدائها، وذلك بوضع مقياس لمدى نجاح المؤسسة خلال سعيها لمواصلة نشاطها وتحقيق أهدافها، بحيث يكون مقياس النجاح مركب يجمع ما بين الفعالية والكفاءة، وبالتالي فهو يشمل كل منها وفي كلتا الحالتين تستطيع المؤسسة البقاء والاستمرار في العمل. (عمارة، 2009-2010، صفحة 17)

- كما يساعد على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام والإدارة والمؤسسات المختلفة وهذا بدوره يدفع المؤسسة الى تحسين مستوى أدائها.

- احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل نسب الربحية والسيولة والنشاط والرافعة المالية والتوزيعات، ويتم ذلك باختيار الأدوات المالية المناسبة التي تستخدم في رفع عملية تقييم الأداء المالي.

المطلب الثالث: خطوات تقييم الأداء المالي (الخطيب، 2010، الصفحات 51-52)

يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات التالية:

- 1- الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل، حيث إن من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء المؤسسات خلال فترة زمنية معينة؛
- 2- احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء المالي مثل نسب الربحية والسيولة والنشاط والرافعة المالية والتوزيعات، ويتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي ستستخدم في عملية تقييم الأداء المالي؛
- 3- دراسة وتقييم النسب، وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات وبواطن الضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء المؤسسات التي تعمل في نفس القطاع؛
- 4- وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقييم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة

المطلب الرابع: مؤشرات تقييم الأداء المالي:

كون الأداء المالي يمثل ركيزة أساسية في أي إدارة فقد عرفت له عدة مؤشرات لتقييمه والتي تتمثل فيما يلي:

أولاً: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي:

تعتبر مؤشرات الأداء المالي من أنجع الأساليب لقياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، وتهدف إلى قياس مدى نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها المالية من خلال الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانيات المتاحة لها، وتتلور هذه العملية في مجموعة من المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس ومعرفة مؤشرات الأداء المالي ومقارنتها بالسنوات السابقة أو مقارنتها مع مؤشرات المؤسسات التي في نفس النشاط.

أولاً: تعريف المؤشر: (الكرخي، 2014، صفحة 48)

يمكن تعريف المؤشر على أنه "مقياس يستند على معايير كمية أو نوعية يوفر فرصة التحقق من المتغيرات التي تحدث في مختلف جوانب نشاط المؤسسة مقارنة بما هو مخطط له."

كما يعرف على أنه "مقياس للتعرف على ما يحدث من تغير في أي نشاط من أنشطة برنامج معين، ويحدد حجم ذلك التغير واتجاهاته، ويعطي انذاراً مبكراً بما سيحصل."

ويعرف كذلك على انه "كونه أية وسيلة للقياس يمكن الاستعانة بها في اتخاذ قرار حكم موضوعي على حالة معينة، وقد يأخذ هذا المؤشر اشكالا مختلفة فقد يكون قاعدة قانونية او اقتصادية او اجتماعية او سياسية وقد يكون قاعدة رياضية تأخذ شكل نسب ومعادلات تغذى بمعلومات إحصائية من واقع المؤسسة الاقتصادية، وعادة ما يركز المحللون والمقيمون لنشاط المؤسسة على المعايير الرياضية لأنها أكثر دقة في التعبير عن واقع المؤسسة الاقتصادية.

من خلال التعاريف يمكن القول بأن المؤشر هو وسيلة او وحدة قياس يمكن من خلالها معرفة اداء المؤسسة.

ثانيا: مؤشرات التوازن المالي:

هناك عدة مؤشرات يستند عليها المسير المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة ماليا وقبل التطرق لهذه المؤشرات وجب علينا التطرق إلى الميزانية الوظيفية التي يعتمد عليها كذلك في حساب هذه المؤشرات أو بالاعتماد على الميزانية المالية.

أ- الميزانية الوظيفية: (بن ساسي و قريشي، الصفحات 80-81)

إن تجزئة النشاط الأساسي للمؤسسة إلى وظائف أساسية، سينجر عنه مجموعة من التطبيقات على مستوى أدوات التحليل، وهذا ما سنتعرض له من خلال الميزانية الوظيفية واستخراج المؤشرات المالية الأساسية، تتجزأ الميزانية الوظيفية إلى أربع مستويات:

◀ **مستوى الموارد الدائمة والاستخدامات المستقرة:** تتشكل الموارد من مصادر التمويل المتوسطة وطويلة المدى مثل الأموال الخاصة والديون المتوسطة والطويلة الأجل والاهتلاكات والمؤونات والناتج المتراكمة والاحتياطات، أما الاستخدامات المستقرة فتتشكل من الاستثمارات بمختلف أنواعها وكل العناصر ذات الطبيعة المستقرة؛

◀ **مستوى استخدامات الاستغلال وموارد الاستغلال:** وتتمثل في احتياجات دورة الاستغلال المتمثلة في المخزون والعملاء وموارد تمويلها المتمثلة في المورد؛

◀ **مستوى الاستخدامات خارج الاستغلال والموارد خارج الاستغلال:** وهي كل الاحتياجات والموارد التي لا ترتبط مباشرة بالنشاط الأساسي للمؤسسة وتلك الحركات المالية ذات الطبيعة الاستثنائية؛

◀ **مستوى الخزينة:** وتتضمن استخدامات الخزينة المتمثلة في المتاحات وموارد الخزينة المتمثلة في الاعتمادات البنكية الجارية.

ب- إعداد الميزانية الوظيفية: يتم إعداد الميزانية الوظيفية اعتمادا على بيانات الميزانية المالية والجدول التالي يوضح شكل الميزانية الوظيفية:

الجدول رقم 01: الميزانية الوظيفية

الموارد	الاستخدامات
<p>Rd الموارد الدائمة:</p> <p>- الأموال الخاصة</p> <p>- الديون المتوسطة و الطويلة الأجل</p> <p>- مجموع الاهتلاكات و المؤونات</p>	<p>الاستخدامات المستقرة: Es (بالقيم الإجمالية)</p> <p>- الاستثمارات المادية و المالية و المعنوية</p> <p>- الأصول ذات الطبيعة المستقرة</p>
<p>موارد الاستغلال Rex</p> <p>- مستحقات المورد و ملحقاته</p>	<p>استخدامات الاستغلال: Eex</p> <p>- المخزونات الإجمالية</p> <p>- حقوق العملاء و ملحقاتها</p>
<p>موارد خارج الاستغلال Rhex</p> <p>- موارد أخرى</p>	<p>استخدامات خارج الاستغلال Ehex (بالقيم الإجمالية)</p> <p>- حقوق أخرى</p>
<p>موارد الخزينة Rt</p> <p>- الاعتمادات البنكية الجارية (قروض الخزينة)</p>	<p>استخدامات الخزينة Et</p> <p>- المتاحات</p>
<p>مجموع الموارد R (بالقيمة الإجمالية)</p>	<p>مجموع الاستخدامات E (بالقيمة الإجمالية)</p>

المصدر: الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، دار وائل للنشر، الجزائر، 2006، ص 81.

ج- رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRng:

ويعرف على انه "ذلك الجزء من الموارد المالية الدائمة (الموارد الدائمة) المخصص لتمويل الأصول المتداولة (استخدامات الاستغلال)"، ويعرف كذلك على انه "ذلك الفائض المالي الناتج عن تمويل الاحتياجات المالية الدائمة (الاستخدامات المستقرة) باستخدام الموارد المالية الدائمة (الموارد الدائمة)" (بن ساسي و قريشي، صفحة 81)

ويعرف بانه "فائض الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة، وبعبارة اخرى هو عبارة عن الموجودات المتداولة مطروح منها المطلوبات المتداولة" (الصبري، 2014، صفحة 134)

ويعتبر رأس مال العامل من المؤشرات الأساسية التي تستعين بها المؤسسة في إبراز توازنها المالي في الأجل الطويل، وهناك من يطلق عليه هامش أمان المؤسسة، ويظهر رأس مال العامل مقدار ما تحتفظ به المؤسسة للظروف الطارئة، ويعتبر كذلك فائض الأموال الدائمة على الأصول الثابتة، ويمكن حسابه بطريقتين: (لسلوس، 2004، الصفحات 31-33)

من أعلى الميزانية: $FRng \geq 0$

$$FRng = RD - Es$$

رأس المال العامل الصافي = أموال دائمة - أصول ثابتة

من أسفل الميزانية:

$$FRng = (Eex + Ehex + Et) - (Rex + Rhex + Rt)$$

$FRng \geq 0$

رأس المال العامل الصافي = الأصول المتداولة - ديون قصيرة

- يعبر رأس مال العامل من أعلى الميزانية مدى قدرة المؤسسة على تمويل أصولها الثابتة بالأموال الدائمة وتحقيق هامش أمان تواجهه به الأزمات الغير متوقعة.

- يعبر رأس مال العامل من أسفل الميزانية عن مدى قدرة المؤسسة، على تغطية جميع التزاماتها قصيرة الأجل عن طريق أصولها المتداولة (تسديد القروض قصيرة الأجل باستعمال الأصول المتداولة) ويبقى فائض مالي يسمى هامش أمان وهو رأس مال العامل.

ويمكن تصنيف رأس مال العامل إلى: (حياة، 2011، الصفحات 27-28)

➤ رأس المال العامل الإجمالي: ويمثل الأصول قصيرة الأجل أي هو مجموع الأصول المتداولة، والهدف من دراسة رأس المال

العامل الإجمالي هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها أصولها المتداولة، ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة

➤ رأس المال العامل الخاص: ويسمح رأس المال العامل الخاص بمعرفة مقدر الأصول الثابتة الممولة بالأموال الخاصة بدون ديون، ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة

➤ رأس المال العامل الأجنبي (الخارجي): وهو يمثل مجموع الديون التي بحوزة المؤسسة ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الخارجي = الديون طويلة الأجل + الديون قصيرة الأجل

1- عوامل تغيير رأس مال العامل: يتغير رأس المال العامل إما بالزيادة أو النقصان وفق الحالات الآتية: (لسلوس، 2004، صفحة 33)

الجدول رقم 02: عوامل تغيير رأس المال العامل

بالزيادة	بالنقصان
- زيادة الأموال الخاصة	- انخفاض الأموال الخاصة
- زيادة القروض طويلة الأجل	- تسديد القروض طويلة الأجل
- التنازل عن الاستثمارات	- اقتناء استثمارات جديدة
- زيادة النتائج	- نتائج خسارة

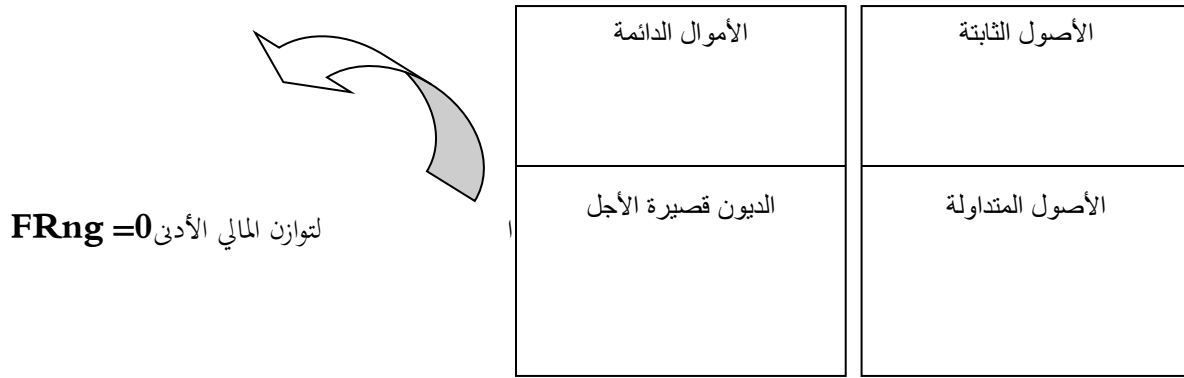
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مبارك لسلوس.

2-تحليل رأس مال العامل الصافي $FRng$:

يعتبر رأس المال العامل الصافي الإجمالي مؤشر هام عن التوازن المالي طويل المدى، وذلك حسب حالاته التي نذكرها كالآتي: (بن ساسي و قريشي)

- رأس المال العامل صافي الإجمالي معدوم $FRng = 0$: يعني ذلك إن المؤسسة في حالة التوازن المالي الأمثل على المدى الطويل، لكن دون تحقيق فائض، حيث نجحت المؤسسة في تمويل احتياجاتها طويلة المدى دون تحقيق فائض ولا تحقيق عجز؛

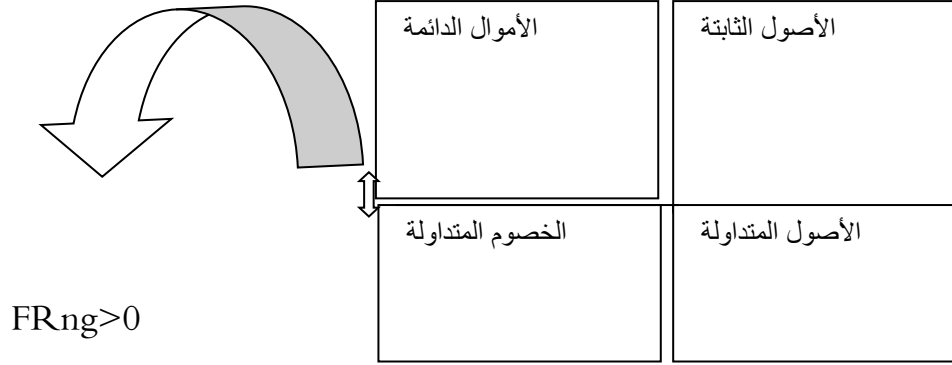
الشكل 01: التوازن المالي الأديني



المصدر: إعداد الطالبين (بالاعتماد على: مبارك لسوس، الياس بن ساسي، يوسف قريشي)

- رأس المال العامل صافي الإجمالي موجب $FRng > 0$: ويشير ذلك إلى إن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، حيث تمكنت المؤسسة حسب هذا المؤشر من تمويل احتياجاتها طويلة المدى باستخدام مواردها طويلة المدى وحققت فائض مالي (هامش أمان) يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية؛

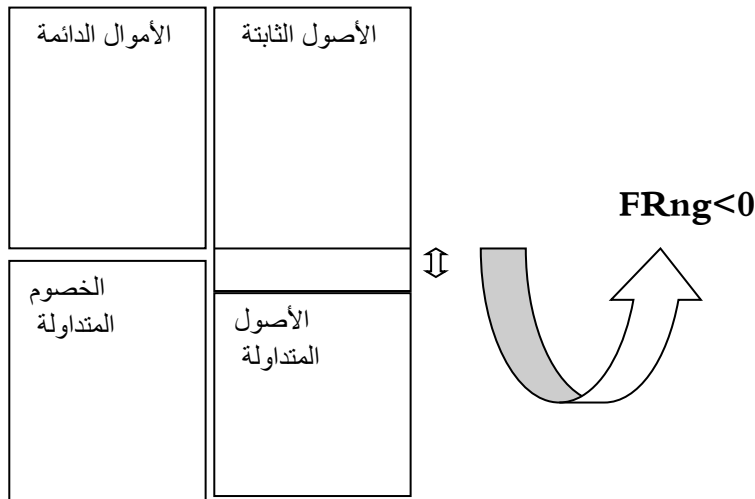
الشكل 02: رأس المال العامل موجب



المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على (مبارك لسوس، الياس بن ساسي، يوسف قريشي)

- رأس المال العامل صافي إجمالي سالب $FRng < 0$: يشير المؤشر إلى أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية الثابتة باستخدام مواردها المالية الدائمة، وحققت بذلك عجز في تمويل هذه الاحتياجات وبالتالي فهي بحاجة إلى مصادر تمويل إضافية، أو بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

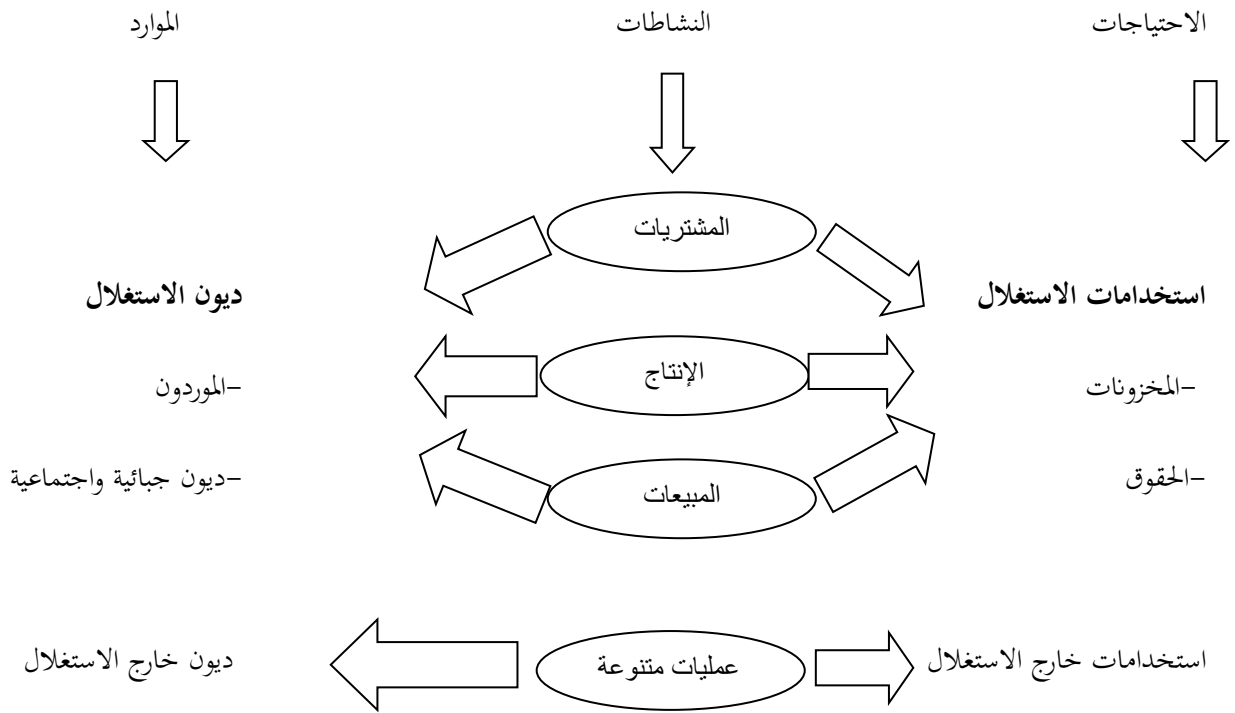
الشكل 03: رأس المال العامل سالب



المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على (مبارك لسوس، الياس بن ساسي، يوسف قريشي)

د- احتياج رأس المال العامل **BFRg**: ينتج عن الأنشطة المباشرة للمؤسسة مجموعة من الاحتياجات المالية بسبب التفاعل مع مجموعة من العناصر أهمها المخزونات، حقوق العملاء، حقوق الموردين، الرسم على القيمة المضافة، الديون الاجتماعية والجبائية، ويتولد الاحتياج المالي للاستغلال عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين ومخزوناتهما، وبالتالي يتوجب البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز، وهو ما يصطلح عليه بالاحتياج في رأس المال العامل، والشكل التالي يوضح كيفية تشكل هذا الاحتياج: (بن ساسي و قريشي، صفحة 83)

الشكل 04: احتياج رأس المال العامل



المصدر: الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، دار وائل للنشر، الجزائر، ص 84.

تبعاً للشكل أعلاه نستنتج انه يمكننا تجزئة الاحتياج في رأس المال العامل تبعاً لعلاقة العناصر المباشرة بالنشاط او عدمها: (بن ساسي و قريشي، الصفحات 83-84)

- الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال **BFRex**: يعبر عن الاحتياجات المالية الناتجة عن النشاطات الرئيسية، ويتميز بانتماء جميع العناصر سواء كانت حقوق أو ديون إلى دورة الاستغلال، ويمكن حسابه من خلال الميزانية الوظيفية بإجراء الفرق بين استخدامات الاستغلال وموارد الاستغلال:

$$\text{BFRex} = \text{Eex} - \text{Rex}$$

- الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال **BFRhex**: يعبر عن الاحتياجات المالية الناتجة عن النشاطات الغير رئيسية وتلك التي تتميز بالطابع الاستثنائي، ويحسب من الميزانية الوظيفية عن طريق الفرق بين استخدامات خارج الاستغلال وموارد خارج الاستغلال:

$$\text{BFRhex} = \text{Ehex} - \text{Rhex}$$

- الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي **BFRg**: ويعبر عن مجموع الاحتياجات المالية المتولدة عن الأنشطة الرئيسية وغيرها، ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{BFRg} = \text{BFRex} + \text{BFRhex}$$

$$\text{احتياج رأس المال العامل} = \text{الأصول الجارية} - \text{خصوم}$$

أو

هـ - الخزينة الصافية الإجمالية **Tng**: (بن ساسي و قريشي، الصفحات 84-85)

تشكل الخزينة الصافية الإجمالية عندما يستخدم رأس المال العامل الصافي الإجمالي في تمويل احتياجات دورة الاستغلال وغيرها وهو ما قصدنا به الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي، وعليه فإذا تمكنت المؤسسة من تغطية هذا الاحتياج تكون الخزينة موجبة وهي حالة الفائض في التمويل، وفي الحالة المعاكسة تكون الخزينة سالبة وهي حالة العجز في التمويل، وتحسب الخزينة الصافية الإجمالية انطلاقاً من الميزانية الوظيفية بإجراء الفرق بين استخدامات الخزينة وموارد الخزينة، وانطلاقاً من المعادلة للخزينة عن طريق الفرق بين رأس المال العامل الصافي الإجمالي و الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي:

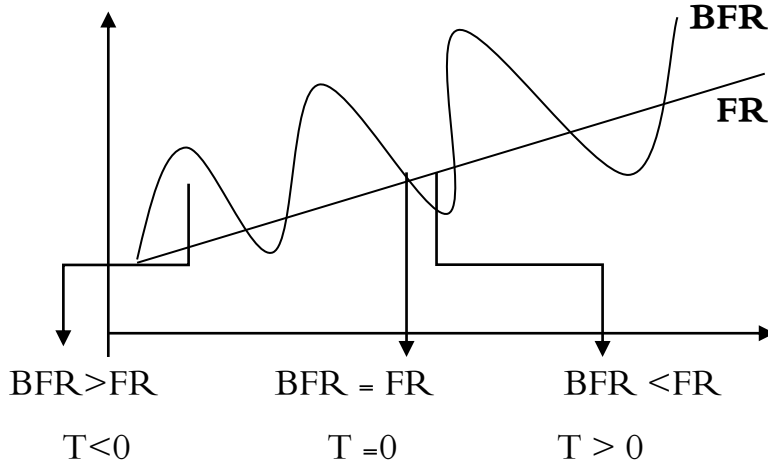
$$\text{Tng} = \text{FRng} - \text{BFRg}$$

أو

$$\text{Tng} = \text{Eet} - \text{Rt}$$

و الشكل التالي يبين الحالات الممكنة للخزينة تبعا لآلية المعادلة الأساسية للخزينة:

الشكل 05: الحالات الممكنة للخزينة الصافية الإجمالية



المصدر: الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، عمان، الأردن، ص 86.

و- شروط التوازن المالي: لكي يتحقق التوازن المالي حسب التحليل الوظيفي، يجب أن يتحقق مايلي: (بن ساسي و قريشي، صفحة 85)

➤ الشرط الأول: رأس المال العامل صافي إجمالي موجب، أي أن $FRng > 0$ ويتحقق ذلك إذا تمكنت المؤسسة من تمويل الاحتياجات المستقرة اعتمادا على الموارد الدائمة، أي تمويل استثمارات المؤسسة اعتمادا على الموارد الطويلة والمتوسطة الأجل والمتمثلة في الأموال الجماعية والديون المتوسطة وطويلة الأجل.

$$FRng > 0 \Rightarrow RD > Es$$

الشكل 06: رأس المال العامل موجب

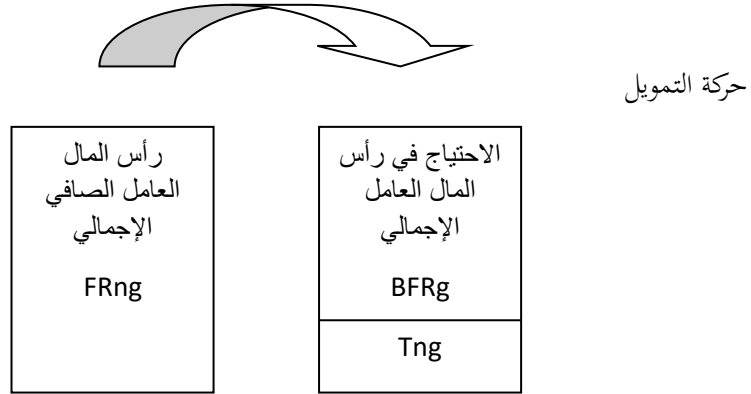
حركة التمويل



المصدر: الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، عمان، الأردن، ص 87.

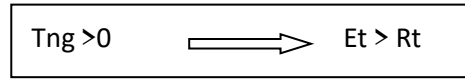
➤ **الشرط الثاني:** أن يغطي رأس المال العامل الصافي الإجمالي الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي، أي أن: $FRng > BFRg$ ، إذ لا يكفي أن تحقق المؤسسة رأس مال عامل موجب بل يجب أن يكفي هذا الهامش لتغطية احتياجات دورة الاستغلال.

الشكل 07: رأس المال العامل أكبر من احتياج رأس المال العامل

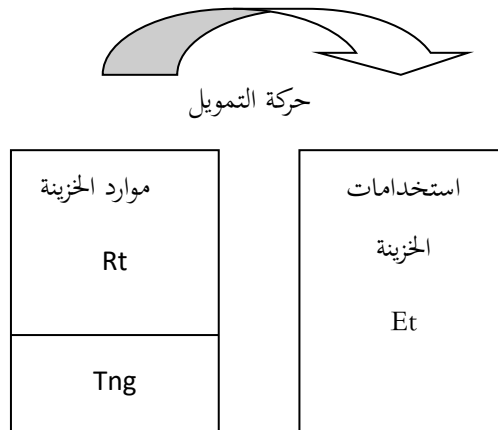


المصدر: الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، عمان، الأردن، ص 87.

➤ **الشرط الثالث:** خزينة موجبة، أي أن $Tng > 0$ ، ويتحقق ذلك بتحقق الشرطين السابقين، وعندما تتمكن المؤسسة من تغطية موارد الخزينة المتمثلة في الاعتمادات البنكية الجارية بواسطة استخدامات الخزينة والمتمثلة في المتاحات.



الشكل 08: الخزينة



المصدر: الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، عمان، الأردن، ص 88.

الفرع الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية

تعتبر النسب المالية من أقدم أدوات تقييم الأداء المالي وأهمها ويعود تاريخ استخدامها إلى منتصف القرن التاسع عشر، وتنصب النسب المالية على دراسة قيم العناصر الظاهرة في القوائم المالية والتقارير المحاسبية بهدف إضفاء دلالات ذات مغزى وأهمية على البيانات الواردة بهذه القوائم.

أولاً: تعريف النسب المالية:

تعرف النسب المالية على أنها "دراسة العلاقة بين متغيرين أحدهما يمثل البسط والآخر يمثل المقام أي دراسة العلاقة بين عنصر (أو عدة عناصر) وعنصر آخر (أو عدة عناصر أخرى)، ونستطيع وضع عدد كبير من النسب المالية ولكن المهم هو وضع النسب ذات الدلالة والتي تقدم معلومات تساعد على تقييم وضعية المؤسسة واتخاذ القرارات الإدارية المناسبة. (شاكر محمد، إسماعيل، و نور، 2005، صفحة 51)

تعتبر النسب المالية من أهم المؤشرات التي تستعملها المؤسسة في تحليل وتقييم مركزها المالي، ولا يمكن استعمال النسب المالية للحكم على وضعية المؤسسة إلا بمقارنتها مع النسب النموذجية (المعيارية) الموضوعة من طرف المؤسسة أو من طرف القطاع الذي تنشط فيه المؤسسة.

فأسلوب النسب المالية هو دراسة العلاقة بين عناصر القوائم المالية، ثم تفسير وتقييم هذه النسب من خلال مقارنتها بالنسب المعيارية المتعارف عليها ومن أهم هذه النسب: (لسلوس، 2004، صفحة 45)

-نسب الربحية؛

-نسب السيولة؛

-نسب النشاط؛

-نسب التمويل.

ثانياً: النسب المالية

أ- نسب الربحية:

تعرف الربحية على أنها "النسب التي تقيس كفاءة إدارة المؤسسة في استغلال الموارد استغلالاً امثل لتحقيق الأرباح، وهو مؤشر لتحسن الأداء المالي للمؤسسة، ويؤكد مدى قدرة المؤسسة على مواكبة النمو والتطور العالمي". (الخطيب، 2010، صفحة 59) كما يمكن تعريفها على أن "الربحية تمثل صافي نتائج عدد كبير من السياسات والقرارات وتقيس هذه النسب مدى كفاءة وفعالية إدارة المؤسسة في توليد الأرباح عن طريق استخدام موجوداتها بكفاءة، ومن هذه النسب معدل العائد على الاستثمار، العائد على حقوق الملكية، القوة الأيرادية، وهامش الربح من المبيعات". (وائل، صبحي، طاهر، و منصور ، صفحة 180)

وتعتمد هذه المجموعة من النسب على كفاءة الإدارة في توظيف الأصول لتحقيق الإيرادات والأرباح. (الرحيم، 2008، صفحة 147)

يمكن القول بان نسب الربحية هي نسب تستخدم في الحكم على كيفية استخدام المؤسسة لمواردها المتاحة أو تعبر عن مدى قدرة مسيري المؤسسة على الاستخدام الأمثل لمواردها المتاحة بكل كفاءة وفعالية للحصول على ربح ومن أهم هذه النسب ما يلي: (لسلوس، 2004، الصفحات 51-52)

1-نسبة ربحية الأموال الخاصة: تمثل ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين من نتيجة صافية، أي الربح المتحصل عليه مقابل كل وحدة واحدة من الأموال الخاصة، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة ربحية الأموال الخاصة} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة زادت أهمية وجاذبية أسهم المؤسسة المتداولة في بورصة الأسهم والسندات وهذا لجذب مساهمين جدد.

2-نسبة ربحية الأصول: تبين هذه النسبة ما استخدم من أصول للحصول على نتيجة، وبالوحدات تمثل ما تعطيه الوحدة النقدية الواحدة من الأصول الثابتة والأصول المتداولة من نتيجة إجمالية، فالعبرة ليس في ضخامة الأصول المستخدمة بقدر ما هي في مردودية هذه الأصول، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة ربحية الأصول} = \frac{\text{النتيجة الإجمالية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

فكلما كانت هذه النسبة كبيرة كانت في صالح المؤسسة.

3-نسبة ربحية النشاط: وتمثل هذه النسبة مردودية رقم الأعمال، أو ما تقدمه الوحدة النقدية الواحدة من ربح، فضخامة رقم الأعمال في بعض الأحيان قد يكون مظللاً، وتحسب بالعلاقة التالية:

ومن الأحسن أن تكون هذه النسبة مرتفعة.

$$\text{نسبة ربحية النشاط} = \frac{\text{النتيجة الإجمالية}}{\text{رقم الأعمال السنوي}}$$

ب- السيولة:

تعرف على أنها "النسب التي تقيس مدى قدرة المؤسسة على تحويل أصولها إلى نقدية حتى تتمكن من سداد التزاماتها في المدى القصير عند استحقاقها"، وتقوم نسب السيولة بربط الأصول المتداولة بالخصوم المتداولة لمعرفة الوضع المالي للمؤسسة في الفترة قصيرة الأجل، وترتبط قوة أو ضعف سيولة المؤسسة بمدى توفر التدفق النقدي الصافي من الأنشطة التشغيلية، فإذا كان التدفق النقدي الصافي من الأنشطة التشغيلية موجبا فهذا يعني أن هناك فائضا نقديا يمكن لإدارة المؤسسة أن تستخدمه إما في توسيع الأنشطة الاستثمارية أو في تسديد الديون طويلة الأجل. (شنوف، 2013، صفحة 180)

كما تعرف على أنها "تلك النسب التي تقيس مقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزامات قصيرة الأجل (الخصوم المتداولة) مما لديها من نقدية وأصول أخرى (الأصول المتداولة) في فترة زمنية قصيرة نسبيا." (هندي، 2006، صفحة 74)

كما تعرف على أنها "النسب التي تقيس العناصر السائلة والعناصر الأقرب إلى السيولة من اجل معرفة أن المؤسسة لا تعاني من عسر مالي في مجال سداد التزاماتها قصيرة الأجل". (ناجي الحيايلى و علي خلف، 2015، صفحة 65)

يمكن القول ان نسب السيولة هي النسب التي تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها والتزاماتها قصيرة الأجل، ومن أهم نسب السيولة ما يلي: (لسلوس، 2004، الصفحات 47-48)

1-نسبة السيولة العامة

تبين هذه النسبة مدى تغطية الأصول المتداولة بكل مكوناتها بما فيها البطيئة التحول إلى سيولة (قيم الاستغلال المتمثلة في المخزونات) والسريعة التحول إلى سيولة (كالقيم القابلة للتحقق) والسائلة (القيم الجاهزة) الديون قصيرة الأجل. فكلما كانت هذه النسبة كبيرة أعطت للمؤسسة هامشا للحركة والمناورة، وإذا زادت هذه النسبة عن 100% كان رأس المال العامل للمؤسسة موجبا، وما يقال عن سلبيات ضخامة رأس المال العامل يطبق على هذه النسبة وتحسب بالعلاقة التالية:

2- نسبة السيولة المختصرة

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الديون}}$$

تبين هذه النسبة مدى تغطية كل الديون قصيرة الأجل بواسطة الحقوق، خاصة في المؤسسات ذات المخزون بطيء الدوران، فالحقوق المتمثلة في القيم الغير جاهزة (القيم القابلة للتحقيق) والقيم الجاهزة هي أسرع استجابة لتسديد الديون المستحقة من قيم الاستغلال (المخزونات)، وتحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة المختصرة} = (\text{القيم القابلة للتحقيق} + \text{القيم الجاهزة}) / \text{الديون}$$

3- نسبة السيولة الجاهزة:

تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها القصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة حالياً تحت تصرفها فقط، من دون اللجوء إلى كل قيمة غير جاهزة ذلك انه من الصعب على المؤسسة أن تتوقع مدة معينة لتحويل المخزونات إلى سيولة جاهزة، كما يصعب عليها تحويل القيم الغير جاهزة (القيم القابلة للتحقيق) إلى سيولة دون أن تفقد مكانتها وسمعتها في السوق كأن تطلب من زبائنها الدفع الفوري في سوق تتميز بالمنافسة، وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \text{القيم الجاهزة} / \text{الديون قصيرة}$$

4- نسب النشاط:

تعرف على انهما "النسب التي تقيس مدى كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها أو مدى الكفاءة في إدارة الأصول"، أو هي "النسب التي تقيس كيفية الاستخدام الكفؤ للموجودات من قبل المؤسسة". (عبد المعطي و حسني، 2013، صفحة 149)

أي أن نسب النشاط هي النسب التي تقيس مدى كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها المتاحة، ويمكن تلخيص أهم نسب النشاط فيما يلي: (لسلوس، 2004، الصفحات 49-51)

• نسب دوران المخزون:

من المشاكل التي تصادف المسيرين هو بطء حركة المخزونات، حيث أن الاستثمار في المخزون لا يحقق ربحاً طيلة مدة التخزين، لذلك يسمى بالاستثمار الجامد، وكلما طالت مدة التخزين تحملت المؤسسة أعباء أكبر، لذلك تعمل الإدارة على زيادة سرعة الدوران، ويجب أن تأخذ في الحسبان أن ارتفاع معدل دوران المخزونات قد لا يكون دليلاً على المقدره والكفاءة، وتختلف طبيعة دوران المخزونات حسب اختلاف طبيعة نشاط المؤسسة تجارياً كان أم صناعياً، وتحسب كما يلي:

◀ في المؤسسات التجارية:

نسبة دوران البضائع = تكلفة شراء البضائع / متوسط المخزون

◀ في المؤسسات الصناعية:

نسبة دوران المواد الأولية = تكلفة شراء المواد الأولية / متوسط المخزون

نسبة دوران المنتجات التامة = تكلفة إنتاج المنتجات التامة / متوسط مخزون المنتجات التامة

• نسب دوران الزبائن

◀ مدة التحصيل من الزبائن = [(الزبائن + أوراق القبض) / رقم الأعمال السنوي] * 360

◀ نسبة دوران الزبائن = رقم الأعمال السنوي / (الزبائن + أوراق القبض)

• نسب دوران الموردين

◀ مدة التسديد للموردين = [(الموردون + أوراق الدفع) / المشتريات السنوية] * 360 يوم

◀ نسبة دوران الموردين = المشتريات السنوية / (الموردون + أوراق الدفع)

• معدل دوران الأصول الثابتة و معدل دوران إجمالي الأصول (تيم، 2011، صفحة 41)

تبين هاتان النسبتان كفاءة الإدارة في استخدام الأصول الثابتة والأصول ككل لتحقيق أكبر قدر من المبيعات مقارنة بالمؤسسات المنافسة.

معدل دوران الأصول الثابتة = رقم الأعمال الإجمالي / صافي الأصول الثابتة

معدا دوران إجمالي الأصول = رقم الأعمال الإجمالي / مجموع الأصول

معدل دوران الأصول المتداولة (الشنطي و شقر، 2007، صفحة 149)

تبين هذه النسبة كفاءة الإدارة في استخدام أصولها المتداولة و تحسب بالعلاقة التالية:

معدل دوران الأصول المتداولة = رقم الأعمال الإجمالي / مجموع الأصول المتداولة

ج- نسب التمويل: (لسلوس، 2004، الصفحات 45-46)

تمكننا هذه النسب من دراسة وتحليل النسب التمويلية أي اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة والأصول الثابتة بصفة خاصة، ومن أهم هذه النسب ما يلي:

1. نسبة التمويل الدائم: تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الأصول الثابتة للمؤسسة بالأموال الدائمة، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

هذه النسبة تعتبر صياغة أخرى لرأس مال العامل، أو ما يسمى بهامش الأمان، فإذا كانت هذه النسبة اقل من 100٪، فإن رأس مال العامل يكون سالبا، فهذا يدل على أن جزء من الأصول الثابتة مغطى بقروض قصيرة الأجل وتكون المؤسسة قد أدخلت بشرط الملائمة بين استحقاقية الخصوم وسيولة الأصول.

2. نسبة التمويل الذاتي (الخاص): وتعني مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، أي قدرة أموال المساهمين وما يلحق بها على تغطية الأصول الثابتة، ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الذاتي} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

أي أن هذه النسبة تبين مدى قدرة المؤسسة على تمويل أصولها الثابتة بالأموال الخاصة، وكلما كانت النسبة أكبر من الواحد كان ذلك مؤشرا على الاستقلالية المالية للمؤسسة في تمويل استثماراتها.

3. نسبة الاستقلالية المالية: تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة وبالتالي درجة استقلاليتها، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$$

كلما كانت هذه النسبة كبيرة استطاعت المؤسسة أن تتعامل بمرونة مع الدائنين في شكل اقتراض وتسديد للديون، أما إذا كانت النسبة صغيرة فهذا يعني أنها في وضعية مثقلة بالديون، ولا تستطيع الحصول على الموارد المالية التي تحتاجها من قروض إضافية إلا بتقديم ضمانات.

4. نسبة التمويل الخارجي: تعبر هذه النسبة على مدى اعتماد المؤسسة على مصادر التمويل الخارجية، وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة التمويل الخارجي = مجموع الديون / مجموع الخصوم.

فكلما كانت هذه النسبة صغيرة كانت أموال الدائنين مضمونة، وتزيد في ثقة الممولين في قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها.

المبحث الرابع: ماهية الرافعة المالية

يتمحور هذا المبحث حول نظرية أثر الرافعة المالية، التي تتمثل في مجموع الآليات والميكانيزمات المالية والإقتصادية التي تستخدم من قبل المسريين بغرض التأثير على الوضعية المالية للمؤسسة، وذلك على المدى القصير عن طريق التحكم في التكاليف وتغطية الأرباح، أو على المدى الطويل من خلال البحث عن الهيكل المالي الأمثل والذي يسمح بتعظيم ربحية المؤسسة والتقليل من المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة.

المطلب الأول: تعريف الرافعة المالية وكيفية قياسها:

تعرف الرافعة المالية وجود العديد من المفاهيم الدالة عليها، وهذا نظرا للاستعمال المتعدد لها في عدة مجالات.

الفرع الأول: تعريف الرافعة المالية:

يقصد بالرافعة المالية: "إعتماد المؤسسة على الإقتراض من المؤسسات المالية والمصرفية في سد إحتياجاتها المالية، وبالتالي تكون التكاليف الثابتة لديها في هذه الحالة هي الفوائد المدفوعة، أما إذا كانت المؤسسة تطرح أسهما ممتازة لسد هذه الإحتياجات فإن التكاليف الثابتة هنا، هي أرباح الأسهم الممتازة التي ستقوم المؤسسة بدفعها إلى المساهمين الممتازين، وذلك لأن الأسهم الممتازة تتمتع بأرباح مضمونة ومحددة حسب ما نص عليه قانون المؤسسات." (واخرون و رشاد ، 2001 ، صفحة 286)

كما عرفت الرافعة المالية على أنها: "استعمال المؤسسة للديون في هيكل التمويل بهدف زيادة العائد على حقوق المساهمين، إلا أنه يساهم أيضا في زيادة المخاطر التي قد تتعرض لها." (كريم و قاسم ، 2019 ، صفحة 06)

يعود مفهوم الرفع إلى علم الفيزياء، حيث تعني الرافعة: "تعظيم القوة المستخدمة في إزاحة أو تحريك كتلة معينة، عن طريق زيادة حجم القوة." (صباح و سغود ، 2007 ، صفحة 24)

الرافعة المالية هي: "درجة اعتماد المؤسسة في تمويل أصولها على مصادر التمويل ذات التكلفة الثابتة، سواء كانت قروض مصرفية طويلة الأجل، سندات، أم أسهم ممتازة، وهو ما يؤثر على الأرباح التي يحصل عليها المالك (رفع ربحية السهم) وتؤثر الرافعة المالية على درجة المخاطرة التي يتعرض لها المالك." (جبلج، 2020 ، صفحة 03)

ومما سبق تعرف الرافعة المالية بأنها: اعتماد المؤسسة على الموارد الثابتة في تمويل أصولها رغم وجود درجة مخاطرة.

الفرع الثاني: كيفية قياس الرافعة المالية:

نسبة الرافعة المالية (**Levier Financier**):

نتطرق هنا لمعرفة لنسبة الرافعة المالية (نسبة الإستدانة) وكيفية حسابها.

يمكن تحديد علاقة نسبة الرافعة المالية، انطلاقاً من المعطيات التالي:

➤ الديون المالية D

➤ حقوق الملكية E

الطريقة 1:

$$Lf = D \backslash E \dots\dots\dots 1$$

يعبر عن نسبة الرافعة المالية بحاصل قسمة الديون المالية

على حقوق الملكية وتكون محصورة بين 0 و ∞

الطريقة 2:

$$Lf = D \backslash (E + D) \dots\dots\dots 2$$

يعبر عن نسبة الرافعة المالية بحاصل قسمة الديون المالية

على اجمالي رأس المال (الديون المالية + حقوق الملكية)

وتكون محصورة بين 0 و 1.

المطلب الثاني: أهمية الرافعة المالية: (الشهري، 2020، الصفحات 12-13)

تمثل أهمية الرافعة المالية في مايلي:

- الحفاظ على سيطرة وقوة التصويت للمساهمين القدامى ومن ثم التقليل من احتمالات السيطرة الخارجية وأن هذه السياسة ستقود بالنهاية الى تعزيز وتقوية أداء تلك الشركات.

- يعتبر الرافعة المالية سلاح ذو حدين بمعنى أنه يمكن أن يؤدي الى تحقيق أفضل النتائج عندما تتصف العمليات التشغيلية والتمويلية بالكفاءة، وعندما تكون الظروف المحيطة بالشركة مناسبة، كما يمكن أن يؤدي استعماله الى نتائج عكسية إذا سارت الأمور على غير ما يرام.
- يعتبر الرافعة المالية من العوامل المؤثرة على شكل وطبيعة الهيكل التمويلي داخل المشروع وقد ظهر ذلك من خلال طرح النظرية التقليدية في بداية الخمسينات من القرن الماضي، فوفقاً للنظرية التقليدية يمكن استخدام الإقتراض (الرافعة المالية) بشكل معقول لزيادة القيمة السوقية.
- يحدد الرافعة المالية كمية الإقتراض المعقولة ودرجة المخاطرة المرتبطة بزيادة حجم الديون من جهة والإنتفاع من مزاياها من جهة أخرى ذلك لأن الخطر التمويلي سيزداد الى درجة يهدد وجود الشركة ومستقبلها في حالة زيادة الديون عن الحد المعقول.

المطلب الثالث: أشكال الرافعة المالية: (الحمدي، 2012، الصفحات 152-153)

نجد الرافعة المالية في شكلين أساسيين وهما القروض طويلة الأجل والقروض قصيرة الأجل:

1. القروض طويلة الأجل:

تعد القروض طويلة الأجل من أهم مصادر التمويل للمؤسسات ولاسيما الكبيرة منها، بفضل إمكانية الحصول عليها بمبالغ كبيرة، وإمكانية ترتيب الوفاء بها بما يتناسب والنقد المتوقع تحقيقه من الموجود الذي سيمول. تحصل المؤسسة على القروض طويلة الأجل من المؤسسات المالية كالمصارف والبنوك، وقد يمتد تاريخ استحقاقها إلى 30 سنة، كما يتفاهم المقرض والمقترض على الشروط بينهما.

تلجأ المؤسسة إلى القروض طويلة الأجل لعدة أسباب منها:

- عدم القدرة على طرح أسهم جديدة.
- يعطي مرونة أكثر من القروض قصيرة الأجل.
- كونه أقل كلفة من إصدار الأسهم.
- ضعف الطلب في السوق المالي واحتمالات عدم تغطية الإصدار.

2. القروض قصيرة الأجل:

يقصد بما تلك الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من الغير وتلتزم بإرجاعها في مدة لا تقل عن سنة، وفي هذا الشأن فإن إدارة المؤسسة تهتم بمدى اعتمادها على هذا النوع من القروض وكذا كيبية المفاضلة بين مصادر التمويل قصيرة الأجل استنادا إلى التكلفة المتحملة وكذا مدى امكانية تزويد الشركة بالإحتياجات المطلوبة في وقتها، وعادة ما تكون في شكل إئتمان مصرفي أو تجاري.

المطلب الرابع: مبدأ، مزايا وعيوب الرافعة المالية:

كون الرافعة المالية مهمة فلها مبدأ يعتمد عليه المسكرون في قياسها، ماجعلها تتميز عن غيرها من الأدوات ببعض المزايا إلا أنها لا تخلو من العيوب وسيتم التعرف على كل من النقاط سالفة الذكر كالآتي:

اولا: مبدأ الرافعة المالية:

عند قيام المؤسسة بالإستدانة واستثمار ديونها، فإنها تحصل على نتيجة إقتصادية، والتي يجب أن تكون أعلى من التكاليف المالية للإستدانة، ففي هذه الحالة تحقق المؤسسة فوائض تتمثل في الفرق بين المردودية وتكلفة الأموال المقترضة. حيث يعود هذا الفائض على المساهمين ويرفع من مردودية الأموال الخاصة دون أن تتغير المردودية الإقتصادية وذلك في حالة ما إذا كانت المردودية الإقتصادية أكبر من تكلفة الاستدانة، أما إذا كانت أقل من تكلفة الإستدانة فستحمل مردودية الأموال الخاصة عجزا أو خسارة فتصبح بذلك مردودية الأموال الخاصة أقل من المردودية الإقتصادية وهذا ينعكس سلبا على قيمة المؤسسة.

ثانيا: مزايا الرافعة المالية: (معاش، 2016، صفحة 05)

- ✓ المحافظة على السيطرة في إدارة المؤسسة لأن الدائنين ليس لهم الحق في التصويت.
- ✓ عدم مشاركة أصحاب السندات المشاركة والمقرضين في الأرباح التي تحققها الشركة عدا ما يدفع لهم على شكل فوائد.
- ✓ الإستفادة من ميزة أن الفوائد المدفوعة تنزل من الدخل الخاضع للضريبة.
- ✓ ينتج العائد على حقوق المساهمين نتيجة الفرق بين تكلفة الإقتراض والعائد على الإستثمار
- ✓ في فترات التضخم فإن للإقتراض ميزة كون المؤسسة اقتترضت أموال ذات قوة شرائية مرتفعة واعادتها ولكن بقوة شرائية منخفضة.
- ✓ الإقتراض حكمه يمكن المؤسسة من بناء سمعة في الأسواق المالية، وهذا أمر هي بحاجة إليه دائما خاصة عندما تحتاج إلى المزيد من الإقتراض.
- ✓ تحسين العائد على حقوق المساهمين نتيجة الفرق بين تكلفة القترض والعائد على الاستثمار

ثالثاً: عيوب الرافعة المالية: (عليوي، 2019، صفحة 36)

- وجود مخاطر مالية تتحملها المنشأة، حيث يؤدي إلى انخفاض العائد على حقوق المساهمين عندما تكون تكلفة الاقتراض أعلى من العائد على الإستثمار.
- يؤدي الاقتراض إلى فرض قيود على المنشأة مما يؤدي إلى تدخل المقرضين في إدارة المنشأة من أجل ضمان تحصيل أموالهم.
- تلزم القروض المنشأة على توفير السيولة اللازمة للسداد عند موعد الاستحقاق.
- في حالة تأخر المنشأة عن تسديد ما بذمتها من التزامات مالية فإن هذا ينعكس على سمعتها الإئتمانية ويقلل من فرص الحصول على قروض في المستقبل.

المبحث الخامس: دور الرافعة المالية في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية

تدل المردودية على قدرة المؤسسة على تحقيق النتيجة وذلك باستعمال رأس المال الإقتصادي والمالي، والتي تعد من أهم الأهداف الأساسية التي ترسمها المؤسسة وتوجه لها مواردها لذلك وجب التعرف على كل من المردودية المالية والاقتصادية وعلاقتها بالرافعة المالية والتي من خلالها يمكن تقييم الوضعية المالية للمؤسسة.

المطلب 1: المردودية الاقتصادية وتقييم الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية: (سعيد و زينب ، 2018 ، الصفحات 59-60)

بعد تعريفنا للمردودية الاقتصادية وكيفية قياسها، يتم التطرق إلى أهمية المردودية الاقتصادية في تقييم الأداء المالي: حيث أنها من المؤشرات الهامة لتقييم الأداء المالي، فارتفاعها مؤشر على أن النشاط التشغيلي (الاستغلال) يحقق نتائج عالية من خلال الاستخدام الكفء والفعال للأصول (الاستثمارات والأصول المتداولة).

اولاً: تعريف المردودية الاقتصادية وكيفية قياسها

تعتبر المردودية الاقتصادية (العائد على الأصول) عن مدى أداء الأصول الاقتصادية للمشروع، وتعرف بأنها العلاقة بين النتيجة الاقتصادية ومجموع الأصول المستخدمة للحصول عليها، كما تعبر عن كفاءة استعمال الموارد المتاحة من طرف القائمين على المشروع أو المؤسسة خلال فترة معينة بغض النظر عن طريقة التمويل. ويمكن حسابها بطريقتين قبل الضرائب وبعد الضرائب ومن أجل ذلك نعتد على العناصر التالية:

➤ المردودية الاقتصادية Re

➤ نتيجة الإستغلال EBIT

➤ رأس المال المستثمر AE

➤ معدل الضريبة على الأرباح T

الطريقة 1: قبل الضرائب

$$Re=EBIT/AE.....Re=EBIT/D+E.....1$$

الطريقة 2: بعد الضرائب

$$Re=(EBIT/AE)*(1-T).....Re=(EBIT/(D+E))*(1-T).....2$$

ثانيا: أهمية المردودية الإقتصادية في تقييم الأداء المالي.

- ❖ تعتبر المردودية الإقتصادية من المؤشرات الهامة لتقييم الأداء المالي، فهي تقيس مساهمة الأصول الإقتصادية في تكوين نتيجة الإستغلال أي مساهمة كل وحدة نقدية مستثمرة في الأصول في تكوين نتيجة الإستغلال وهي مستقلة عن الهيكل المالي كونها تتعلق فقط بنشاط الإستغلال(الإنتاج والبيع).
- ❖ ارتفاع المردودية الإقتصادية يدل على أن النشاط التشغيلي(الاستغلال) يحقق نتائج عالية من خلال الاستخدام الكفء والفعال للأصول (الاستثمارات والأصول المتداولة).

ملاحظة: كلما كانت نتيجة الإستغلال كبيرة كانت المردودية الإقتصادية كبيرة

المطلب الثاني: المردودية المالية وتقييم الوضعية المالية للمؤسسة: (سعيد و زينب ، 2018 ، صفحة 61)

بعد التطرق لتعريف المردودية المالية وكيفية قياسها، يتم التطرق إلى أهمية ومكانة المردودية المالية في تقييم الأداء المالي. حيث أنها مؤشر هام لتقييم الأداء المالي بالنسبة للمؤسسة بشكل عام وللمساهمين بشكل خاص.

أولاً: تعريف المردودية المالية:

تعبر المردودية المالية على العائد الذي يحققه الملاك من استثمار أموالهم في مشروع معين وهي من المعلومات المالية المهمة التي يحتاجها المستثمرون، حيث أنه بناء على هذا المؤشر يقرر هؤلاء إما الإحتفاظ بإستثماراتهم فيه أو تحويله أموالهم إلى إستثمارات أخرى تحقق لهم عوائد أحسن، وتحسب المردودية المالية بطريقتين انطلاقاً من العناصر التالية:

❖ المردودية المالية (العائد على حق الملكية) R_f

❖ النتيجة الصافية R_n

❖ الأموال الخاصة E

❖ الفائدة السنوية ID

❖ حقوق الملكية D

❖ الربح السنوي الصافي NI

الطريقة 1:

$$R_f = NI/E$$

$$\longrightarrow NI = (EBIT - ID) * (1 - T)$$

الطريقة 2:

$$R_f = R_n/E$$

ثانياً: أهمية المردودية المالية في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة الإقتصادية

فالمردودية المالية تعكس العلاقة الموجودة بين نتيجة المشروع وأمواله الخاصة، وهي تقيس مدى قوته على مكافأة أصحاب رؤوس الأموال المستثمرة، أي تعني العائد الذي يتحصل عليه المساهمون لقاء وضعهم لأموالهم تحت تصرف المؤسسة وتعتبر العلاقة أعلاه ذات استعمال وتداول واسع في أوساط المحللين الماليين.

المطلب الثالث: أثر الرافعة المالية في تقييم الوضعية المالية

يتم التطرق في هذا المطلب إلى أثر الرافعة المالية في العلاقة بين المردودية المالية والاقتصادية، ودور تلك المكانية في التأثير على الأداء المالي (تحسين الأداء المالي أو تراجع الأداء المالي أو عدم التأثير)، كما أنه من الأفضل التطرق لأثر العلاقة بين الرافعة المالية

والمردودية الاقتصادية في القرارات التمويلية: حالة المردودية الاقتصادية أكبر من معدل الفائدة: يستحسن التمويل بالاستدانة، حالة حالة المردودية الاقتصادية أصغر من معدل الفائدة: يستحسن التمويل بحقوق الملكية.

اولا: العلاقة بين المردودية المالية والمردودية الاقتصادية:

نستخرج العلاقة بين المردودية الاقتصادية والمردودية المالية من العلاقات السابقة كالتالي:

لدينا:

$$RE = EBIT \setminus (E + D)$$

$$RF = NI \setminus E$$

$$NI = (EBIT - ID) * (1 - T)$$

بتعويض NI في RF نجد

$$RF = [(EBIT - ID) * (1 - T)] / E$$

$$RF = [(EBIT / ID) * (1 - T)] / E$$

$$RF = [(EBIT / E) - (ID / E)] * (1 - T)$$

بضرب البسط والمقام في E+D نجد:

$$RF = [[EBIT / (E + D)] * (E + D) / E] * (1 - T)$$

$$RF = [RE * (1 + (D / E)) - (ID / E)] * (1 - T)$$

بعد عملية النشر نجد:

$$RF=[RE+RE(D/E)-(ID/E)]*(1-T)$$

نخرج (D/E) كعامل مشترك:

$$RF=[RE+(RE-I)]*(D/E)*(1-T)$$

$$RF=[RE+(RE-I)]*(D/E)*(1-T)$$

$$RF=[RE*(1-T)]+[(RE-I)*(D/E)*(1-T)]$$

ثانياً: تحليل أثر الرافعة المالية في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة

بما أن $(RE*(1-T))$ مستقل عن الهيكل المالي كونه متعلق فقط بالأداء التشغيلي فيمكن معرفة اتجاه تغير المردودية المالية RF تبعاً لتغير نسبة الرافعة المالية انطلاقاً من إشارة $(RE-I)*(1-T)$ لأن (D/E) موجبة.

وبما أن $(1-T)$ موجبة فإن اتجاه تغير RF يتحدد بإشارة (RE-I) كما يلي:

الحالة 1: $RE>I$

أثر الرافعة المالية موجب أي أن زيادة الديون سيؤدي إلى تحسين المردودية المالية، أي أنه مادامت المردودية الإقتصادية أكبر من معدل الفائدة فمن مصلحة المؤسسة اللجوء أكثر للاستدانة

الحالة 2: $RE<I$

أثر الرافعة المالية سالب $RE-I<0$ أي أن زيادة الديون سيؤدي إلى تراجع المردودية المالية، أي أنه مادامت المردودية الإقتصادية أدنى من معدل الفائدة فليس من مصلحة المؤسسة اللجوء للاستدانة بل عليها أن تلجأ إلى التمويل بالأموال الخاصة.

الحالة 3: $RE=I$

أثر الرافعة المالية معدوم $RE-I=0$ أي أن زيادة الديون لن يؤثر على المردودية المالية، والتي تبقى ثابتة ومستقلة عن الرافعة المالية، وبالتالي لا يوجد فرق بين التمويل بالديون أو الأموال الخاصة. لأن المردودية المالية لن تتغير، وهذا ما يسمى بنقطة التعادل التمويلي.

خاتمة الفصل:

لقد سلطنا الضوء من خلال هذا الفصل على مفهوم الرافعة المالية وعلاقتها بالأداء المالي، لذلك يعبر عنه أنه استخدام أموال الغير إذ أن كلاهما له تكلفة مالية ثابتة ويجب على الشركة الإلتزام بدفعها، أي بمعنى آخر أن الرافعة المالية مرتبط بكل تمويل الشركة فكلما زاد الإعتماد على المصادر الخارجية للتمويل تزداد درجة الرافعة المالية، ويصبح الرافعة المالية فعالا إذا إستطاعت الشركة إستثمار الأموال المقترضة بمعدل يزيد عن تكلفة أموال الإقتراض، وإذا لم تنجح الشركة في ذلك فإنها ستتعرض لخطر أكبر وتحقق خسارة أكبر مما يعني فقدان ميزة استخدام الرافعة المالية. ومن خلال الدراسة تم إستنتاج أن ما يفسر أثر الرافعة المالية المراد ودية المالية بدلالة كل من المر دودية الاقتصادية وتكلفة الديون لأنها تؤثر باتجاهين متعاكسين، إذا كان بإمكانها أن ترفع من مرد ودية الأموال الخاصة بالمقارنة بالمرد ودية الاقتصادية، فإنه يمكن أن يكون لها أثر عكسي في بعض الأحيان وتخفيض من مردودية الأموال الخاصة بالمقارنة بالمرد ودية الاقتصادية .

الفصل الثاني

تحليل اثر الرافعة المالية في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة دراسة حالة
مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب 2016-2020

تمهيد:

بعد جمع البيانات اللازمة من القوائم المالية للمؤسسة التي مثلت عينة الدراسة فيما يتعلق بالرافعة المالية والأداء المالي، وبعد القيام بإجراء الإختبارات الإحصائية اللازمة، للخروج بالنتائج المناسبة، ويعرض الفصل الحالي نتائج التحليل الإحصائي حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث أقسام، يحتوى القسم الأول على نبذة عن المؤسسة محل الدراسة، أما القسم الثاني فقد قمننا من خلاله بتحليل ميزانيات المؤسسة خلال السنوات الخمس محل الدراسة (2016-2020)، وتحليل مختلف مؤشرات التوازن المالي و أثر الرافعة المالية على كل مؤشر، وأخيرا تضمن القسم الثالث اختبار فرضيات الدراسة اعتمادا على برنامج التحليل الإحصائي (SPSS V.20).

المبحث الأول: تقديم المؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب- بسكرة-

في هذا المبحث قمنا بمعرفة المؤسسة محل الدراسة وهي مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب -بسكرة- من خلال تعريفها وهيكلها التنظيمي ووحدات المؤسسة الخاصة بها وأهميتها ومختلف أهدافها.

المطلب الأول: التعريف بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب-بسكرة-

مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب هي شركة ذات مسؤولية محدودة برأس مال يقدر ب135 مليون دينار، أنشئت في إطار شراكة جزائرية إماراتية، تقع المؤسسة في منطقة النشاطات بلدية أوماش، دائرة أورلال، ولاية بسكرة، وبمحاذاتها توجد تعاونية الخضر والحبوب الجافة التي تزودها بالمواد الأولية: "القمح بالنوعية "البن والصلب"، ولقد تم إقامة المشروع بلدية أوماش لعدة اعتبارات أهمها الجبائية، حيث أن المؤسسة استفادت من الإعفاءات الضريبية المنصوص عنها في المرسوم التشريعي رقم(12-93)، كون المنطقة مصنفة ضمن المناطق الخاصة. تتربع المؤسسة على المساحة الإجمالية تقدر ب 54225م²، تمثل المساحة المغطاة 4920م² مقسمة بين وحدة الفرينة والدقيق ب2850م² ووحدة الكسكسي ب2070م².

وفي 4 جوان 2007، تم تحويل الشكل القانوني للمؤسسة من شركة ذات مسؤولية محدودة إلى شركة ذات أسهم وتم رفع رأس مالها الاجتماعي إلى 300 مليون دينار جزائري.

تحتوي المؤسسة على أربع وحدات وهي:

- وحدة إنتاج السميد والفرينة: وهي الوحدة الرئيسية حيث بدأت أشغال بناء مؤسسة المطاحن الكبرى في أكتوبر 2000، ثم شرعت المؤسسة في تجهيز وتركيب آلات ومعدات الإنتاج في منتصف 2002، لتنتقل بعدها مباشرة في الإنتاج بشكل رسمي في مارس 2003 وهي الوحدة محل الدراسة.

- وحدة الكسكسي: ونشاطها هو إنتاج الكسكسي، حيث بدأت الأشغال على مستوى هذه الوحدة في 2001، أما الانطلاقة الفعلية للإنتاج فكانت في سنة 2003.

- وحدة الاستيراد والتصدير: للمواد الغذائية ومواد تغذية الأنعام، لكنها ركزت نشاطها على الاستيراد القمح بنوعية الصلب والبن بالدرجة الأولى وتوزيعه وذلك لهدف التنازل لوحدة السميد والفرينة، ومن أجل بيعه في السوق الجزائرية.

- وحدة صوامع تخزين الحبوب: وهي قيد الانجاز وعند نهاية الأشغال ستكون الوحدة مجهزة أيضا ب: العتاد الخاص بتفريغ البواخر، الشحن، التخزين، وتحويل الحبوب، وتتواجد هذه الوحدة بميناء جن جن بجيجل، حيث يعتبر هذا المشروع أكبر مخزن للحبوب في إفريقيا عند دخوله حيز الاستغلال، ويبلغ عدد هذه الصوامع 18 صومعة بطاقة التخزين 160000طن، ومساحة مغطاة للتخزين 25000طن في المرحلة الأولى، وبرمجت توسعته في مرحلة الثانية وذلك بانجاز 09 صوامع التخزين على مساحة تقدر ب 906 هكتار مؤجرة بموجب اتفاقية بينها وبين إدارة ميناء جن جن.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب- بسكرة-

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهمية وأهداف المؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب - بسكرة -

الفرع الأول: أهمية مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب - بسكرة -

تعتبر مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب ذات أهمية اقتصادية متميزة ، كون منتجاتها أساسية، وتتوجه إلى فئات واسعة من المستهلكين ، وتقوم بتقديم مستوى عالي من الجودة تمكنها من منافسة المنتجات الأخرى وهذا راجع للتحكم في تقنيات الإنتاج المتطورة.

تبرز أهمية مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب من خلال:

- تعتبر منتجاتها أساسية وضرورية للمستهلك.

- تغطي المؤسسة جزءا كبيرا من حاجيات السوق

- توفر مناصب شغل وبالتالي تساهم في امتصاص جزء من البطالة.

- الموقع الجغرافي الاستراتيجي مما يمكنها من الاتصال بمناطق أخرى.

الفرع الثاني: أهداف مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب - بسكرة -

لكي تستطيع المؤسسة تحقيق الميزة التنافسية خاصة بما وجذب أكبر قدر ممكن من الزبائن ، سطرت مجموعة من الأهداف في الأجلين الطويل والقصير ، مع التركيز على جانب المنافسة والربح ، ومن بين هذه الأهداف نجد:

- وضع سياسة إنتاجية متطابقة مع متطلبات السوق.

- وضع سياسة تجارية قادرة على مواجهة المنافسة.

- توسيع وتطوير وحدات الإنتاج والعمل من أجل الوصول إلى التكامل الأمامي والخلفي.

- تسعى إلى اكتساب موقع الريادة في مجال نشاطها.

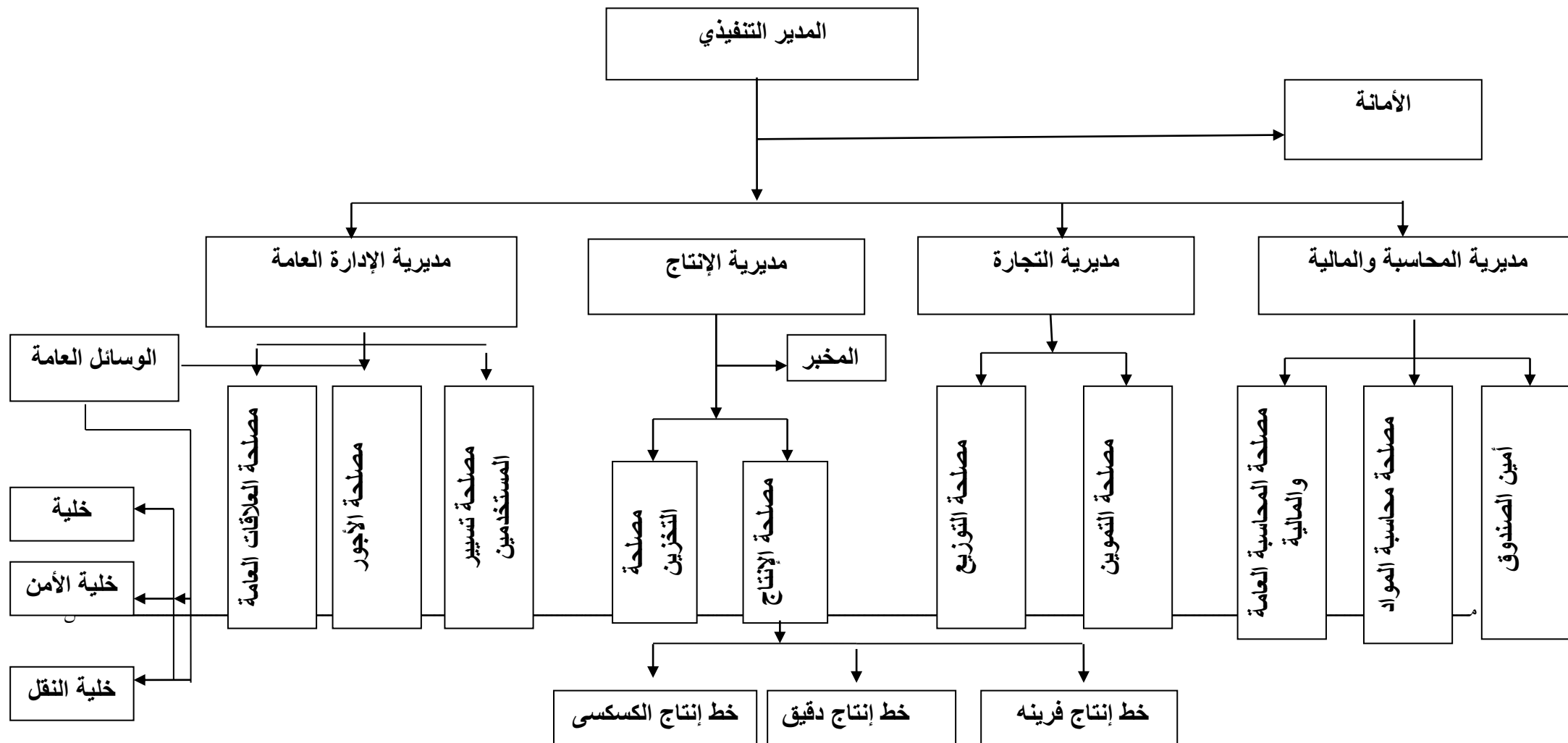
- تخفيض التكاليف الإنتاج بالاستفادة من اقتصاديات الحجم من أجل الحصول على أسعار تنافسية.

(المصدر: استنادا لوثائق المؤسسة)

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب- بسكرة -

تقسم مؤسسة المطاحن الكبرى إلى عدة مديريات ومصالح من أجل التسيير الحسن وتسهيل عمليات الرقابة، ويوضح الهيكل التنظيمي مختلف الوظائف والمستويات الإدارية والعلاقات المختلفة بين مكونات المؤسسة حسب السلم الهرمي للسلطة كما يلي:

الشكل رقم(09): الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب



تتمثل مهام هذا التنظيم فيما يلي:

1-المدير التنفيذي: مكلف بحسن تسيير المؤسسة إداريا وتقنيا، واتخاذ القرارات اللازمة في الأوقات المناسبة، كذلك العمل على التنسيق بين مختلف مصالح المؤسسة.

2-الأمانة العامة: مكلفة التسجيل البريد الصادر والوارد واستقبال العملاء والزوار واستقبال المكالمات الهاتفية وتحويلها بين مختلف المديرات والمصالح، وتبليغ المعلومات إلى مختلف المصالح.

3-مديرية الإدارة العامة: تحصر على تطبيق القوانين وضبطها وتدرج تحتها المصالح التالية:

أ- مصلحة الوسائل العامة: تعمل على تموين مستلزمات المؤسسة المختلفة (وسائل النقل، عتاد والمعدات... الخ)، وتقوم بالمهام التالية:

- **الصيانة:** تعمل على صيانة الآلات ووسائل النقل وجميع التجهيزات الخاصة بالمؤسسة، من خلال: الصيانة الميكانيكية، الصيانة الكهربائية.

- **خلية الأمن:** مهامها الحرص على أمن المؤسسة، وتقوم بتسجيل دخول وخروج الشاحنات وحمولتها فارغة ومعبأة لضمان مطابقة كمية الحمولة مع كمية المدونة في وصل المواد.

- **خلية النقل:** تحصر على تأمين واستقبال الطلاب الخاصة بالشراء وإيصال العينات الممنوحة للزبائن ونقل عمال المؤسسة.

ب- مصلحة تسيير المستخدمين: هذه مصلحة مختصة بتسيير شؤون العمال من بداية العمل إلى نهاية العقد وتوظيف وتصنيف العمال حسب الخبرة، ومراقبة العمال.

ج- مصلحة الأجور: تقوم بإعداد الأجور، وإعداد التصريحات الخاصة بالضمان الاجتماعي.

د- مصلحة العلاقات العامة: تقوم بجميع الأعمال الإدارية الخارجية للمؤسسة مثل: صندوق الضمان الاجتماعي، مركز السجل التجاري... الخ.

4- مديرية المحاسبة العامة والمالية: تقوم بمراقبة كل العمليات الحسابية والمالية للمؤسسة، وتساهم في تطبيق وإنشاء البرنامج التجاري وتتفرع عنها المصالح التالية:

أ- مصلحة المحاسبة العامة والمالية:

- التقييد المحاسبي وإعداد القوائم المالية (الميزانية العمومية، جدول حسابات النتائج).

- تحليل وتقييم الانحرافات.

- مراقبة فواتير الشراء وتحرير الصكوك من أجل تسديد ديون الموردين.

- تأمين ومراقبة تنفيذ مجموع عمليات الخزينة.

ب- **مصلحة محاسبة المواد:** تتكفل بالمتابعة اليومية لتحركات المواد (دخول وخروج) ، وإنشاء كشف المبيعات وجدول الشراء والبيع وإعداد التقارير الشهرية للنشاط.

ج- **أمين الصندوق:** يقوم بتسديد مصاريف وأعباء المؤسسة وكذا تسديد أجور العمال وقبض المداخل النقدية للمؤسسة.

5- مديرية التجارة: تضم مصلحة التأمين والتوزيع:

- **مصلحة التأمين والتوزيع:** تقوم هذه المصلحة بمهام عدة حيث تبدأ مهامها من مصلحة التجارة التي ترسل المعلومات اللازمة والخاصة للزبائن ، كما تقوم بإرسال وصلات البيع إلى مصلحة التجارة للقيام بالعمليات الحسابية ، ومن مهامها كذلك إعداد التقرير اليومي والذي توضح فيه خروج البضاعة ، ثم إرساله إلى مدير الإنتاج ، كما لهذه المصلحة علاقة بمصلحة التعبئة والتغليف ، حيث تصدر إليهم الأمر بإرسال البضائع بعد تعبئتها ، ومن بين الوصلات المستعملة في هذه المصلحة نجد:

- **وصل الدفع:** وثيقة تثبت إيداع المبلغ ، تسلم من عند أمين الصندوق.

- **وصل التسديد:** وثيقة تثبت قيمة المبلغ التسديد ، تسلم من قبل مصلحة التجارة.

- **وصل الاستلام:** وثيقة تثبت عملية استلام البضاعة.

- **وصل الخروج:** وثيقة تسمح بخروج البضاعة من المؤسسة.

- **كشف العملاء:** وهي وثيقة تملأ للزبائن الدائمين فقط ، تثبت فيها كمية البضاعة المأخوذة وكم دفعوا نقدا.

6- **مديرية الإنتاج:** تشرف على الإنتاج من حيث الجودة والمراقبة الوزن الحقيقي للمنتجات كما تقوم ب: تعريف سياسة المنتج ، تحديد أهداف المؤسسة والعمل على تقليص وقت التسليم وكلفة الإنتاج ، المشاركة في تحديد خصائص المادة الأولية والمنتج النهائي.

ويدرج تحت مديرية الإنتاج المصالح التالية: مصلحة الإنتاج ، مصلحة التخزين ، المخبر.

- **المخبر:** يعمل المخبر على مراقبة المواد الأولية (القمح بنوعية) وكذا المنتج النهائي ، وتحديد الخصائص التحليلية لمتابعة مدى استقرار النوعية ، ولدى للمخبر مطحنة صغيرة تجريبية تتضمن اختبار عينات القمح المقترحة من قبل الموردين من أجل تحديد مواصفات النوعية للمنتج النهائي وهذا لغرض:

- إمكانية المزج بين مختلف المواد الأولية .

- إمكانية التخزين.

- **مصلحة التخزين:** تتمثل مهامها في تخزين المنتجات نصف المصنعة، والمنتجات النهائية في الصوامع والأماكن المخصصة.

- **مصلحة الإنتاج:** تعمل على حسن سير العملية الإنتاجية من ناحية الجودة ومراقبة نوعية المنتج ، وتقوم باستقبال المواد الأولية ، استقبال الأكياس ، تخزين وتصريف المنتج ، وزن القمح المصنفي لمعرفة وزن الفضلات المصفاة... الخ.

- تشكيلة منتجات المؤسسة:

لقد دخلت المؤسسة بتشكيلة واسعة من المنتجات ، تظم كل واحدة منها عدة أصناف تختلف باختلاف أحجامها ، لكي تستجيب لشريحة واسعة من العملاء ، ويوضح من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(2)

تشكيلة منتجات الدقيق والفرينة

المنتج	النوع	سعة الكيس
الفرينة	عادية (الخبز)	50/25 كغ
	ممتازة	50/25/10/05/02/01 كغ
المنجاة	خشن	25 كغ
	عادي	25 كغ
	ممتازة	25/10/05 كغ
	سمولات	25 كغ
	المنجاة	100/40 كغ

المصدر: (من إعداد الطالبتين اعتماد على وثائق مصلحة الإنتاج)

- المنجاة تعتبر منتج ثانوي ينتج عن مخلفات إنتاج الدقيق والفرينة ، ويوجد هذا المنتج إلى مربي الحيوانات أساسا ويعتبر كعلف أساسي لتغديتها ، وعمليا لا تتحكم المؤسسة في كمية إنتاج هذه المادة كونها ترتبط بإنتاج الدقيق والفرينة.

المبحث الثاني: المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وتقييم الأداء المالي للمؤسسة للفترة 2016-2020

تقوم المؤسسة في نهاية كل فترة بإعداد القوائم المالية، وذلك بغرض إيصال المعلومات المالية إلى المهتمين بالوضعية المالية للمؤسسة والنتائج التي حققتها خلال الفترة (مساهمين، عمال، بنوك، مقرضين، مسيرين،..)، حيث تم الاعتماد على الميزانية وجدول حسابات النتائج لسنوات 2016، 2017، 2018، 2019، 2020 وهذا لتقييم الوضعية المالية للمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة.

المطلب الأول: عرض وتحليل القوائم المالية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة

تعتبر القوائم المالية بمثابة المرآة العاكسة لأي مؤسسة فمن خلالها يتمكن كل الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة من معرفة مركزها المالي وتقييم وضعيتها المالية، وسنحاول من خلال هذا المطلب عرض أهم القوائم المالية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة.

الفرع الأول: عرض وتحليل ميزانيات المؤسسة للفترة 2016-2020

أولاً: الأصول

الوحدة: دج

الجدول رقم(03): أصول المؤسسة للفترة من 2016-2020

2020	2019	2018	2017	2016	الأصول
					الأصول المثبتة (غير الجارية)
00,0	00,0	00,0	00,0	00,0	فارق الشراء (goodwill ou)
					<u>التبittات العينية</u>
74715080,00	74715080,00	74715080,00	74715080,00	74715080,00	الأراضي
215073975,98	226327897,58	237581819,18	248608540,78	259824062,38	البناءات
36780235,60	39947966,12	45970990,33	49354712,65	46394543,21	التبittات العينية الأخرى
128000000,00	128000000,00	128000000,00	128000000,00	128000000,00	التبittات الجارية إنجازها
					<u>التبittات المالية</u>
00	00	00	00	00	السندات الموضوعه موضع المعادلة - المؤسسات المشاركة
00	00	00	00	00	المساهمات الأخرى و الحسابات الدائنة الملحقه
00	00	00	00	00	السندات الأخرى المثبتة

الفصل الثاني: تحليل اثر الرافعة المالية في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب 2016-2020

352195542,0 7	351291278,0 7	351223156,4 2	354858115,6 6	33370883,88	القروض و الأصول المالية الأخرى غير الجارية
380402,58	380402,58	380402,58	380402,58	380402,58	الضرائب المؤجلة على الأصول
00	00	00	00	00	حسابات الإرتباط
807145236,2 4	82066224,36	837871448,5 1	855916851,6 8	843054972,0 6	مجموع الأصول غير الجارية
					الأصول الجارية
00	00	00	00	00	المخزونات و المنتجات قيد الصنع
					الحسابات الدائنة - الإستخدامات المماثلة
94719889,03	116846180,6 4	106003018,5 1	9308913,76	86012336,32	الريائن
16391278,98	15615447,46	15034031,39	14703295,24	11169190,09	المدينون الآخرون
212008076,4 4	235439540,4	229769033,5 7	188918291,9 0	167318841,4 5	الضرائب
					الأصول الأخرى الجارية
					الموجودات و ما يماثلها
39961801,55	36538795,69	30314781,91	55306916,47	28746923,75	توظيفات و أصول مالية جارية
3228123,84	18848717,06	359154,16	548211,55	13709366,77	أموال الخزينة
366309169,8 4	423288681,2 8	384714019,5 4	357502728,9 0	306956658,3 8	مجموع الأصول الجارية
1173454406, 08	1243951305, 64	1222585468, 06	1213419580, 58	1150011630, 43	المجموع العام للأصول

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات المالية للمؤسسة

ثانيا: الخصوم

الجدول رقم(04) خصوم المؤسسة للفترة من 2016-2020 الوحدة: دج

2020	2019	2018	2017	2016	خصوم
					رؤوس الأموال الخاصة
300000000,00	300000000,00	300000000,00	300000000,00	300000000,00	رأس المال الصادر(أو حساب المستغل)
00,0	00,0	00,0	00,0	00,0	رأس المال غير المطلوب
00,0	00,0	00,0	00,0	00,0	العلاوات و الاحتياطات (الاحتياطات المدججة)
0,00	00,0	00,0	00,0	00,0	فارق إعادة التقييم

الفصل الثاني: تحليل اثر الرافعة المالية في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب 2016-2020

0.00	00.0	00.0	00.0	00.0	00.0	فارق المعادلة
-34404042,58	13785754,67	2394142,11	23591699,26	-67013139,86		النتيجة الصافية (النتيجة الصافية حصة المجموع)
162224207,70	148438453,02	124497010,91	100905311,65	167918451,51		حقوق الملكية
264940427,62	268365908,22	269511368,68	238149376,74	231036259,78		COMPTES DE LIAISON
0.00	00.0	00.0	00.0	00.0		حصة الشركة المدمجة
0.00	00.0	00.0	00.0	00.0		حصة ذوي الأقلية
692760592,74	730590115,92	717949821,70	662646387,65	631941571,43		I المجموع
						الخصوم غير الجارية
116734072,53	143033787,94	169398446,58	192868561,90	167160713,82		القروض و الديون المالية
1608683,20	1608683,20	1608683,20	1608683,20	1608683,20		الضرائب (المؤجلة و المرصود لها)
0.00	00.0	00.0	00.0	00.0		الديون الأخرى غير الجارية
2662233,18	2689948,11	2889011,08	0.00	00,0		المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا
121004988,91	147332419,25	173896140,86	194477245,10	168769397,02		II مجموع الخصوم غير الجارية
						الخصوم الجارية
297008743,89	273896936,18	268126124,26	293924650,50	326904701,53		الموردون و الحسابات الملحقه
5419446,90	269100,90	1957910,61	2517548,68	2690468,88		الضرائب
23244222,97	33018319,58	29489231,60	20095960,50	19705491,57		الديون الأخرى
34016410,67	54871413,82	31166239,02	39757787,77	00		خزينة الخصوم
359688824,42	366028770,47	330739505,50	356295947,83	349300661,98		III مجموع الخصوم الجارية
1173454406,08	1234951305,6	1222585468,06	1213419580,58	1150011630,43		المجموع العام للخصوم

المصدر: اعداد الطالبتين بالإعتماد على البيانات المالية للمؤسسة

ثالثا: الميزانيات المالية المختصرة للفترة من 2016 الى 2020

بالاعتماد على المعلومات المالية المدرجة في الميزانيات السابقة، سوف يتم اعداد الميزانيات المختصرة للفترة من 2013 الى

2016 على النحو التالي:

الجدول رقم(05): الميزانية المالية المختصرة لسنة 2016

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
800710968,5	الأموال الدائمة:	843054972,06	الأصول الثابتة
631941571,43	الأموال الخاصة	306956658,38	الأصول المتداولة:
168769397,02	ديون طويلة الأجل	00	قيم الاستغلال
349300661,98	ديون قصيرة الأجل	00	قيم غير جاهزة
		13709366,77	قيم جاهزة
1150011630,43	المجموع	1150011630,43	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتماذا على البيانات المالية للمؤسسة.

الجدول رقم(06): الميزانية المالية المختصرة لسنة 2017

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
826418816,5	الأموال الدائمة:	855916851,68	الأصول الثابتة
631941571,43	الأموال الخاصة	357502728,90	الأصول المتداولة:
194477245,10	ديون طويلة الأجل	00	قيم الاستغلال
356295947,83	ديون قصيرة الأجل	00	قيم غير جاهزة
		548211,55	قيم جاهزة
1213419580,58	المجموع	1213419580,58	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتماذا على البيانات المالية للمؤسسة

الجدول رقم(07): الميزانية المالية المختصرة لسنة 2018

المبلغ	الخصوم	المبلغ	الأصول
891845962,6	الأموال الدائمة:	837871448,51	الأصول الثابتة
717949821,70	الأموال الخاصة	384714019,54	الأصول المتداولة:
173896140,86	ديون طويلة الأجل	00	قيم الاستغلال
330739505,50	ديون قصيرة الأجل	00	قيم غير جاهزة
		359154,16	قيم جاهزة
1222585468,06	المجموع	1222585468,06	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على البيانات المالية للمؤسسة.

الجدول رقم(08): الميزانية المالية المختصرة لسنة 2019

المبلغ	الخصوم	المبلغ	الأصول
877922535,2	الأموال الدائمة:	82066224,36	الأصول الثابتة
730590115,92	الأموال الخاصة	423288681,28	الأصول المتداولة:
147332419,25	ديون طويلة الأجل	00	قيم الاستغلال
366028770,47	ديون قصيرة الأجل	00	قيم غير جاهزة
		18848717,06	قيم جاهزة
1234951305,6	المجموع	1234951305,6	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على البيانات المالية للمؤسسة.

الجدول رقم(09): الميزانية المالية المختصرة لسنة 2020

الأصول	المبلغ	الخصوم	المبلغ
الأصول الثابتة	807145236,24	الأموال الدائمة:	813765581,7
الأصول المتداولة:	366309169,84	الأموال الخاصة	692760592,74
قيم الاستغلال	00	ديون طويلة الأجل	121004988,91
قيم غير جاهزة	1171126282	ديون قصيرة الأجل	359688824,42
قيم جاهزة	3228123,84		
المجموع	1173454406,08	المجموع	1173454406,08

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتقادا على البيانات المالية للمؤسسة.

رابعاً: تحليل ميزانيات المؤسسة

1- الأصول

من خلال الجدول رقم (04) للميزانية المالية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة (جانب الأصول)، نلاحظ أن أصول المؤسسة شهدت نوعاً ما ارتفاعاً من سنة 2016 إلى 2017 وذلك بمقدار 5,5% وهذا راجع إلى زيادة الأصول الثابتة، ثم شهدت أصول المؤسسة انخفاضاً من سنة 2017 إلى 2018 بـ 0,75% مقارنة مع سنة 2016 وهذا راجع إلى الانخفاض الطفيف في الأصول الثابتة، كما عرفت أصول المؤسسة من سنة 2018 إلى 2019 ارتفاعاً آخر يقدر يقدر بـ 1,01% مقارنة مع سنة 2017 وهذا راجع إلى زيادة الأصول الثابتة، أما من سنة 2019 إلى 2020 فقد شهدت ارتفاعاً كبيراً بـ 5,24% بسبب الزيادة في الأصول الثابتة.

2- الخصوم

بالاعتماد على الجدول رقم (05) لجانب الخصوم لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة للفترة المدروسة (2016-2020)، نلاحظ أن الخصوم من سنة 2016 إلى 2017 ارتفعت بمقدار 5,51% مقارنة مع سنة 2016 وهذا راجع إلى زيادة الديون طويلة الأجل، أما من سنة 2017 إلى 2018 فقد انخفضت الخصوم بمقدار 0,75% مقارنة مع سنة 2017 وهذا راجع إلى انخفاض الديون، أما من سنة 2018 إلى 2019 فقد ارتفعت الخصوم بمقدار 1,01% مقارنة مع سنة 2018 وهذا راجع إلى زيادة الديون طويلة الأجل، أما من سنة 2019 إلى 2020 فقد شهدت كذلك ارتفاعاً كبيراً بـ 0,04% بسبب زيادة قيمة الديون طويلة الأجل.

الفرع الثاني: عرض وتحليل جدول حسابات النتائج

الوحدة: دج

الجدول رقم (10): جدول حسابات نتائج المؤسسة للفترة من 2016-2020

2020	2019	2018	2017	2016	
752473883,22	776288962,30	884055293,54	845357335,93	871576974,85	المبيعات و المنتجات الملحقة
41765041,85	21703953,27	46527777,71	19824033,37	20001905,57	تغيرات المخزونات و المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع
00,00	00,00	00,00	00,00	00,00	الإنتاج المثبت
00,00	00,00	00,00	00,00	00,00	إعانات الإستغلال
794238925,07	797992915,57	930583071,25	865181369,30	891578880,42	1- إنتاج السنة المالية
-678528318,05	-667050155,56	-769804008,86	-726691945,31	-749998770,05	المشتريات المستهلكة
-23775418,81	-21980696,87	-32531891,69	-28091821,05	-59545925,06	الخدمات الخارجية و الإستهلاكات الأخرى
-702303736,86	-689030852,43	-802335900,54	-754783766,36	-809544695,10	2- استهلاك السنة المالية
91935188,22	108962063,14	128247170,70	110397602,94	82034185,31	3- القيمة المضافة للإستغلال (2-1)
-66106311,09	-60925345,89	-68150234,51	-64785834,06	-70757348,91	أعباء المستخدمين
-5350040,10	-3638299,78	-3344791,04	-3702682,25	-4276023,74	الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة
20478837,03	44398417,46	56752145,15	41909086,63	7000812,66	4- إجمالي فائض الإستغلال
410291,82	4428185,02	162154,94	16390736,26	157588,59	المنتجات العملية الأخرى
-2093,29	-384051,42	-1237542,55	51035,31	-6247026,24	الأعباء العملية الأخرى
-112324303,71	-113653180,56	-112257561,20	-115359197,48	-113674459,82	المخصصات للاهتلاكات و المؤونات و خسارة القيمة
94362892,66	95684987,52	97777287,06	97293139,64	6089529,47	استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات
2925624,51	30474358,02	41196483,41	40284800,36	-52273555,34	5- النتيجة العملية
00,00	00,00	00,00	00,00	00,00	المنتجات المالية
-37321667,09	-16672603,35	-17255041,30	-16693101,10	-14739584,53	الأعباء المالية
-37321667,09	-16672603,35	-17255041,30	-16693101,10	-14739584,53	6- النتيجة المالية
-34396042,58	13801754,67	23941442,11	23591699,26	-67013139,86	7 - النتيجة العادية قبل الضرائب (6+5)
-8000,00	-16000,00	00,00	00,00	00,00	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية

0000	00,00	00,00	00,00	00,00	الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية
889012109,55	898106088,11	1028522513,26	97886525,19	952225998,48	مجموع منتجات الأنشطة العادية
-923416152,13	-884320333,4	-1004581071,14	-955273545,93	-1019239138,34	مجموع أعباء الأنشطة العادية
-34404042,58	13785754,67	23941442,11	23591699,26	-67013139,86	8 - النتيجة الصافية للأنشطة العادية
00,00	00,00	00,00	00,00	00,00	عناصر غير عادية (منتجات) (يجب تبيانها)
00,00	00,00	00,00	00,00	00,00	عناصر غير عادية (أعباء) (يجب تبيانها)
00,00	00,00	00,00	00,00	00,00	9- النتيجة غير العادية
-34404042,58	13785754,67	23941442,11	23591699,26	-67013139,86	10- صافي نتيجة السنة المالية

المصدر: إعداد الطالبين بالإعتماد على البيانات المالية للمؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن رقم أعمال المؤسسة عرف انخفاضا من سنة 2016 إلى 2017 بنسبة 3%، ثم عرف ارتفاعا من سنة 2017 إلى 2018 بنسبة 4,577%، بعد ذلك انخفض بنسبة 12,18% من سنة 2018 إلى 2019، ثم يليها كذلك انخفاض بنسبة تقدر بـ 3,06% سنة 2020، وسنحاول تحليل جدول حسابات النتائج للمؤسسة خلال الفترة المدروسة كما يلي:

(1) كما نلاحظ أن إنتاج السنة المالية عرف انخفاضا من سنة 2016 إلى 2017 بنسبة 2,96% وهذا راجع لانخفاض في رقم الأعمال وإعانات الاستغلال، أما من سنة 2017 إلى 2018 فقد شهدت ارتفاعا بنسبة 7,55% وهذا راجع إلى زيادة رقم الأعمال سنة 2018 مقارنة بسنة 2017، ثم يليها من سنة 2018 إلى 2019 انخفاض بنسبة 14,24% وهذا راجع إلى انخفاض في رقم الأعمال؛ أما من سنة 2019 إلى سنة 2020 فقد عرفت كذلك انخفاضا بنسبة 0,47% وهذا راجع لانخفاض في رقم الأعمال.

(2) كما نلاحظ أن استهلاك السنة المالية من 2016 إلى 2017 قد انخفض بنسبة 6,76% وهذا راجع إلى انخفاض المشتريات المستهلكة، أما من سنة 2017 إلى 2018 فقد شهدت ارتفاع بنسبة 6,30% وهذا راجع إلى زيادة المشتريات المستهلكة، أما من سنة 2018 إلى 2019 فقد شهد استهلاك السنة المالية تراجعاً بنسبة 14,12% وهذا راجع إلى ارتفاع المشتريات

المستهلكة والخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى. وأما من سنة 2019 إلى 2020 فقد عرف استهلاك السنة المالية زيادة بنسبة % 1,92 بسبب زيادة المشتريات المستهلكة.

(3) نلاحظ أن القيمة المضافة للاستغلال من سنة 2016 إلى 2017 شهدت ارتفاعا بنسبة %34,57 وهذا راجع إلى زيادة إنتاج السنة المالية، أما من سنة 2017 إلى 2018 فقد شهدت ارتفاع طفيف بنسبة %16,16 وهذا بسبب زيادة إنتاج السنة المالية، أما من سنة 2018 إلى 2019 فقد انخفضت بنسبة % 15,03 وهذا راجع إلى تراجع إنتاج السنة المالية؛ وأخيرا من السنة 2019 إلى 2020 فقد عرفت انخفاضا بنسبة % 15,62 بسبب تراجع انتاج السنة المالية.

(4) نلاحظ أن إجمالي فائض الاستغلال من سنة 2016 إلى 2017 قد شهد ارتفاعا بنسبة %63,498 وهذا راجع إلى زيادة في القيمة المضافة للاستغلال و انخفاض أعباء المستخدمين، أما من سنة 2017 إلى 2018 كذلك شهد ارتفاعا بنسبة %35,41 وهذا بسبب زيادة في القيمة المضافة للاستغلال، أما من سنة 2018 إلى 2019 فقد شهد تراجعا بنسبة % 21,76 وهذا بسبب تراجع في القيمة المضافة للاستغلال وزيادة أعباء المستخدمين؛ أما من السنة 2019 إلى 2020 فقد شهدت تراجعا كبيرا بنسبة %53,87 والذي يرجع إلى تراجع القيمة المضافة للاستغلال وزيادة أعباء المستخدمين.

(5) أما النتيجة العمليانية فقد شهدت من سنة 2016 إلى 2017 انخفاضا بنسبة %177,06 وهذا راجع إلى انخفاض إجمالي فائض الاستغلال، أما من سنة 2017 إلى 2018 شهدت ارتفاع بنسبة %2,26 وهذا راجع إلى انخفاض الأعباء العمليانية الأخرى وزيادة استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات، أما من سنة 2018 إلى 2019 فقد شهدت تراجعا بنسبة % 26.02 وهذا راجع إلى انخفاض إجمالي فائض الاستغلال؛ أما من سنة 2019 إلى 2020 فقد شهدت تراجعا كبيرا بنسبة %90,39 الأمر الذي يرجع إلى انخفاض إجمالي فائض الاستغلال.

(6) أما النتيجة المالية شهدت من سنة 2016 إلى 2017 زيادة بنسبة %13,25، أما من سنة 2017 إلى 2018 فقد شهدت زيادة بنسبة %3,366 وهذا لارتفاع قيمة المنتوجات المالية سنة 2018، أما من سنة 2018 إلى 2019 فقد شهدت انخفاض بنسبة %3,375 وهذا راجع إلى التراجع الكبير للمنتوجات المالية؛ أما من السنة 2019 إلى 2020 فقد عرفت ارتفاعا بنسبة %123,85 ما يرجع إلى زيادة المنتوجات المالية.

(7) نلاحظ أن النتيجة العادية قبل الضرائب شهدت من سنة 2016 إلى 2017 انخفاض بنسبة %135,20 وهذا راجع إلى انخفاض النتيجة العمليانية، أما من سنة 2017 إلى 2018 شهدت ارتفاع بنسبة %1,482 وهذا راجع إلى زيادة النتيجة العمليانية والنتيجة المالية، أما من سنة 2018 إلى 2019 شهدت تراجعا بنسبة %42,35 وهذا راجع إلى

انخفاض النتيجة العملياتية؛ أما من السنة 2019 إلى 2020 فقد عرفت كذلك انخفاضا بنسبة %349,21 بسبب انخفاض النتيجة العملياتية.

(8) نلاحظ كذلك أن صافي نتيجة السنة المالية شهدت انخفاضا من سنة 2016 إلى 2017 بنسبة %135,20 وهذا راجع إلى انخفاض النتيجة العادية قبل الضرائب، كما شهدت ارتفاع من سنة 2017 إلى 2018 بنسبة %1,48 وتراجعت من سنة 2018 إلى 2019 بنسبة %42,41 وهذا راجع إلى انخفاض النتيجة العملياتية قبل الضرائب. وكذلك انخفضت من السنة 2019 إلى 2020 بنسبة %349,56 بسبب انخفاض النتيجة العملياتية قبل الضرائب.

الفرع الثالث: عرض وتحليل التغير في الرافعة المالية

استنادا للمعلومات الاضافية المقدمة من طرف محاسب المؤسسة فإن نسبة التغير في الرافعة المالية كانت كما يلي:

الجدول رقم (11): جدول نسب التغير في الرافعة المالية المؤسسة للفترة من 2016-2020 الوحدة: دج

النسب	العلاقة	2016	2017	2018	2019	2020
نسبة التغير في الرافعة المالية	الديون المالية/حقوق الملكية	0.084	0.0290	0.0300	0.0620	0.0410

المصدر: إعداد الطالبتين بالإعتماد على البيانات المالية للمؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول والشكل البياني أن الرافعة المالية من سنة 2016 إلى 2017 شهدت ارتفاعا بنسبة %0.84 وهذا بسبب الارتفاع في اللجوء إلى القروض الطويلة والقصيرة الأجل، أما ما بين 2017 و 2018 فشهدت أكبر نسبة انخفاض قدرت بـ %0.0290 وهذا بسبب انخفاض الإقتراض، أما نسبة التراجع ما بين 2018 و 2019 فقدت بـ %0.0300 وهذا بسبب في التراجع في نسب الإقتراض من الغير، أما من سنة 2019 إلى 2020 فشهدت ارتفاعا طفيفا قدر بـ %0.0620 بسبب اللجوء إلى القروض الطويلة والقصيرة الأجل.

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة

يوجد هناك عدة مؤشرات لقياس وتقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة الاقتصادية كما تطرقنا له في

الجانب النظري، والتي من أهمها

الجدول رقم(12): جدول مؤشرات رأس مال العامل المؤسسة للفترة من 2016-2020 الوحدة: دج

المقياس	العلاقة	2016	2017	2018	2019	2020
رأس مال العامل	أموال دائمة - أصول ثابتة	34567788,99	233467789,44	123456787,06	455434667,33	6620345,46
رأس مال العامل الخاص	الأموال الخاصة -الأصول الثابتة	76543290,60	976543212,33	- 11465778 ; 09	9875533224,77	- 114384643,5
رأس المال العامل الإجمالي	مجموع الأصول المتداولة	76542223,08	876543223,66	566473839,90	6742256788,11	366309169,84
رأس المال الأجنبي	مجموع الديون	87653321,88	98765445 ; 88	988765433,99	9876545342,13	113455689,11
احتياج رأس مال العمل	(ق استغلال+ق غ ج)-(د ق أ - سلفات م)	87542123,90	987765477,99	987654477,11	8765434556,09	88766554,80
الخزينة	رأس مال العامل - احتياج رأس مال العامل	98765326,7,9	765543345,07	245678709,12	- 765437754,07	765434657,66

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات المالية للمؤسسة

من خلال الجدول اعلاه و التمثيل البياني نلاحظ أن:

(1) نلاحظ أن رأس المال العامل الصافي موجب للسنوات 2016، 2017، 2018، 2019، 2020 وقيمته جد معتبرة

وهو ما يؤكد أن المؤسسة تملك هامش أمان، كذلك يدل على أن المؤسسة تمول أصولها الثابتة انه عن طريق مواردها الدائمة

- وبالتالي حققت هامش أمان لسنة 2016 بقيمة 34567788,99 دج وواصل الارتفاع خلال سنوات 2017، 2018، 2019، على التوالي بالقيم التالية: 233467789,44 دج، 123456787,06 دج، 455434667,33 دج. ثم شهد رأس المال العامل انخفاض بسنة 2020 وهذا راجع إلى زيادة الأصول الثابتة.
- (2) نلاحظ أن رأس المال العامل الخاص للسنوات 2016، 2017، 2019 موجب بقيمة 76543290,60 دج، 976543212,33 دج، 9875533224,77 دج، على التوالي ما يعني أن المؤسسة تستطيع تمويل أصولها الثابتة بأموالها الخاصة ولا تعتمد على الموارد الخارجية، أما سنتي 2018، 2020 نلاحظ انه سالب بقيمة 11465778.09 دج، 114384643,5 دج على التوالي ما يعني أن المؤسسة غير قادرة على تمويل أصولها الثابتة بمواردها الخاصة حيث وجب عليها الاعتماد على الموارد الخارجية وهذا نتيجة لزيادة الأصول الثابتة مقارنة مع الأموال الخاصة.
- (3) نلاحظ أن رأس المال العامل الإجمالي للسنوات من 2016، 2017، 2020 ارتفع وهذا بسبب ارتفاع المخزونات و أموال الخزينة، أما سنتي 2018 و 2019 فقد انخفض وهذا بسبب انخفاض قيمة الزبائن، المدينون الآخرون وأصول مالية جارية.
- (4) نلاحظ أن رأس المال الأجنبي شهد ارتفاعا مستمرا من سنة 2016 إلى 2020 وهذا بسبب زيادة المستمرة والكبيرة للديون طويلة الأجل (الناجمة عن الزيادة في الأصول الثابتة) وكذلك بسبب الارتفاع الطفيف في الديون قصيرة الأجل.
- (5) نلاحظ ان احتياج راس المال العامل للسنتين 2013، 2014 موجب بقيمة 63426499.43 دج، 61064133 دج على التوالي وهذا يعني وجود احتياج وهذا بسبب انخفاض قيمة الموارد مقارنة بالاحتياجات وهذا بسبب ارتفاع قيمة المخزونات وقيمة العملاء بسبب التأخر في تحصيل الحقوق.
- (6) كما نلاحظ أن خزينة المؤسسة موجبة على مدار سنوات الدراسة وهو مؤشر جيد بالنسبة للمؤسسة، ماعدا سنة 2018 فقد كانت سالبة بسبب تراكم الديون.

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية للمؤسسة

يوجد هناك عدة مؤشرات لقياس وتقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية للمؤسسة الاقتصادية كما تطرقنا لها في الجانب النظري، والتي من أهمها:

الفرع الأول: نسب الربحية

نقوم بحساب نسب ربحية من اجل معرفة مدى تأثير الرافعة المالية في ربحية المؤسسة وزيادة أموال المساهمين أو ربحية كل دينار من أصول أو مردودية كل وحدة نقدية من رقم الأعمال، وسيتم حساب نسب الربحية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(13): جدول نسب الربحية للسنوات 2016-2020 الوحدة دج

النسب	العلاقة	2016	2017	2018	2019	2020
نسبة ربحية أموال خاصة	نتيجة صافية /الأموال الخاصة	1,50%	4,40%	5,14%	4,15%	3,3%
نسبة ربحية الأصول	النتيجة الإجمالية /مجموع الأصول	2,10%	6,70%	3,12%	3,10%	5,6%
نسبة ربحية النشاط	النتيجة الإجمالية /رقم الأعمال السنوي	3.4%	2,10%	2,11%	2,30%	%3,11

المصدر: إعداد الطالبين بالاعتماد على البيانات المالية للمؤسسة

من خلال الجدول السابق، يمكن تحليل نسب الربحية على النحو التالي:

- نلاحظ أن كل نسبة من الرافعة المالية من سنة 2016 إلى 2020 حققت نسبة من الربح الصافي وزيادة في الأموال الخاصة بنسب قدرها 1.50%، 4.40%، 5.14%، 4.15%، 3.3% على التوالي حيث شهدت سنتي 2020 انخفاض وهذا بسبب تراكم الديون وزيادة نسبة المخاطر.
- كما نلاحظ أن ربحية كل وحدة نقدية واحدة من الأصول من سنة 2016 إلى 2020 حققت نسبة من النتيجة الإجمالية تقدر ب 2.10%، 6.7%، 3.12%، 3.10%، 5.6% على التوالي حيث عرفت السنوات 2016 و 2018 و 2019 انخفاض مقارنة بسنتي 2017 و 2020 وهذا بسبب انخفاض النتيجة الإجمالية وارتفاع الأصول.
- كما نلاحظ أن ربحية كل وحدة نقدية من رقم الأعمال من سنة 2016 إلى 2020 حققت نسبة من النتيجة الإجمالية تقدر ب 3,4%، 2,10%، 2,11%، 2,30%، 3,11% على التوالي حيث عرفت السنوات 2017 و 2018 و 2019 انخفاضا بسبب انخفاض النتيجة الإجمالية ورقم الأعمال مقارنة بسنتي 2016 و 2020 المرتفعتين بسبب ارتفاع رقم الأعمال.

الفرع الثاني: نسب السيولة

نقوم بحساب نسب سيولة من اجل معرفة مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها، وسيتم حساب نسب سيولة مؤسسة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(14): جدول نسب السيولة للسنوات 2016-2020 الوحدة دج

النسب	العلاقة	2016	2017	2018	2019	2020
نسبة السيولة العامة	الاصول المتداولة/د ق ا	100,05%	120,40	%143.10	%101.47	%88.63
نسبة السيولة المختصرة	(الحقوق+الخزينة)/د ق ا	%131.31	130,23	%132.89	%91.82	%75.43
نسبة السيولة الجاهزة	القيم الجاهزة/د ق ا	%29.55	28,19	%35.28	%55.18	%56.12

المصدر: اعداد الطالبين بالاعتماد على المعلومات المالية للمؤسسة

من خلال الجدول السابق يمكن تحليل نسب السيولة على النحو التالي:

أولاً: نسبة السيولة العامة

نلاحظ أن السيولة العامة للسنوات 2016، 2017، 2018، 2019 كبيرة هذا يعني وجود فائض من الأصول المتداولة بعد تغطية الديون قصيرة الأجل وهذا جيد بالنسبة للمؤسسة، أما سنة 2020 نلاحظ أن النسبة انخفضت وهذا يعني ان المؤسسة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل خلال 2020، وهذا من الممكن ان يوقعها في عجز مالي وهي وضعية غير جيدة بالنسبة للمؤسسة.

ثانياً: نسبة السيولة المختصرة

نلاحظ أن نسبة السيولة المختصرة للسنوات 2016، 2017، 2018، كبيرة من وهي نسبة مقبولة، حيث تستطيع المؤسسة الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل دون اللجوء إلى المخزونات لأنه اقل عناصر الأصول المتداولة سيولة وسرعة للتحويل إلى نقدية، أما سنتي 2019، 2020، فنلاحظ انخفاض نسبة السيولة المختصرة الى 91%، 75% اي ان المؤسسة لا تستطيع الوفاء بالتزاماتها كلياً بالاعتماد على الحقوق والقيم الجاهزة فقط ولكنها نسبة مقبولة نوعاً ما إلا أنها تؤثر على المؤسسة.

ثالثا: نسبة السيولة الجاهزة

إن هذه النسبة تعد مهمة جدا لقياس سيولة المؤسسة، لأنها تعتمد على القيم الجاهزة المتوفرة لدى المؤسسة للوفاء بالتزامات مدينيها، وتتراوح القيمة النموذجية بين 0.2 و0.6 ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة السيولة الجاهزة للمؤسسة خلال السنوات الأربعة تقدر بين 0.29 و0.56 وهي نسبة مقبولة وتقع داخل مجال القيم النموذجية وهذا ما يعني قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها قصيرة الأجل.

الفرع الثالث: نسب النشاط

الجدول رقم (15): جدول نسب نشاط المؤسسة للفترة من 2016-2020

النسب	العلاقة	2016	2017	2018	2019	2020
معدل دوران إجمالي الأصول	رقم الأعمال الإجمالي /مجم الأصول	0.63	0.53	0.5	0.68	0,59
معددا دوران الاصول الثابتة	رقم الأعمال الإجمالي /الأصول الثابتة	1.42	1.16	0.78	0.91	0,83
معدل دوران الأصول المتداولة	رقم الأعمال الإجمالي /الأصول المتداولة	1.14	0.99	1.45	2.63	2,50
نسبة دوران المخزون	تكلفة المخزون / متوسط المخزون	%17.26	%14.47	%13.09	%16.42	14,30
نسبة دوران الزبائن	رقم الاعمال السنوي/(الزبائن+اوراق القبض)	%7.73	%7.60	%15.89	%13.69	12,50
نسبة دوران الموردين	مشتريات السنوية/(موردون +اوراق القبض)	%64.37	%30.17	%8.14	%38.80	24,70

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على البيانات المالية للمؤسسة

من خلال الجدول السابق يمكن تحليل نسب النشاط على النحو التالي:

- يقدر معدل دوران إجمالي الأصول للمؤسسة من سنة 2016 الى 2019 ب 0.36، 0.53، 0.5، 0.68 هذا يعني أن كل نسبة تحققها الرافعة المالية في المؤسسة تولد من 0.5 إلى 0.68 دينار، هذا يدل أن المؤسسة لا تعمل بمستوى مقبول من طاقتها الإنتاجي، وقد تراجععت إلى 0.59 وهذا ما يعني أن المؤسسة يمكنها زيادة حجم المبيعات دون زيادة في أصولها.
- يقدر معدل دوران الأصول الثابتة من سنة 2016 إلى 2020 ب 1.42، 1.16، 0.78، 0.91، 0.83 هذا يعني أن كل نسبة من الرافعة المالية في الأصول الثابتة يولد من 0.78 إلى 1.42 دينار جزائري، حيث كانت المؤسسة تحقق عائدا مقبولا على أصولها الثابتة، لينخفض هذا العائد سنت 2020 بسبب زيادة الأصول الثابتة.
- نلاحظ أن كل الاستدانة تساهم في رفع الأصول المتداولة وتحقيق ربح قدره 1.14 دينار جزائري، كما نلاحظ انه انخفض سنة 2017 بسبب ارتفاع الأصول المتداولة وانخفاض رقم الأعمال، ليعود للارتفاع من جديد في السنوات 2018، 2019، 2020، بسبب انخفاض الأصول المتداولة وارتفاع رقم الأعمال.
- نلاحظ أن نسب دوران المخزون انخفضت سنة 2017، 2018 وهذا بسبب انخفاض الاستهلاك، فيما شهدت سنتي 2019، 2020 ارتفاع وهذا راجع إلى زيادة استهلاك السنة المالية.
- أما فيما يخص نسبة دوران الزبائن و نسبة دوران الموردين، يبين هذان المعدلان كفاءة سياسة البيع والشراء بالنسبة للمؤسسة، حيث نلاحظ ان مدة التحصيل من طرف العملاء انخفضت من 46 يوم الى 20 يوم اي ان المؤسسة تقوم بتحصيل حقوقها في اقرب وقت، اما فترت التسديد فتراوحت من 6 ايام الى 10 ايام فنلاحظ ان نسبة التسديد مرتفعة جدا مقارنة بفترة التحصيل، وهذا راجع الى ضغوط من طرف المورد (تعاونية الحبوب الجافة) حيث يجب على المؤسسة تسديد فواتيرها في أسرع وقت، أما فترة التحصيل فهي مرتبطة بكسب الزبائن.

الفرع الرابع: نسب التمويل

تبين هذه النسبة مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة والأصول الثابتة بصفة خاصة، وسنحاول حساب أهم النسب من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (16): جدول نسب التمويل المؤسسة للفترة من 2016-2020

النسب	العلاقة	2016	2017	2018	2019	2020
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة /الأصول الثابتة	94,97%	100.88%	106.97%	106.44%	%100.82
نسبة التمويل الذاتي	الأموال الخاصة /الأصول الثابتة	74,95%	85.82%	89.02%	85.68%	%85.82
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة /مج الديون	121,97%	144.11%	143.2%	142.27%	%78.90
نسبة التمويل الخارجي	مج الديون /مج الخصوم	45,04%	40.96%	41.56%	41.72%	%74.81

المصدر: إعداد الطالبين بالاعتماد على البيانات المالية للمؤسسة

من خلال الجدول السابق يمكن تحليل نسب التمويل على النحو التالي:

- نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم من سنة 2016 إلى 2017 أقل من 100% هذا يعني أن المؤسسة لا تمول أصولها الثابتة بالأموال الدائمة فقط بل تلجأ للديون قصيرة الأجل كمصدر للتمويل، أما في سنة 2018 ارتفعت هذه النسبة لتصل لحدود 106,97% ما يعني أن المؤسسة تستطيع تمويل أصولها الثابتة بالأموال الدائمة دون اللجوء إلى الديون قصيرة الأجل كمصدر للتمويل، وواصلت الارتفاع في السنوات الأخيرة حتى سنة 2020.
- نلاحظ أن نسبة التمويل الذاتي خلال سنتي 2016 و 2017 أكبر من 100% هذا يعني أن المؤسسة تستطيع تمويل الأصول الثابتة بأموالها الخاصة دون اللجوء إلى الديون، أما في سنتي 2017 و 2018 نلاحظ أن نسبة التمويل الذاتي أقل من 100% وهذا يعني أن المؤسسة لا تستطيع تمويل أصولها الثابتة بالأموال الخاصة وهذا بسبب زيادة الأصول الثابتة خلال السنوات الأخيرة و عليها اللجوء إلى الديون كمصدر للتمويل.
- نلاحظ أن نسبة الاستقلالية المالية خلال سنوات الدراسة أكبر من 100% وهذا يعني أن المؤسسة مستقلة ماليا وتستطيع الوفاء بديونها.
- نلاحظ أن نسبة التمويل الخارجي تراوحت ما بين 42% و 49% وهي نسبة تبين مدى اعتماد المؤسسة على المصادر الخارجية في تمويل أصولها، وهذا يعني أن المؤسسة تستطيع الوفاء بديونها في أجال استحقاقها.

المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

لتحقيق أغراض الدراسة والإجابة على صحة أو رفض فرضياتها، سيتم من خلال هذا المبحث استخدام مجموعة من الأساليب

الإحصائية V.20 (SPSS V.20) Statistical package for the social sciences

ومن اجل اختبار فرضيات الدراسة قمنا باستخدام نماذج الانحدار البسيط لدراسة العلاقة بين الرافعة المالية ومؤشرات تقييم الأداء

المالي، فنماذج الانحدار تجيبنا على سؤالين:

- هل توجد علاقة بين المتغيرين؟

- ما هي قوة هذه العلاقة؟

ومن ثم تحديد نتائج العلاقة بين الرافعة المالية و مؤشرات تقييم الأداء المالي، وإعطاء نتائج فيما يتعلق

باختبار فرضيات هذه الدراسة.

المطلب الأول: اختبار الفرضية الأولى

تنص الفرضية الأولى على أنه بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرافعة المالية ومؤشرات التوازن المالي، وللإجابة على هذه

الفرضية لابد من دراسة العلاقة بين الرافعة المالية ومؤشرات التوازن المالي، وذلك من خلال معادلة الانحدار البسيط وأيضاً ندعم

ذلك بالشكل البياني الذي يصف بيانياً نوع العلاقة وقوتها.

جدول رقم(17): العلاقة بين الرافعة المالية ومؤشرات التوازن المالي

المعلومات المقدرة						
المعامل	الثابت	Sig.	درجة حرية المقام	درجة حرية البسط	F	معامل التحديد
1.496-	1315070132	0.458	4	1	0.722	0.194

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS V.20

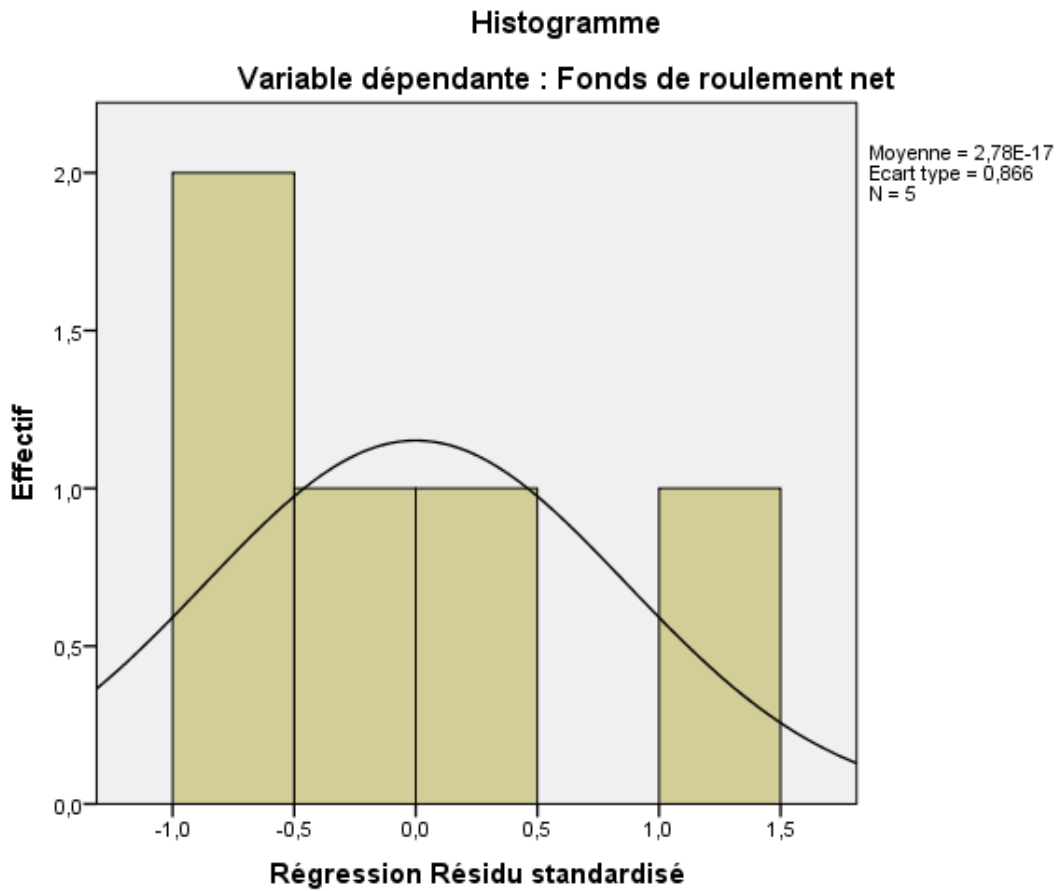
من خلال نتائج اختبار فيشر يتبين لنا عدم معنوية معاملات النموذج حيث نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة معامل

التحديد 19.4% والتي تعبر عن علاقة الرافعة المالية بمؤشرات التوازن المالي، وما يؤكد هذه النتيجة هي قيمة F والتي بلغت

7.22 التي تعبر عن ضعف العلاقة بين المتغيرين، حيث كانت درجة المعلمية (Sig) لهذه العلاقة 0.458 وهي أكبر من

مستوى الدلالة المعتمد (0.05) وهذا ما يوضح انه لا توجد علاقة بين المتغيرين أي أن الرافعة المالية لا تؤثر على مؤشرات التوازن المالي تأثير ذات دلالة إحصائية، ومنه نؤكد عدم صحة الفرضية الأولى والتي تنص على انه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرافعة المالية ومؤشرات التوازن المالي، والشكل الموالي يوضح نتائج الفرضية:

الشكل رقم(10): التمثيل البياني للرافعة المالية ومؤشرات التوازن المالي



المصدر: مخرجات SPSS V.20 V.20

نتيجة اختبار الفرضية:

من خلال اختبار فيشر للفرضية الأولى تبين انه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرافعة المالية ومؤشرات التوازن المالي عند مستوى دلالة (=0.05)، السبب في هذه النتيجة يعود إلى أن بعض إدارات الشركات قد تتوجه إلى زيادة درجة الرافعة المالية من أجل سد عجز السيولة.

المطلب الثاني: اختبار الفرضية الثانية

تنص الفرضية الثانية على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرافعة المالية و نسب الربحية، وللإجابة على هذه الفرضية لابد من دراسة العلاقة بين الرافعة المالية ونسب الربحية، وذلك من خلال معادلة الانحدار البسيط وأيضاً ندعم ذلك بالشكل البياني الذي يصف بيانياً نوع العلاقة وقوتها.

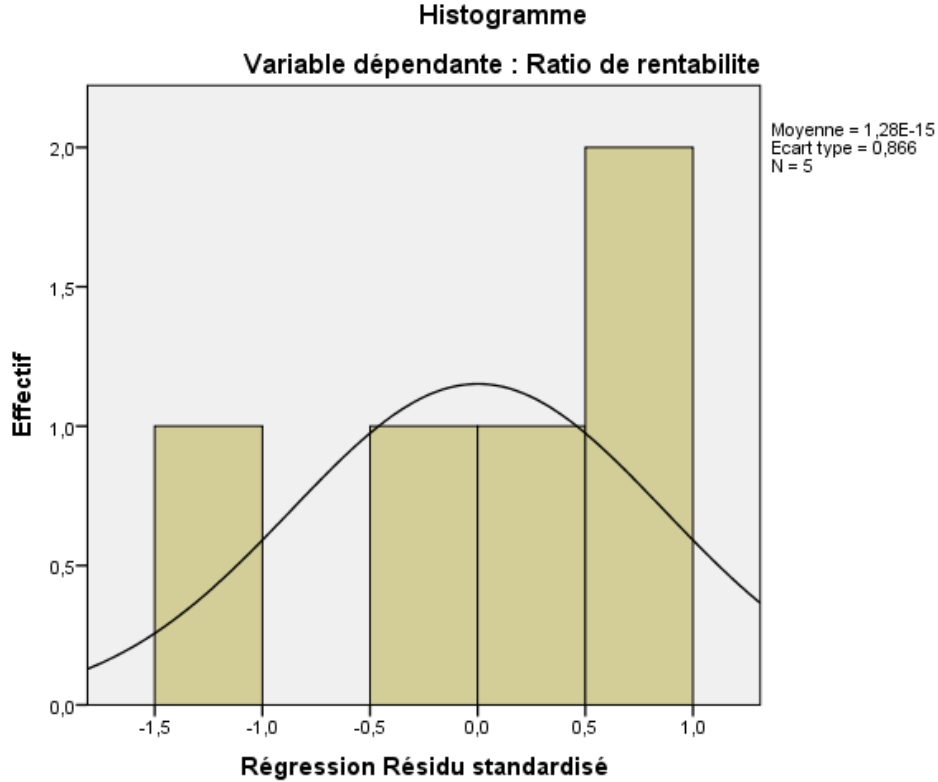
جدول رقم(18): العلاقة بين الرافعة المالية ونسب الربحية

المعلومات المقدرة						
المعامل	الثابت	Sig.	درجة حرية المقام	درجة حرية البسط	F	معامل التحديد
29.804-	4.942	0.047	4	1	10.698	0.781

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS V.20

من خلال نتائج اختبار فيشر يتبين لنا معنوية معاملات النموذج حيث نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة معامل التحديد 78.1% وهي نسبة مرتفعة وتعبر عن مدى تأثير الرافعة المالية على نسب الربحية، وما يؤكد هذه النتيجة هي قيمة F والتي بلغت 10.698، حيث كانت درجة المعلمية (Sig) لهذه العلاقة 0.047 وهي اقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) وهذا ما يوضح انه توجد علاقة بين المتغيرين أي أن الرافعة المالية تؤثر على نسب الربحية تأثيراً ذات دلالة إحصائية ولكن بعلاقة عكسية، ومنه نأكد صحة الفرضية الأولى والتي تنص على انه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرافعة المالية ونسب الربحية، والشكل الموالي يوضح نتائج الفرضية.

الشكل رقم (11): التمثيل البياني للرافعة المالية ونسب الربحية



المصدر: مخرجات SPSS V.20 V.20

من خلال الشكل يتضح وجود هذه العلاقة من خلال معادلة الانحدار الخطي البسيط التالية:

$$Y = -29.804.X + 4.942$$

وتوضح هذه المعادلة ان نسبة التغير في الرافعة المالية كلما تغيرت بوحدة واحدة، فان هذا التغير يؤثر عكسا على نسب الربحية بقيمة -29.804 وحدة، ويعود سبب هذه النتيجة كون ان المؤسسة تلجأ بذلك إلى الإستدانة من أجل تمويل أصولها، وهي بذلك ترفع من نسبة مخاطرة المؤسسة. وبالتالي هي تؤثر على هامش الأمان ما يؤدي إلى تراجع أرباح المؤسسة.

نتيجة اختبار الفرضية الثانية:

من خلال اختبار فيشر للفرضية الثانية تبين انه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرافعة المالية ونسب الربحية عند مستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$ ، ويعود ذلك الى استناد المؤسسة على تمويل أصولها من خلال القروض او ديون مما انعكس على زيادة نسبة المخاطرة في المؤسسة، وبالتالي سينعكس هذا على هامش امان المؤسسة وارباحتها.

المطلب الثالث: اختبار الفرضية الثالثة

تنص الفرضية الثالثة على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرافعة المالية ونسب السيولة، وللإجابة على هذه الفرضية لابد من دراسة العلاقة بين الرافعة المالية ونسب السيولة، وذلك من خلال معادلة الانحدار البسيط وأيضاً ندعم ذلك بالتمثيل البياني الذي يصف بيانياً نوع العلاقة وقوتها.

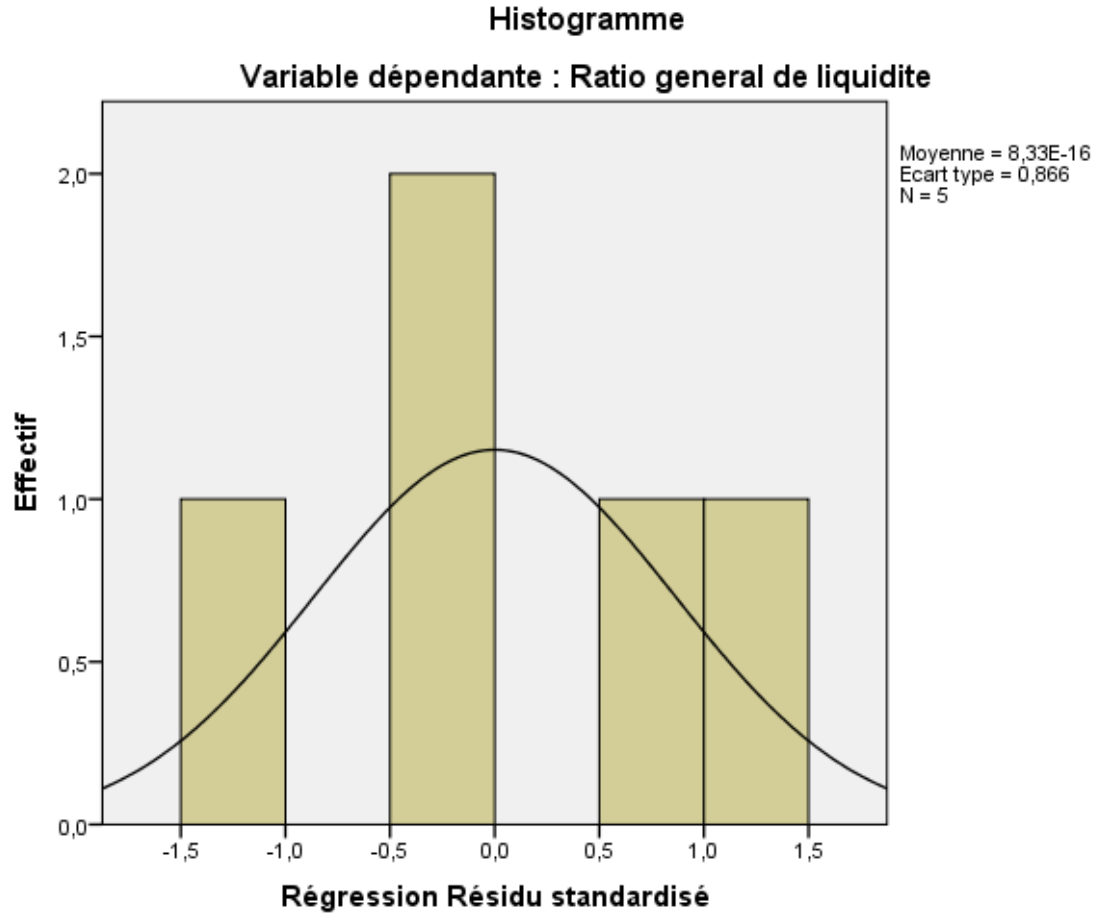
جدول رقم(19): العلاقة بين الرافعة المالية ونسب السيولة

المعلومات المقدرة						
المعامل	الثابت	Sig.	درجة حرية المقام	درجة حرية البسط	F	معامل التحديد
-852.988	121.277	0.051	4	1	9.906	0.768

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS V.20

من خلال نتائج اختبار فيشر يتبين لنا عدم معنوية معاملات النموذج حيث نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة معامل التحديد 76.8% وهي نسبة لا تعبر عن مدى تأثير الرافعة المالية على نسب السيولة، وما يؤكد هذه النتيجة هي قيمة F والتي بلغت 9.906، حيث كانت درجة المعلمية (Sig) لهذه العلاقة 0.051 وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) وهذا ما يوضح انه لا توجد علاقة بين المتغيرين أي أن الرافعة المالية لا تؤثر على نسب السيولة تأثير ذات دلالة إحصائية، ومنه نأكد عدم صحة الفرضية الأولى والتي تنص على انه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرافعة المالية ومؤشرات التوازن المالي، والشكل الموالي يوضح نتائج الفرضية.

الشكل رقم(20): التمثيل البياني للرافعة المالية ونسب السيولة



المصدر: مخرجات SPSS V.20 V.20

نتيجة اختبار الفرضية:

من خلال اختبار فيشر للفرضية الثالثة تبين انه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرافعة المالية ونسب السيولة عند مستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$ ، لأنها تقيس مدى قدرة المؤسسة على سداد إلتزاماتها التجارية عندما يحدد ميعاد إستحقاقها أي أن الأصول تتحول إلى النقدية و تستخدم هذه الأخيرة في سداد إلتزاماتها.

المطلب الرابع: اختبار الفرضية الرابعة

تنص الفرضية الرابعة على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرافعة المالية ونسب النشاط، وللإجابة على هذه الفرضية لابد من دراسة العلاقة بين الرافعة المالية ونسب النشاط، وذلك من خلال معادلة الانحدار البسيط وأيضا ندعم ذلك بشكل الانتشار الذي يصف بيانيا نوع العلاقة وقوتها.

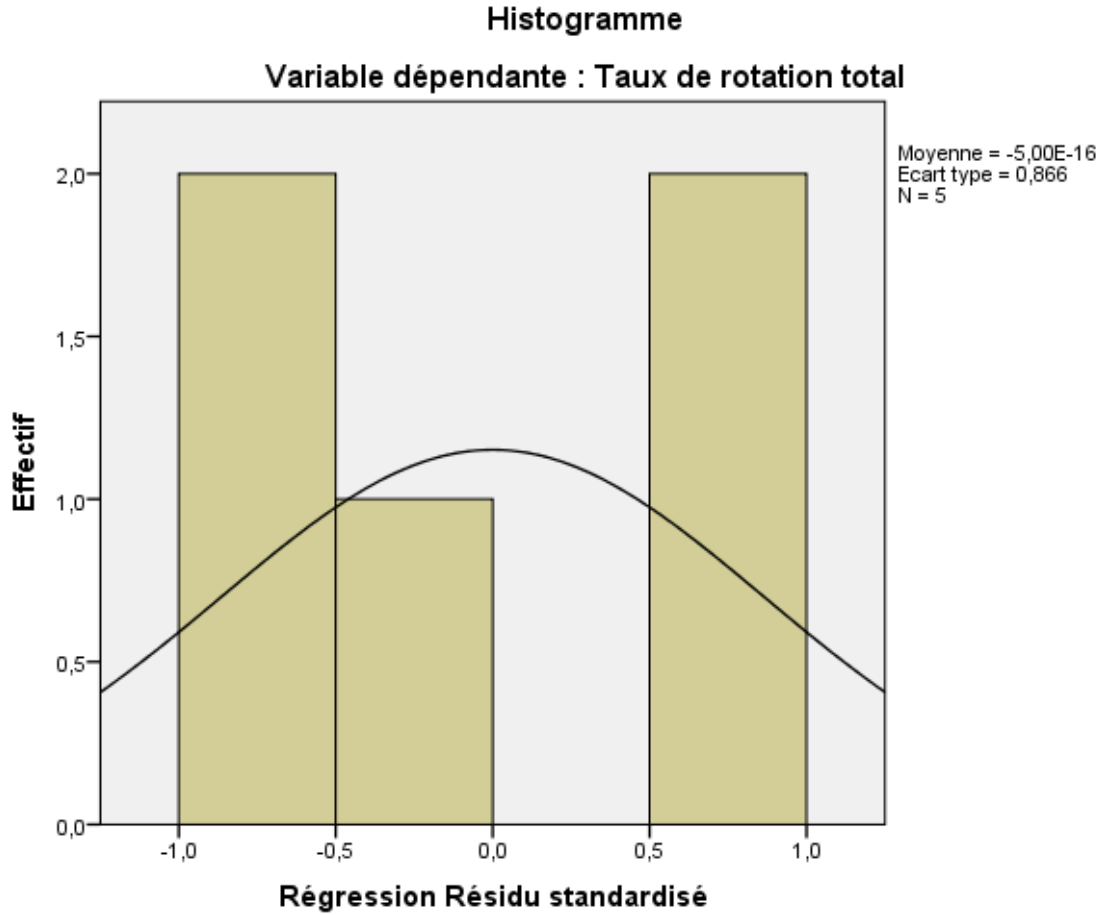
جدول رقم(21): العلاقة بين الرافعة المالية ونسب النشاط

المعلومات المقدرة						
المعامل	الثابت	Sig.	درجة حرية المقام	درجة حرية البسط	F	معامل التحديد
3.331	0.494	0.284	4	1	1.968	0.361

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS V.20 v.20

من خلال نتائج اختبار فيشر يتبين لنا عدم معنوية معاملات النموذج حيث نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة معامل التحديد 36.1% وهي نسبة ضعيفة وتعبر عن مدى تأثير الرافعة المالية على نسب النشاط ، وما يؤكد هذه النتيجة هي قيمة F والتي بلغت 1.968، حيث كانت درجة المعلمية (Sig) لهذه العلاقة 0.284 وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) وهذا ما يوضح انه لا توجد علاقة بين المتغيرين أي أن الرافعة المالية لا يؤثر على نسب النشاط تأثيرا ذو دلالة إحصائية، ومنه نأكد عدم صحة الفرضية والتي تنص على انه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرافعة المالية و نسب النشاط، والشكل الموالي يوضح نتائج الفرضية.

الشكل رقم(13): التمثيل البياني للرافعة المالية ونسب النشاط



المصدر: مخرجات SPSS V.20 V.20

نتيجة اختبار الفرضية الرابعة:

من خلال اختبار فيشر للفرضية الرابعة تبين انه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرافعة المالية ونسب النشاط عند مستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$ ، كونها أداة لقياس فعالية إدارة المؤسسة في إستغلال مواردها و إدارة موجوداتها، حيث تحدد مقدار مساهمة كل عنصر مستثمر ضمن أصول المؤسسة في تحقيق رقم أعمالها.

المطلب الخامس: اختبار الفرضية الخامسة

تنص الفرضية الخامسة على أنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرافعة المالية ونسب التمويل، وللإجابة على هذه الفرضية لابد من دراسة العلاقة بين الرافعة المالية ونسب التمويل، وذلك من خلال معادلة الانحدار البسيط وأيضاً ندعم ذلك بشكل الأعمدة البيانية الذي يصف بيانياً نوع العلاقة وقوتها.

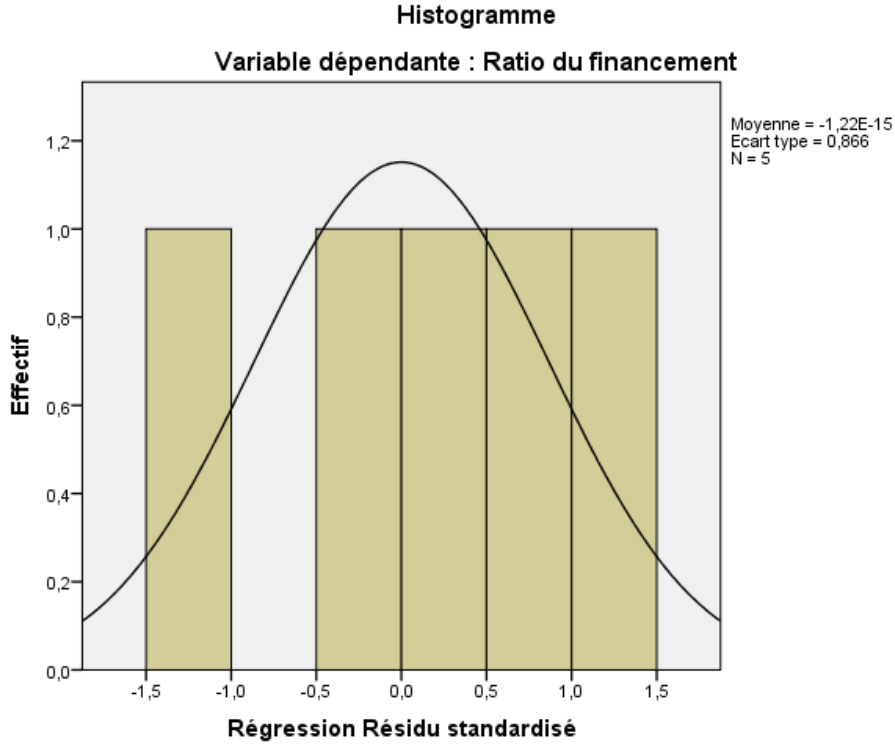
جدول رقم(22): العلاقة بين الرافعة المالية ونسب التمويل

المعلومات المقدرة						
المعامل	الثابت	Sig.	درجة حرية المقام	درجة حرية البسط	F	معامل التحديد
-120.747	96.236	0.342	4	1	1.270	0.297

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS V.20

من خلال نتائج اختبار فيشر يتبين لنا عدم معنوية معاملات النموذج حيث نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة معامل التحديد 29.7% وهي نسبة ضعيفة جداً ولا تعبر عن مدى تأثير الرافعة المالية على نسب التمويل، وما يؤكد هذه النتيجة هي قيمة F والتي بلغت 1.27، حيث كانت درجة المعلمية (Sig) لهذه العلاقة 0.342 وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) وهذا ما يوضح انه لا توجد علاقة بين المتغيرين أي أن الرافعة المالية لا يؤثر على مؤشرات التوازن المالي تأثير ذات دلالة إحصائية، ومنه نؤكد عدم صحة الفرضية الأولى والتي تنص على انه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرافعة المالية ونسب التمويل، والشكل الموالي يوضح نتائج الفرضية.

الشكل رقم(14): التمثيل البياني للرافعة المالية ونسب التمويل



المصدر: مخرجات SPSS V.20 V.20

نتيجة اختبار الفرضية الخامسة:

من خلال اختبار فيشر للفرضية الخامسة تبين انه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرافعة المالية ونسب السيولة عند مستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$ ، فهي تقوم بتحليل الكتل المالية الموجودة في الميزانية وقياس مدى مساهمة الأموال بمختلف أنواعها في التمويل.

خلاصة الفصل:

تعتبر مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب -بسكرة- من بين اهم المؤسسات التي تنشط على التراب الوطني وقد اخترناها للقيام بالدراسة الحالية محاولة لتقييم أثر الرافعة المالية من خلال السنوات الخمس من سنة 2016 حتى سنة 2020 ومعرفة تأثيرها على الوضعية المالية للمؤسسة، حيث حاولنا ربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي، وقد اعتمدنا هنا من خلال حساب الرافعة المالية، وتقييم الأداء المالي من خلال حساب نسب مؤشرات التوازن المالي، ومحاولة ربط المتغيرين ومعرفة العلاقة بينهما باستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS V.20)، في كشف صحة الفرضيات من عدمها.

حيث تبين أنه من خلال تحليل نتائج الفرضيات توصلنا إلى النتائج التالية:

- يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرافعة المالية و مؤشرات التوازن المالي،
- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرافعة المالية و نسب الربحية،
- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرافعة المالية و نسب السيولة،
- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرافعة المالية و نسب النشاط،
- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرافعة المالية و نسب التمويل.

خاتمة

الخاتمة

يسعى هذا البحث إلى معالجة موضوع أثر الرافعة المالية على الوضعية المالية في مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة، وبحكم أنه لمعرفة الوضعية المالية اعتمدنا في دراستنا على تقييم الأداء المالي من خلال مؤشرات التوازن المالي لقياس علاقتها بالرافعة المالية، من أجل مساعدة المؤسسة في اتخاذ بعض القرارات الهامة، فحاولنا مناقشته الإجابة على الإشكالية الرئيسية للدراسة التي تمحورت حول ما هو تأثير الرافعة المالية في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية المطاحن الكبرى للجنوب؟ من خلال الفصلين النظري والتطبيقي

وعليه ركزت دراستنا على الرافعة المالية والتي تمثل أهم مصدر للتمويل الخارجي للمؤسسة في حال عدم كفاية مصادر التمويل الداخلية لإستمرار نشاط المؤسسة، فمن خلال دراستنا وتحليلنا لإشكالية بحثنا، قمنا في الجانب النظري للتطرق إلى ماهية تقييم الأداء المالي والرافعة المالية، أما في الجانب التطبيقي فقمنا بدراسة ميدانية على مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة خلال الفترة (2016-2020)، لتتوصل في النهاية إلى جملة من النتائج التي من خلالها يمكن تأكيد صحة أو خطأ الفرضيات التي تم وضعها من قبل، ومن ثم الإجابة على الإشكالية الرئيسية للموضوع.

نتائج اختبار الفرضيات:

من خلال نتائج الدراسة الإحصائية يمكن إثبات أو نفي الفرضيات التي تم اقتراحها كحلول مبدئية في المقدمة كمايلي:

الفرضية الأولى: تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرافعة المالية ومؤشرات التوازن المالي، وقد أثبت عدم صحتها، لأن المؤسسة لجأت إلى الاستدانة من أجل تمويل أصولها الثابتة.

الفرضية الثانية: تنص على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرافعة المالية و نسب الربحية، وهذا صحيح حيث أظهر التحليل الاحصائي وجود علاقة عكسية بين الرافعة المالية و نسب الربحية، لأنه كلما لجأت المؤسسة في تمويل أصولها من خلال القروض أكثر كلما زادت في نسبة المخاطرة وانخفاض هامش الأمان وذلك الأمر الذي سيؤثر على ربحية المؤسسة.

الفرضية الثالثة: تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرافعة المالية و نسب السيولة، إلا أنه قد أثبت عدم صحة هذه الفرضية، فالمؤسسة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها بسبب تراكم الديون التي تقع على عاتقها.

الفرضية الرابعة: تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرافعة المالية و نسب النشاط، وكذلك أثبت عدم صحة هذه الفرضية، لأن نسب النشاط تقيس مختلف معدلات دوران المخزون، الموردون، العملاء.

الفرضية الخامسة: تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرافعة المالية و نسب التمويل، من خلال ما تحصلنا عليه من نتائج فقد أثبت عدم صحة هذه الفرضية، لأن المؤسسة لم تعتمد على أموالها الخاصة فقط في تمويل أصولها بل لجأت للديون الطويلة وقصيرة الأجل.

اقتراحات الدراسة:

من خلال النتائج السابقة قمنا باقتراح التوصيات التالية:

- تحسين كفاءة العمال بالمؤسسة؛
- على المؤسسة الاستغلال الأمثل والكفؤ لمواردها المتاحة وبأكثر فعالية؛
- على المؤسسة تمويل استثماراتها بالأموال الدائمة فقط دون اللجوء إلى الديون قصيرة الأجل.

آفاق البحث:

من خلال تطرقنا لدراسة الموضوع نقترح بعض المواضيع البحثية في المستقبل على النحو التالي:

- دور القرارات الاستثمارية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.
- انعكاسات القرارات المالية على مؤشرات تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية.
- مدى استعمال أساليب المحاسبة الإدارية في تقييم القرارات الاستثمارية بالمؤسسة الاقتصادية.



فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
	البسمة
	شكر وعرهان
	اهداء
	اهداء
	الملخص
	فهرس الأشكال
	فهرس الجداول
أ - هـ	مقدمة
	الفصل الأول: الاطار النظري للرافعة المالية وتقييم الأداء المالي
07	تمهيد
08	المبحث الأول: ماهية الأداء
08	المطلب الأول: مفهوم الاداء
09	المطلب الثاني: مكونات الأداء
09	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الأداء
12	المطلب الرابع: أبعاد الأداء
12	المبحث الثاني: ماهية الأداء المالي
12	المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي
13	المطلب الثاني: أهمية الأداء المالي
14	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الأداء المالي
16	المطلب الرابع: معايير الأداء المالي
17	المطلب الخامس: مكونات الأداء المالي
18	المبحث الثالث: ماهية تقييم الأداء المالي
18	المطلب الأول: تعريف تقييم الأداء المالي
19	المطلب الثاني: أهمية تقييم الأداء المالي
20	المطلب الثالث: خطوات تقييم الأداء المالي

فهرس المحتويات

20	المطلب الرابع: مؤشرات تقييم الأداء المالي
37	المبحث الرابع: ماهية الرافعة المالية
37	المطلب الأول: تعريف الرافعة المالية وكيفية قياسها
38	المطلب الثاني: أهمية الرافعة المالية
39	المطلب الثالث: أشكال الرافعة المالية
40	المطلب الرابع: مبداء، مزايا وعيوب الرافعة المالية
41	المبحث الخامس: دور الرافعة المالية في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية
41	المطلب 1: المردودية الاقتصادية وتقييم الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية
42	المطلب الثاني: المردودية المالية وتقييم الوضعية المالية للمؤسسة
43	المطلب الثالث: أثر الرافعة المالية في تقييم الوضعية المالية
47	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: تحليل اثر الرافعة المالية في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب
49	تمهيد
50	المبحث الأول: لمحة عامة حول مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب - بسكرة -
50	المطلب الأول: التعريف بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة
51	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمطاحن الكبرى للجنوب بسكرة
56	المبحث الثاني: المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية و تقييم الأداء المالي للمؤسسة للفترة 2016-2020
56	المطلب الأول: عرض وتحليل القوائم المالية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة
	المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة
67	المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات النسب المالية للمؤسسة
73	المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة
73	المطلب الأول: اختبار الفرضية الأولى
75	المطلب الثاني: اختبار الفرضية الثانية
77	المطلب الثالث: اختبار الفرضية الثالثة

فهرس المحتويات

79	المطلب الرابع: اختبار الفرضية الرابعة
81	المطلب الخامس: اختبار الفرضية الخامسة
83	خلاصة الفصل
86-85	الخاتمة
90-88	فهرس المحتويات
95-92	قائمة المراجع
113-97	الملاحق



قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1- المقالات والمجلات

- الياس خضير الحمدوني، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية المجلد4، العدد 2012، 8،
الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث العدد 7، الجزائر 2009،
سعيد رحيم زينب خلدون، دراسة تحليلية لمدى صلاحية نظرية الرفع المالي في المشروعات الاقتصادية
الاسلامية التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات المجلد3 العدد 4، 2018
دادن عبد الغني، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث العدد4، جامعة
قاصدي مرباح، ورقلة، 2006،
أسماء محمد عبد الله الشهري، العلاقة بين الرفع المالي والأداء المالي، المجلة الالكترونية الشاملة متعددة
التخصصات، العدد 3، 2020،

2-الكتب

- اسعد حميد العلي، الإدارة المالية الأسس الملحية والتطبيقية، الطبعة1، دار وائل للنشر، عمان2010،
أيمن الشنطي، عامر شقر، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،
2007،
توفيق محمد عبد المحسن، تقييم الأداء مدخل جديد لعالم جديد، مصر، 2003-2004،
زهير ثابت، كيفية تقييم أداء الشركات والعاملين، دار النهضة العربية، مصر، 2001،
السعيد فرحات، الأداء المالي لمنظمات الاعمال، دار المريخ، الرياض، 2000،
شنوف شعيب التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للابلاغ المالي، دار زهران للنشر والتوزيع،
عمان، الأردن، 2013،

- عبد المعطي أرشيد، حسني علي خريوش، أساسيات الإدارة المالية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 74
- علاء فرحان طالب، إيمان شيخان المشهداني، الحوكمة المؤسسية و الأداء المالي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011،
- علي خلف عبد الله، التحليل المالي للرقابة على الاداء والكشف عن الانحرافات، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، الاردن، 2015،
- فايز تيم، مبادئ الإدارة المالية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011،
- فلاح حسن الحسني ومؤيد عبد الرحمان-إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر - دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، 2006، عمان،
- مبارك لسوس ، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2004،
- مجيد الكرخي، تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2014،
- محمد الصيرفي، التحليل المالي وجهة نظر محاسبة إدارية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2014،
- محمد صالح الحناوي، رسمية زكي قريا قص، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،
- محمد محمود الخطيب، الأداء المالي واثره على عوائد اسهم الشركات، دار الحامد، عمان، 2010،
- منير ابراهيم هندي، الادارة المالية مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006،
- منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، التحليل المالي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005،

وائل محمد صبحي ادريس، طاهر محسن منصور الغالبي، أساسيات الاداء وبطاقة التقييم المتوازن، دار وائل للنشر، الاردن،

الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006

رشاد العصار و اخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة، الأردن، 2001.

عبد الستار صباح، سغود العامري، الإدارة المالية (اطر نظرية وحالات عملية) الطبعة 3، عمان، دار وائل للنشر، 2007

3-المؤتمرات والمحاضرات:

رغد كريم قاسم الوائلي، الرافعة المالية ودورها في مؤشرات ربحية المصارف الإسلامية في العراق، مجلة دراسات محاسبية ومالية (JAFS) المؤتمر الوطني الرابع لطلبة الدراسات العليا 2019

صالح جيلح، محاضرات في التسيير المالي، محاسبة وجباية، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

4- اطروحات ومذكرات

بزقاري حياة، دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة)، رسالة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011،

بن خروف جلييلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، مذكرة ماجستير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة بومرداس، 2009،

بن عمارة نور الدين، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر 2010/2009،

شباح نعيمة، دور التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008،

عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم، دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل بسكرة، 2000-2002، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات الصناعية،

عبد الغني دادن، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج الإنذار المبكر، أطروحة لنيل الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006-2007،

نوبلي نجلاء، استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، رسالة دكتوراه، طور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015،

هاجر معاش، محاولة قياس اثر الرفع المالي على عوائد الأسهم دراسة حالة بورصة قطر، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016،

نشأت حكمت عليوي، اثر الرفع المالي على الأداء المالي في الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي، مذكرة ماجستير في المحاسبة

الملاحق

الملحق 01: الأصول 2016

Minoterie Semoulerie
ZONÉ DACTIVITE OUMACHE BISKRA

EXERCICE:01/01/16 AU 31/12/16
PERIODE DU:01/01/16 AU 31/12/16

BILAN (ACTIF)

LIBELLE	NOTE	BRUT	AMO/PROV	NET
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif	R1S1L1			
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains	R1S3L1	74 715 080,00	0,00	74 715 080,00
Bâtiments	R1S3L2	427 467 260,74	167 643 198,35	259 824 062,39
Autres immobilisations corporelles	R1S3L3	755 729 181,02	709 334 637,82	46 394 543,21
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours	R1S4L1	137 575 129,94	9 575 129,94	128 000 000,00
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	R1S5L4	342 609 683,88	8 868 800,00	333 740 883,88
Impôts différés actif	R1S5L5	380 402,58	0,00	380 402,58
TOTAL ACTIF NON COURANT		1 738 476 738,16	895 421 766,10	843 054 972,06
ACTIF COURANT				
Stocks et encours		28 746 923,75	0,00	28 746 923,75
Créances et emplois assimilés				
Clients		122 592 232,32	38 579 896,00	86 012 336,32
Autres débiteurs	R2S2L2	11 169 190,09	0,00	11 169 190,09
Impôts et assimilés	R2S2L3	167 318 841,45	0,00	167 318 841,45
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	R2S3L2	13 709 366,77	0,00	13 709 366,77
TOTAL ACTIF COURANT		343 636 654,38	36 679 896,00	306 956 658,38
TOTAL GENERAL ACTIF		2 082 013 292,54	932 001 662,10	1 150 011 630,43

الملحق 02: الخصوم 2016

Minoterie Semoulerie

ZONE D'ACTIVITE OUMACHE BISKRA

EXERCICE: 01/01/16 AU 31/12/16

PERIODE DU: 01/01/16 AU 31/12/16

BILAN (PASSIF)

LIBELLE	NOTE	2016
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis		300 000 000,00
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		-67 013 139,86
Autres capitaux propres - Report à nouveau		167 918 451,51
Comptes de liaison	R1L10	231 036 259,78
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I		631 941 571,43
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières	R2L01	167 160 713,82
Impôts (différés et provisionnés)	R2L02	1 608 683,20
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II		168 769 397,02
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	R3L01	326 904 701,53
Impôts	R3L02	2 690 468,88
Autres dettes	R3L03	19 705 491,57
Trésorerie passif		
TOTAL III		349 300 661,98
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		1 150 011 630,43

الملحق 03: جدول حساب النتائج

Minoterie Semoulerie ZONE D'ACTIVITE OUMACHE BISKRA		
EXERCICE:01/01/16 AU 31/12/16 PERIODE DU:01/01/16 AU 31/12/16		
COMPTE DE RESULTAT/NATURE		
LIBELLE	NOTE	2016
Ventes et produits annexes		871 576 974,85
Variation stocks produits finis et en cours		20 001 905,57
Production immobilisée		
Subventions d'exploitation		
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		891 578 880,42
Achats consommés		-749 998 770,05
Services extérieurs et autres consommations		-59 545 925,05
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-809 544 695,10
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		82 034 185,31
Charges de personnel		-70 757 348,91
Impôts, taxes et versements assimilés		-4 276 023,74
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		7 000 812,66
Autres produits opérationnels		157 588,59
Autres charges opérationnelles		-6 247 026,24
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-113 674 459,62
Reprise sur pertes de valeur et provisions		60 489 529,47
V- RESULTAT OPERATIONNEL		-52 273 555,34
Produits financiers		
Charges financières		-14 739 584,53
VI-RESULTAT FINANCIER		-14 739 584,53
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		-67 013 139,86
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		952 225 998,48
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-1 019 239 138,34
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		-67 013 139,86
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE		
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-67 013 139,86

الملحق 04: الاصول

Minoterie Semoulerie

ZONE D'ACTIVITE OUMACHE BISKRA

EXERCICE:01/01/17 AU 31/12/17

PERIODE DU:01/01/17 AU 31/12/17

BILAN (ACTIF)

LIBELLE	NOTE	BRUT	AMO/PROV	NET
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif	R1S1L1			
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains	R1S3L1	74 715 080,00	0,00	74 715 080,00
Bâtiments	R1S3L2	427 467 260,74	178 858 719,95	248 608 540,78
Autres immobilisations corporelles	R1S3L3	765 100 099,28	715 745 386,63	49 354 712,65
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours	R1S4L1	137 575 129,94	9 575 129,94	128 000 000,00
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	R1S5L4	363 726 915,66	8 888 800,00	354 858 115,66
Impôts différés actif	R1S5L5	380 402,58	0,00	380 402,58
TOTAL ACTIF NON COURANT		1 768 964 888,20	913 048 036,52	855 916 851,68
ACTIF COURANT				
Stocks et encours		55 306 916,47	0,00	55 306 916,47
Créances et emplois assimilés				
Clients		129 668 909,76	36 579 896,00	93 089 013,76
Autres débiteurs	R2S2L2	14 703 295,24	0,00	14 703 295,24
Impôts et assimilés	R2S2L3	188 918 291,87	0,00	188 918 291,87
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	R2S3L2	5 485 211,55	0,00	5 485 211,55
TOTAL ACTIF COURANT		394 082 624,90	36 579 896,00	357 502 728,90
TOTAL GENERAL ACTIF		2 163 047 513,10	949 627 932,52	1 213 419 580,58

الملحق 05: الخصوم 2017

Minoterie Semoulerie

ZONE D'ACTIVITE OUMACHE BISKRA

EXERCICE:01/01/17 AU 31/12/17
PERIODE DU:01/01/17 AU 31/12/17

BILAN (PASSIF)

LIBELLE	NOTE	2017
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis		300 000 000,00
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		23 591 699,26
Autres capitaux propres - Report à nouveau		100 905 311,65
Comptes de liaison	R1L10	238 149 376,74
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I		662 648 387,65
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières	R2L01	192 868 561,90
Impôts (différés et provisionnés)	R2L02	1 608 683,20
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II		194 477 245,10
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	R3L01	293 924 650,50
Impôts	R3L02	2 517 548,68
Autres dettes	R3L03	20 095 960,89
Trésorerie passif		39 757 787,77
TOTAL III		356 295 947,83
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		1 213 419 580,58

الملحق 06: جدول النتائج

Minoterie Semoulerie		EXERCICE:01/01/17 AU 31/12/17
ZONE D'ACTIVITE OUMACHE BISKRA		PERIODE DU:01/01/17 AU 31/12/17
COMPTES DE RESULTAT/NATURE		
LIBELLE	NOTE	2017
Ventes et produits annexes		845 357 335,93
Variation stocks produits finis et en cours		19 824 033,37
Production immobilisée		
Subventions d'exploitation		
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		865 181 369,30
Achats consommés		-726 691 945,31
Services extérieurs et autres consommations		-28 091 821,05
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-754 783 766,36
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		110 397 602,94
Charges de personnel		-64 785 834,06
Impôts, taxes et versements assimilés		-3 702 662,25
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		41 909 086,63
Autres produits opérationnels		16 390 736,26
Autres charges opérationnelles		51 035,31
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-115 359 197,46
Reprise sur pertes de valeur et provisions		97 293 139,64
V- RESULTAT OPERATIONNEL		40 284 800,36
Produits financiers		
Charges financières		-16 693 101,10
VI-RESULTAT FINANCIER		-16 693 101,10
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		23 591 699,26
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		978 865 245,19
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-955 273 545,93
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		23 591 699,26
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE		
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		23 591 699,26

الملحق 07: الأصول 2018

Minoterie Semoulerie				
ZONE D'ACTIVITE OUMACHE BISKRA		EXERCICE:01/01/18 AU 31/12/18		
N° D'IDENTIFICATION 099907024213903		PERIODE DU:01/01/18 AU 31/12/18		
BILAN (ACTIF)				
LIBELLE	NOTE	BRUT	AMO/PROV	NET
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains	R1S3L1	74 715 080,00		74 715 080,00
Bâtiments	R1S3L2	427 659 260,74	190 077 441,55	237 581 819,18
Autres immobilisations corporelles	R1S3L3	768 071 987,22	722 100 896,89	45 970 990,33
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours	R1S4L1	137 575 129,94	9 575 129,94	128 000 000,00
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	R1S5L4	360 091 956,42	8 888 800,00	351 223 156,42
Impôts différés actif	R1S5L5	380 402,58	0,00	380 402,58
TOTAL ACTIF NON COURANT		1 768 493 816,89	930 622 368,38	837 871 448,51
ACTIF COURANT				
Stocks et encours		30 314 781,91		30 314 781,91
Créances et emplois assimilés				
Clients		136 560 618,51	30 557 500,00	106 003 018,51
Autres débiteurs	R2S2L2	15,034 031,39		15 034 031,39
Impôts et assimilés	R2S2L3	229 769 033,57		229 769 033,57
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	R2S3L2	3 593 154,16		3 593 154,16
TOTAL ACTIF COURANT		415 271 619,54	30 557 500,00	384 714 019,54
TOTAL GENERAL ACTIF		2 183 765 436,43	961 179 868,38	1 222 686 468,06

الملحق 08: الخصوم 2018

BILAN (PASSIF)		
LIBELLE	NOTE	2018
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis		300 000 000,00
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		23 941 442,11
Autres capitaux propres - Report à nouveau		124 497 010,91
Comptes de liaison	R1L10	269 511 368,68
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I		717 949 821,70
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières	R2L01	189 398 446,58
Impôts (différés et provisionnés)	R2L02	1 608 683,20
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance	R2L04	2 889 011,06
TOTAL II		173 896 140,86
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	R3L01	266 126 124,26
Impôts	R3L02	1 957 910,61
Autres dettes	R3L03	29 489 231,60
Tresorerie passif	R3L04	31 165 239,02
TOTAL III		330 739 505,50
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		1 222 585 468,06

الملحق 09: جدول النتائج 2018

Minoterie Semoulerie		
ZONE D'ACTIVITE OUMACHE BISKRA	EXERCICE: 01/01/18 AU 31/12/18	
N° D'IDENTIFICATION: 099907024213903	PERIODE DU: 01/01/18 AU 31/12/18	
COMpte DE RESULTAT/NATURE		
LIBELLE	NOTE	2018
Ventes et produits annexes		884 055 293,54
Variation stocks produits finis et en cours		46 527 777,71
Production immobilisée		
Subventions d'exploitation		
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		930 583 071,25
Achats consommés		-769 804 008,86
Services extérieurs et autres consommations		-32 531 891,69
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-802 335 900,54
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		128 247 170,70
Charges de personnel		-68 150 234,51
Impôts, taxes et versements assimilés		-3 344 791,04
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		56 752 145,15
Autres produits opérationnels		162 154,84
Autres charges opérationnelles		-1 237 542,55
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-112 257 561,20
Reprise sur pertes de valeur et provisions		97 777 287,06
V- RESULTAT OPERATIONNEL		41 196 483,41
Produits financiers		
Charges financières		-17 255 041,30
VI-RESULTAT FINANCIER		-17 255 041,30
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		23 941 442,11
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 028 522 513,26
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-1 004 581 071,14
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		23 941 442,11
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE		
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		23 941 442,11

الملحق 10: الأصول 2019

Minoterie Semoulerie ZONE D'ACTIVITE OUMACHE BISKRA N° D'IDENTIFICATION:099907024213903				
EXERCICE: 01/01/19 AU 31/12/19 PERIODE DU: 01/01/19 AU 31/12/19				
BILAN (ACTIF)				
LIBELLE	NOTE	BRUT	AMO/PROV	NET
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains	R1S3L1	74 715 080,00	0,00	74 715 080,00
Bâtiments	R1S3L2	427 659 260,74	201 331 363,15	226 327 897,58
Autres immobilisations corporelles	R1S3L3	768 592 229,23	728 644 263,11	39 947 966,12
Immobilisations en concession				
Immobilisations en cours	R1S4L1	137 575 129,94	9 575 129,94	128 000 000,00
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	R1S5L4	360 160 078,07	8 868 800,00	351 291 278,07
Impôts différés actif	R1S5L5	380 402,58	0,00	380 402,58
TOTAL ACTIF NON COURANT		1 769 082 180,56	948 419 556,20	820 662 624,36
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	R2S1L1	36 538 795,69	0,00	36 538 795,69
Créances et emplois assimilés				
Clients	R2S2L1	147 403 780,64	30 557 600,00	116 846 180,64
Autres débiteurs	R2S2L2	15 615 447,46	0,00	15 615 447,46
Impôts et assimilés	R2S2L3	235 439 540,44	0,00	235 439 540,44
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	R2S3L2	18 848 717,06	0,00	18 848 717,06
TOTAL ACTIF COURANT		453 846 281,28	30 557 600,00	423 288 681,28
TOTAL GENERAL ACTIF		2 222 928 461,84	978 977 156,20	1 243 951 305,64

الملحق 11: الخصوم 2019

Minoterie Semoulerie ZONE D'ACTIVITE OUMACHE BISKRA N° D'IDENTIFICATION:099907024213903			EXERCICE: 01/01/19 AU 31/12/19 PERIODE DU: 01/01/19 AU 31/12/19
BILAN (PASSIF)			
LIBELLE	NOTE	2019	
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis	R1L01	300 000 000,00	
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net du groupe (1)	R1L06	13 785 754,67	
Autres capitaux propres - Report à nouveau	R1L07	148 438 453,02	
Comptes de liaison	R1L10	268 365 908,22	
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		730 590 115,92	
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières	R2L01	143 033 787,94	
Impôts (différés et provisionnés)	R2L02	1 608 683,20	
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance	R2L04	2 689 948,11	
TOTAL II		147 332 419,25	
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés	R3L01	273 869 936,18	
Impôts	R3L02	4 269 100,90	
Autres dettes	R3L03	33 018 319,58	
Trésorerie passif	R3L04	54 871 413,82	
TOTAL III		366 028 770,47	
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		1 243 951 305,64	

الملحق 12: جدول النتائج 2019

Minoterie Semoulerie ZONE D'ACTIVITE OUMACHE BISKRA N° D'IDENTIFICATION:099907024213903		
EXERCICE: 01/01/19 AU 31/12/19 PERIODE DU: 01/01/19 AU 31/12/19		
COMPTE DE RESULTAT/NATURE		
LIBELLE	NOTE	2019
Ventes et produits annexes	R1L01	776 288 962,30
Variation stocks produits finis et en cours	R1L02	21 703 953,27
Production immobilisée		
Subventions d'exploitation		
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		797 992 915,57
Achats consommés	R2L01	-667 050 155,56
Services extérieurs et autres consommations	R2L02	-21 980 696,87
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-689 030 852,43
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)	VALAJ	108 962 063,14
Charges de personnel	R3L01	-60 925 345,89
Impôts, taxes et versements assimilés	R3L02	-3 638 299,78
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		44 398 417,46
Autres produits opérationnels	R4L01	4 428 185,02
Autres charges opérationnelles	R4L02	-384 051,42
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs	R4L03	-113 653 180,56
Reprise sur pertes de valeur et provisions	R4L04	95 684 987,52
V- RESULTAT OPERATIONNEL		30 474 358,02
Produits financiers		
Charges financières	R5L02	-16 672 603,35
VI-RESULTAT FINANCIER		-16 672 603,35
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		13 801 754,67
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	R6L01	-16 000,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		898 106 088,11
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-884 320 333,44
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		13 785 754,67
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE		
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		13 785 754,67

الملحق 13: الأصول 2020

Minoterie Semoulerie

ZONE D'ACTIVITE OUMACHE BISKRA
N° D'IDENTIFICATION:099907024213903

EXERCICE:01/01/20 AU 31/12/20
PERIODE DU:01/01/20 AU 31/12/20

BILAN (ACTIF)

LIBELLE	NOTE	BRUT	AMO/PROV	NET
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains	R1S3L1	74 715 080,00		74 715 080,00
Bâtiments	R1S3L2	427 659 260,74	212 585 284,75	215 073 975,98
Autres immobilisations corporelles	R1S3L3	765 168 728,74	728 388 493,14	36 780 235,60
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours	R1S4L1	137 575 129,94	9 575 129,94	128 000 000,00
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	R1S5L4	361 064 342,07	8 868 800,00	352 195 542,07
Impôts différés actif	R1S5L5	380 402,58		380 402,58
TOTAL ACTIF NON COURANT		1 766 562 944,07	959 417 707,83	807 145 236,24
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	R2S1L1	39 961 801,55		39 961 801,55
Créances et emplois assimilés				
Clients	R2S2L1	125 277 489,03	30 557 600,00	94 719 889,03
Autres débiteurs	R2S2L2	16 391 278,98		16 391 278,98
Impôts et assimilés	R2S2L3	212 008 076,44		212 008 076,44
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	R2S3L2	3 228 123,84		3 228 123,84
TOTAL ACTIF COURANT		396 866 769,84	30 557 600,00	366 309 169,84
TOTAL GENERAL ACTIF		2 163 429 713,91	989 975 307,83	1 173 454 406,08

الملحق 14: الخصوم 2020

Minoterie Semoulerie

ZONE D'ACTIVITE OUMACHE BISKRA
N° D'IDENTIFICATION:099907024213903

EXERCICE: 01/01/20 AU 31/12/20
PERIODE DU: 01/01/20 AU 31/12/20

BILAN (PASSIF)

LIBELLE	NOTE	2020
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	R1L01	300 000 000,00
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	R1L06	-34 404 042,58
Autres capitaux propres - Report à nouveau	R1L07	162 224 207,70
Comptes de liaison	R1L10	264 940 427,62
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I		692 760 592,74
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières	R2L01	116 734 072,53
Impôts (différés et provisionnés)	R2L02	1 608 683,20
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance	R2L04	2 662 233,18
TOTAL II		121 004 988,91
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	R3L01	297 008 743,89
Impôts	R3L02	5 419 446,90
Autres dettes	R3L03	23 244 222,97
Trésorerie passif	R3L04	34 016 410,67
TOTAL III		359 688 824,42
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		1 173 454 406,08

الملحق 15: جدول النتائج 2020

Minoterie Semoulerie

ZONE D'ACTIVITE OUMACHE BISKRA
N° D'IDENTIFICATION:099907024213903

EXERCICE: 01/01/20 AU 01/01/20
PERIODE DU: 01/01/20 AU 01/01/20

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

LIBELLE	NOTE	2020
Ventes et produits annexes	R1L01	752 473 883,22
Variation stocks produits finis et en cours	R1L02	41 765 041,85
Production immobilisée		
Subventions d'exploitation		
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		794 238 925,07
Achats consommés	R2L01	-678 528 318,05
Services extérieurs et autres consommations	R2L02	-23 775 418,81
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-702 303 736,86
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)	VALAJ	91 935 188,22
Charges de personnel	R3L01	-66 106 311,09
Impôts, taxes et versements assimilés	R3L02	-5 350 040,10
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		20 478 837,03
Autres produits opérationnels	R4L01	410 291,82
Autres charges opérationnelles	R4L02	-2 093,29
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs	R4L03	-112 324 303,71
Reprise sur pertes de valeur et provisions	R4L04	94 362 892,66
V- RESULTAT OPERATIONNEL		2 925 624,51
Produits financiers		
Charges financières	R5L02	-37 321 667,09
VI-RESULTAT FINANCIER		-37 321 667,09
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		-34 396 042,58
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	R6L01	-8 000,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		889 012 109,55
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-923 416 152,13
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		-34 404 042,58
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE		
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-34 404 042,58

الملحق 16: مخرجات المعالجة الإحصائية لبرنامج الرافعة المالية والتوازن المالي

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1 (Constant)	1315070132.498	942296893.233		1.396	.257
Ratio de Rentabilité Financier	-14958369714.369	17606414689.532	-.440	-.850	.458

a. Dependent Variable : Fonds de roulement net

الملحق 17: مخرجات المعالجة الإحصائية الرافعة المالية ونسب الربحية

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	A	Erreur standard	Bêta		
1 (Constante)	4,942	,488		10,133	,002
Ratio de Rentabilité Financier	-29,804	9,112	-,884	-3,271	,047

a. Variable dépendante : Ratio de rentabilite

الملحق 18: مخرجات المعالجة الإحصائية الرافعة المالية ونسب السيولة

Coefficients ^a					
Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	A	Erreur standard	Bêta		
(Constante)	121,277	14,505		8,361	,004
1 Ratio de Rentabilité Financière	-852,988	271,014	-,876	-3,147	,051

a. Variable dépendante : Ratio general de liquidite

الملحق 19: مخرجات المعالجة الإحصائية الرافعة المالية ونسب النشاط

Coefficients ^a					
Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	A	Erreur standard	Bêta		
(Constante)	,494	,137		3,609	,037
1 Ratio de Rentabilité Financière	3,331	2,556	,601	1,303	,284

a. Variable dépendante : Taux de rotation total

الملحق 20: مخرجات المعالجة الإحصائية الرافعة المالية ونسب التمويل

Coefficients ^a					
Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	A	Erreur standard	Bêta		
(Constante)	96,236	5,734		16,784	,000
1 Ratio de Rentabilité Financière	-120,747	107,134	-,545	-1,127	,342

a. Variable dépendante : Ratio du financement

